

" ثورات الربيع والإدارة السياسية للنخب العسكرية في العالم العربي: تونس؛ مصر؛ ليبيا؛ اليمن ؛نموذجاً"

إعداد

أحمد عمر محمد المعايطة

المشرف

الأستاذ الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص دراسات السلام والنزاعات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء – الأردن

9تموز/يوليو 2013

ب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٩ تموز/يوليو ٢٠١٣

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور جمال عبدالكريم الشلبي، مشرفاً ورئيساً	....
أستاذ في النظرية السياسية والاتصال السياسي	
الدكتور يوسف محمود العليمات، عضواً	....
استاذ مساعد	
أدب عربي قديم، أدب أموي	
الدكتور طارق أسعد الاسعد ،عضوا	....
استاذ مساعد	
علل الحديث الشريف ورجاله	
الدكتور وليد خالد أبو دلبوح، عضواً	....
استاذ مساعد	
دراسات سياسية ودولية	
الجامعة الأردنية	

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}

صدق الله العظيم

إلى وطني الأردن الذي علمني كيف أحبه

إلى روح أمي التي انتقلت إلى جوار ربها خلال فترة كتابة هذه الرسالة

إلى زوجتي وأولادي الذين تعبوا لأجلي

أهدي هذا الجهد المتواضع

شــكر وتقــديــر

بعد شكري لله على نعمه وتوفيقه، أتقدم بالشكر إلــى أســتاذي ومعلمــي ومــوجهي الأســتاذ الدكتور جمــال الشــلبي لتكرمــه بالإشــراف علــى رســالتي، وتقــديم النصــح والتوجيــه والإرشاد، وتحفيزي على المتابعة والتقدم، ومساعدتي حتى إتمــام هــذه الرســالة إلــى آخــر كلمة فيها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة المؤلفة من الأفاضل: الدكتور طارق الاسعد ؛ والدكتور يوسف عليمات ؛من الجامعة الهاشمية ؛والدكتور وليد أبو دلبوح من الجامعة الأردنية ، الذين وافقوا على المشاركة في مناقشة رسالتي هذه، فلهم مني وافر الاحترام والامتنان .

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

" ثورات الربيع والإدارة السياسية للنخب العسكرية في العالم العربي تونس ؛مصر؛ ليبيا؛ اليمن نموذجاً"

إعداد

أحمد عمر محمد المعايطة

المشرف

الأستاذ الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي

هدفت هذه الدراسة الى الإجابة عن السؤال الجوهري التالي: هل هناك علاقة بين قيام الثورات في العالم العربي وطبيعة الأنظمة العسكرية الحاكمة للدول التي عُرفت ما يسمى بـــ "الربيع العربي"؟، حيث افترضت هذه الدراسة أن السياسات ذات "الطابع الاستبدادي" التي اتبعتها النخب العسكرية في التعامل مع الشعوب التي حكمتها كانت السبب الرئيسي في قيام ثــورات الربيــع العربي في العام 2011.

لقد اتبعت هذه الدراسة "منهج النخب" الذي يركز على فئة معينة داخل النظام السياســي تحكــم المجتمع والدولة، هي فئة النخبة السياسية، إذ أن هذا المنهج الذي يعتبر كل مــن الايطــاليين: موسكا وباريتو، والأمريكيين: ميشيل روبرتو ورايت ملز أهم رواده ، يقسم المجتمع إلى فئتين : فئة قليلة بيدها القوة والسلطة، وهي فئة النخبة؛ وفئة أخرى كبيرة تســمى فئــة المستضــعفين المحكومين.

وتكمن أهمية الدراسة في سعيها إلى تحليل التحولات السياسية التي حدثت في تونس؛ ومصر؛ وليبيا؛ واليمن التي حكمتها نخب عسكرية خلال فترة زمنية طويلة، من خلال إلقاء الضوء على السياسات التي اتبعتها تلك النخب، سواء تلك المتعلقة بالسياسات الداخليــة أو الخارجيــة. فقــد اعتمدت هذه النخب نظام حكم "الحزب الواحد "، واستخدمت القبضة الأمنية، وفرضــت علــى شعوبها قوانين وحالات الطوارئ، وانتهكت حقوق الإنسان مخالفة بذلك دساتيرها التي وضعتها. وعلى الصعيد الخارجي، فإن السياسات التي اتبعتها النخب العسكرية لم ترقَ لطموحات الشعوب العربية؛ فقد كرست هذه النخب مبدأ "الدولة القطرية" على حساب "الوحدة العربية" التي لم تسعَ

إليها بجد وإخلاص. كما أن موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي الممتد منذ العام 1948 ولغاية الآن قد اتسم بالتناقضات؛ فلم تقدم أي شيء يخدم الجانب العربي في هذا الصراع، وتراوحت علاقتها مع القوى العظمى بين المصالح المشتركة والتبعية، فكانت أقرب" للتبعية" من أي شيء آخر.وقد فشلت هذه النخب في سياساتها الاقتصادية؛ فازدادت مستويات الفقر والبطالة، وبدلاً من أن تسعى هذه النخب لتطوير الاقتصاد، فقد سعت هي وعائلاتها للسيطرة عليه.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن وصول النخب العسكرية العربية للحكم بأساليب "غير ديمقراطية" كان السبب الرئيسي لفشلها في إدارة دولها، وهذا ما يؤكده، على سبيل المثال، اللواء المتقاعد الدكتور محمد الرقاد، مدير التوجيه المعنوي في الجيش الأردني سابقاً، بقوله: "إن العالم شهد نماذج ناجحة لحكم النخب العسكرية في إسرائيل، والولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، لأن وصولها للحكم تم بأساليب ديمقراطية" (مقابلة شخصية) .

2. أن سيطرة الحزب الحاكم على السلطة لفترة طويلة سببت تداخلاً بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، بحيث أصبحت أجهزة الدولة تعمل لصالح الحزب؛ وهو ما يبينه أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة حسن نافعة بقوله: " إن الحزب الحاكم في مصر اخترق كل أجهزة الدولة"(صحيفة الشرق الأوسط،2011).

3. أدت هيمنة العائلات الحاكمة على الاقتصاد إلى تراجعه، ودخول الفساد إلى هذا القطاع، وهي الفكرة التي تؤكدها الخبيرة الاقتصادية في مركز الدراسات السياسية في باريس الفرنسية بياترس ايبو بالقول" ان شعار المستثمرين في تونس هو(ابق صغيراً) خوفاً من مشاركة العائلة الحاكمة لهم"(المديني،2011).

4. إن ثورات الربيع العربي هي حصيلة الإدراة السياسية السيئة والاستبدادية التي اتبعتها النخب العسكرية. وعلى الرغم من أن العالم شهد تحولات ديمقراطية منذ العام 1989، إلا أن الأنظمة العربية لم تستفد من هذه التحولات في تغيير نهجها، وهو ما يؤكده المفكر الفرنسي جيل كيبل بقوله في هذا الصدد:" في الوقت الذي شهد العالم فيه سقوط الأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية، كان العرب عالقين بها بفك من حديد" (المديني،2011).

5. إن ثورات "الربيع العربي" نجحت في خلع أنظمة وصفت بأنها "ديكتاتورية" على أيدي ثوار شباب لم تجمعهم إنتماءات سياسية أو أيديولوجية ، بل جمعتهم حالة من "الهياج الشعبي" كانت نتاج الفقر، والبطالة، والإحباط ، والفساد.

6. أظهر "المجتمع المدني" في دول" الربيع العربي" أنه قوة قادرة على إحداث التغيير السياسي بعد كسر حاجز الخوف الذي فرضته النخب العسكرية لسنوات طويلة .

7. ساهمت الجيوش العربية في إنجاح ثورات الربيع من خلال الانحياز الكامل للثـــورة فـــي الحالتين التونسية، والمصرية ، أو الانحياز الجزئي في الحالتين الليبية ، واليمنية .

المقدمة

شهد العالم العربي في أواخر سنة 2010 وبداية العام 2011 ثورات شعبية ضد بعض الأنظمة السياسية التي يتربع على رأس السلطة فيها نخب عسكرية، وهي الثورات التي اطلق عليها مفهوم " الربيع العربي". وقد اندلعت هذه الثورات بعد قيام البائع التونسي محمد البوعزيزي بحرق نفسه على إثر تعرضه للأهانه، ومنعة من الحصول على لقمة عيشه ،الأمر الذي كان سبباً في اندلاع ثورة بكل أرجاء تونس؛ وهكذا انطلقت شرارة الثورات العربية في تونس التي استطاعت أن تحقق أول انتصار لثورات الربيع من خلال الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير 2011(القديمي، 2012، 89) .

لقد أدى نجاح الثورة التونسية إلى تشجيع الشباب المصري على القيام بالثورة ضد نظام حكم الرئيس محمد حسني مبارك في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، والتي انتهت بإسقاطه، إذ أعلن تنحيه عن الحكم في الحادي عشر من شباط/ فبراير 2011، وسرعان ما تلا ذلك حدوث الثورة في ليبيا في 17 من الشهر نفسه، لتنتهي الثورة بالقبض على معمر القذافي وقتله في العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه ، بمساعدة قوات حلف شمال الأطلسي(الناتو) . (مسعود،2012،19)

وفي 11 شباط/ فبراير 2011 هبت رياح التغيير على اليمن، لتندلع ثورة شعبية ضد نظام حكم الرئيس علي عبد الله صالح، أجبرته على التنحي عن السلطة التزاماً ببنود مبادرة طرحتها دول الخليج العربي لحل الأزمة اليمنية بتاريخ 25 شباط /فبراير من العام 2012.

وهكذا، يتجلى للمتابع لتطورات الأحداث في العالم العربي منذ تحولات الربيع العربي في العام 2011، بأن كل الأنظمة العربية السياسية التي انهارات كان يحكمها نخبة عسكرية؛ فزين العابدين بن علي رجل مخابرات، ومبارك طيار حربي، والقذافي ضابط جيش،وكذلك

الحال لصالح الذي وصل إلى رتبة عقيد في الجيش. والتاريخ السياسي يبرز بأنه منذ استقلال العالم العربي في منتصف القرن العشرين الفائت، حكمت الدول العربية نخب أثرت في مستقبل هذا العالم ومساره ؛ ومن هذه النخب كانت "النخبة العسكرية" التي قادت دولها القطرية لمدة زمنية طويلة، بعد نجاحها في القيام بانقلابات عسكرية.

ورغم مضي عدة عقود على وجود هذه الأنظمة في سدة الحكم، إلا أنها، على ما يبدو، فشلت في تحقيق تطلعات شعوبها، ما أدى إلى تزايد نسب البطالة التي زادت من مستوى الفقر والجوع في العالم العربي. فقد أكد أمين عام منظمة العمل العربي السيد أحمد محمد لقمان، أن نسبة البطالة في البلاد العربية العام 2010 بلغت 14% (القدس العربي، 2013). من جهة أخرى، نجد على" سلم البطالة العالمي" الذي يرتب دول العالم من الأدنى إلى الأعلى بالنسبة للبطالة أن تونس تقع في المرتبة 140، ومصر في المرتبة 107، أما اليمن فهي في المرتبة 185، بينما لا تتوفر معلومات دقيقة عن ليبيا (المديني ، 2011، 56).

إن ثورات الربيع العربي التي أسقطت أنظمة دكتاتورية في دول الربيع العربي قامت على "مبدأ السلمية" معتمدةً على الاحتجاجات والاعتصامات، مخالفة الطبيعة العامة للثورات، والتي تبينها الفيلسوفة الأميركية حنة أرندت **Hannah Arendt** في كتابها الشهير "**في الثورة**"، والذي تؤكد فيه أنه "لا يمكن تصور ثورات خارج ميدان العنف"(أرندت،2008،23).

لقد سمى بعض المحليين ثورات الربيع العربي **بـ "الموجه الرابعة**" من موجات الديمقراطية، لأنها قامت ضد أنظمة عسكرية تسلطية، وأنهت حكم العسكر (صفار، 2011)، وسمحت بإقامة نوع من الدمقرطة، من خلال قيام حكم مدني، وإجراء انتخابات حرة دون تدخل من أجهزة الدولة.

لمعرفة العلاقة بين الثورة وطبيعة النظم السياسية في العالم العربي ودور النخب فيها، سوف تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الأساسي المتمثل بـــ " هل هناك علاقـــة بـــين قيـــام الثورات في العالم العربي وطبيعة الأنظمة العسكرية الحاكمة"؟

ولا شك في أن محاولة الإجابة عن هذا السؤال ستحيلنا إلى طرح بعـــض الأســـئلة الفرعيـــة والإجابة عنها مثل: لماذا حاربت النخب العسكرية التعددية الحزبية واعتمدت الحزب الواحد ؟ ولماذا أهملت هذه النخب حقوق الإنسان رغم وجودها في الدستور ؟ وما طبيعة العلاقة التـــي كانت تربط النخب العسكرية مع القوى الفاعلة في العالم ؟ وهل أدت السياســـات الاقتصـــادية للنخب العسكرية إلى الفقر والصراع الطبقي؟ وهل أدت هيمنة العائلة علـــى الاقتصـــاد إلـــى ظهور الفساد الاقتصادي ومن ثم الفساد السياسي؟ وما هي الأسباب المباشرة لقيام الثـــورات الشعبية ضد النخب العسكرية الحاكمة في الوقت الحالي ؟ ولماذا انتقلت شعارات الثورات من الإصلاح إلى الإسقاط ؟ وما هو موقف الجيوش من ثورات الربيع العربي التي حدثت فـــي دولها؟.

المشكلة البحثية

تتمثل المشكلة البحثية في دراسة العلاقة بين ثورات الربيع العربي للعام 2011 والأنظمة التي تحكمها نخب عسكرية مثل: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن. فقد سيطرت هذه النخـــب علـــى سياسات بلدانها لفترات طويلة؛ فالرئيس التونسي زين العابدين بن علي حكـــم لمـــدة أربـــع وعشرين سنة (عبد النور،2011،189) ، كما حكم الرئيس المصري حسني مبـــارك لمـــدة ثلاثين سنة (حسنين،2011)، أما الرئيس الليبي معمر القذافي؛ فقد استمر بالحكم لمدة اثنتـــين وأربعين سنة (حسيب،2011، 6: 10)، في حين استمر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في الحكم لمدة ثلاث وثلاثين سنة(حسيب، 2012، 11). لقد سبب بقاء هذه النخب العسكرية فـــي

الحكم لمدد طويلة إلى إحتكار السلطة، ومنع تداولها، وتقييد الحريات، وظهور الفساد السياسي والاقتصادي ، وبروز الصراع الطبقي في المجتمعات التي حكمتها.

فرضية الدراسة

سوف تختبر الدراسة الفرضية التالية: ان السياسات ذات "الطابع الاستبدادي" التي اتبعتها النخب العسكرية العربية في التعامل مع الشعوب التي تحكمها كانت السبب الرئيسي في قيام ثورات الربيع في العام 2011.

أهمية الدراسة

تتبدى أهمية الدراسة بسعيها إلى تحليل التحولات السياسية التي حدثت في دول عربية تحكمها نخب عسكرية ذات طابع استبدادي، بالتركيز على البعدين الداخلي، والخارجي لسياسات هذه النخب خلال فترة حكمها الطويلة: وهكذا سيسلط، داخلياً، الضوء عى السياسات الداخلية التي اتبعتها النخب العسكرية للاستمرار في الحكم ومنها: القبضة الأمنية المشددة التي فرضتهاعلى شعوبها؛ وقوانين الطوارئ التي كانت تفرض لمنع الشعوب من أبسط حقوقها التي أقرتها الدساتير الموجودة . أما خارجياً؛ فسيتم توضيح علاقة هذه النخب مع بعض القوى العظمى في العالم مثل:الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي الممتد منذ عام 1948 وحتى الآن.

وستزداد الدراسة أهمية بمناقشتها أسباب ثورات الربيع العربي وشعاراتها، وموقف قيادات جيوش هذه الأنظمة من هذه التحولات التي قامت ضد أشخاص؛ هم بالأساس أبناء للمؤسسة العسكرية.

فترة الدراسة

تغطي فترة الدراسة المدة الزمنية الواقعة بين الأعوام 1989 وحتى فترة إعداد الدراسة من العام 2013، وأسباب اختيار هذه الفترة هي:

- ظهور التحولات الديمقراطية في عدد من دول العالم في العام 1989، وتفكك الاتحاد السوفييتي الذي أدى إلى ظهور دول وكيانات جديدة مثل: روسيا ؛ اوكرانيا ؛ كازخستان وغيرها.

- بروز استقرار سياسي خلال هذه الفترة في دول العينة.

- تمثل هذه الفترة مدة زمنية كافية للنخب العسكرية في الحكم على كافة سياساتها التي اتبعتها خلال فترة حكمها.

- إن جميع النخب العسكرية التي قامت ضدها الثورات كانت خلال هذه الفترة على رأس السلطة في بلدانها.

عينة الدراسة

تشتمل عينة الدراسة على الدول التالية: تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وهي الدول التي شهدت ثورات أدت لاسقاط نخبها بالتوالي. والسبب في اختيار هذه الدول هو أن هذه النخب التي حكمت هذه الدول خرجت من" رحم المؤسسة العسكرية" التي ترى نفسها أنها تحمي الوطن وتحافظ عليه؛ فالرئيس التونسي زين العابدين بن علي كان ضابطاً في الاستخبارات التونسية قبل أن يصبح مديراً للأمن الوطني برتبة لواء (شعبان، 2011)، بينما كان الرئيس المصري محمد حسني مبارك فريقاً في القوات الجوية (حسنين، 2011)، والرئيس الليبي معمر القذافي

كان برتبة عقيد في الجيش، كما كان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عقيداً قبل أن يصبح برتبة مشير(المسفر ، 2011) .

منهجية البحث

تستند هذه الدراسة على "**منهج النخب**" الذي يركز على جماعة معينة داخل النظام السياسي، ويمكن تطبيق هذا المنهج على نطاق واسع، بحكم وجود نخب في كافة النظم السياسية. ويعتبر كل من الإيطاليين: موسكا وباريتو ،والأميركيين: ميشيل روبرتو ورايت ملز، أهم رواد نظرية النخبة.

من جهة أخرى، تختلف الاصطلاحات التي توضح مفهوم النخبة وتتنوع بين الطليعة، الصفوة، والخاصة؛ ففي القواميس الإنجليزية تعرف النخبة على أنها:" أقوى مجموعة من الناس في المجتمع، ولها مكانتها المتميزة". بينما نجد القواميس الفرنسية تتحدث في هذا الشأن عن أشخاص وجماعات تتيح لهم إمكانية امتلاك القوة أو التأثير؛ والمشاركة في صياغة تاريخ جماعة معينة، عبر وسائل وسبل عديدة"(لكريني، 2009).

ويمكن تصنيف النخب تبعاً لاهتماماتها وللحقل الذي تشتغل فيه؛ إلى نخب سياسية، ونخب عسكرية، ونخب اقتصادية وغيرها. ويرى باربتو أن النخبة "هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في مباراة الحياة"(لكريني، 2009)، أما جيريانت باري فيعرفها بأنها" أقلية تلعب دوراً مؤثراً في الشؤون السياسية والاجتماعية للمجتمع "، في حين تعرف سوزان كيلي النخبة بأنها " أقلية من الأفراد يخدمون جماعات معينة" (المنوفي،1985، 74).

ويقوم "منهج النخبة" على المقولات التالية:

1. تقسم المجتمعات إلى فئتين: فئة قليلة بيدها القوة وهي فئة النخبة، وفئة أخرى كبيرة تسمى فئة المستضعفين أو المحكومين.

2. إن القلة الحاكمة ليست ممثلة للكثرة المستضعفة، وهي غالباً بعيدة عنها.

3. لا تعبر السياسة العامة للنخبة الحاكمة عن مطالب الشعوب، ولا عن مصالحها بالضرورة.

4. وصول الأفراد إلى فئة النخبة يقيد بضوابط شديدة تكمن في الحفاظ على الاستقرار، وتجنب قيام الثورة، ولا يدخل النخبة إلا من يؤمن بقيمها، ويخلص لها. (المنوفي،1985،82:87)

مفاهيم الدراسة

في هذه الدراسة، سوف نقوم بتعريف المفاهيم الأساسية الواردة فيها وهما: "الربيع العربي" بما يمثل من ثورة، "والنخبة العسكرية" الحاكمة في العالم العربي. فكلمة ثورة في اللغة العربية مأخوذ جذرها الثلاثي في مصدر الفعل الثلاثي "ثار"، ولذلك يعرفها (لسان العرب) على أنها" الهيج"، بينما يعرف (المعجم الوسيط) كلمة ثورة بأنها "تغيير في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم به الشعب"، في حين يعرفها(المعجم الرائد) بأنها انتفاضة على الحاكم للإطاحة به.

وتعرف الثورة بأنها " نقطة تحول في الحياة الاجتماعية، تدل علي الإطاحة بما عفا عليه الزمن". وهي كذلك " التغير الجذري المفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية، بوسائل تخرج عن النظام المألوف، ولا تخلو عامة من العنف". أو هي " العلم الذي يوضع في الممارسة والتطبيق، من أجل تغيير نظم ومجتمعات الجور والضعف والفساد، تغيراً جذرياً وشاملاً ، والانتقال بها من مرحلة تطورية معينة الى أخرى؛ أقل قيوداً وأكثر حرية وأبعد في التقدم الأمر الذي يتيح للقوي الاجتماعية صاحبة المصلحة في هذا التغيير أن تأخذ بيدها مقاليد القيادة، فتصنع الحياة الأكثر ملاءمة" (قنديل، خليفة،2011).

يعرف أفلاطون الثورة" بأنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر".(أرندت،2008،24). أما الباحث عزمي بشارة فيعرف الثورة بأنها" تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، ولهذا فالثورة هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة تستبدلها بشرعية جديدة "(بشارة،2011). وأما الباحث وصال العزاوي فإن الثورة تعني " حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامة لجموع أفراد الشعب، وتهدف إلى تغيير النظام السياسي القائم جذرياً ، وإقامة نظام جديد يعبر عن الإرادة الشعبية لجموع أفراد الشعب"(العزاوي ،2011 ، 34).

أما فيما يتعلق بمفهوم "الربيع العربي" فهو "مصطلح أطلقه الغرب على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءاً بتونس ثم مصر فليبيا واليمن،اذ كانت صحيفة الإندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح. وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضاً بثورات الربيع الأوروبي (دائرة المطبوعات والنشر الأردنية ، 2012).

ويبين الباحث عادل الصفتي أن عبارة "الربيع العربي" فضفاضة في معانيها تنضوي تحتها رغبة أكيدة تحدو الشعوب العربية نحو التغيير. وتعبير "الربيع العربي" استخدم في وصف التطورات على الساحة العربية لأنه ينطوي أيضاً على معانٍ ودلالات تتعين الإشارة إليها؛ فأولًا يحمل الربيع في ثناياه معنى الشباب والتجدد، وهو فعلاً ما ينطبق على الثورات العربية التي ساهم في تحريكها شريحة الشباب أكثر من غيرها، أما ثانياً فالربيع يرمز، عادةً، إلى التفاؤل والأمل(الصفتي،2011) .

أما هذه الدراسة فهي تعرف ثورات الربيع العربي بأنها "موجات الاحتجاجات السلمية التي قامت في عدد من الدول العربية مثل: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والتي أدت إلى إسقاط

الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، وأطلق عليها تعبير "الربيع العربي" لأن الربيع هو أول الفصول التي تأتي بعد فصل الشتاء القاسي، أملاً في حياة أفضل مما كانت عليه في ظل الأنظمة "الدكتاتورية" السابقة.

الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات العلاقة بين الجيش والسياسة والسلطة، والعلاقة بين السياسات التي اتبعتها النخب العسكرية والثورات التي حدثت ضدها. لقد تم تقسيم هذه الدراسات على أساس الدراسات المباشرة التي بحثت في الجيوش وعلاقتها بالسلطة ، والدراسات غير المباشرة التي بحثت في ثورات الربيع العربي بشكل عام.

أولاً: الدراسات المباشرة

يتضمن هذا الجزء عدداً من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الجيش والسلطة بغض النظر عن تاريخ هذه العلاقة، سواء كانت قبل ثورات الربيع أو بعدها، حيث توضح هذه الدراسات كيف تحولت مهام الجيوش من "**الدفاع** عن الدولة" في مواجهة أي عدوان خارجي، إلى مهام أمنية داخلية" **الدفاع عن الحاكم**".

1. يبين الباحث المصري فتحي سيد فرج في دراسته "**الحكومات العسكرية في العالم العربي**" أن سيطرة العسكريين على الحكم شكل تهديداً للاستقرار السياسي في بلدانهم، وأعاق عمليات التنمية ، ووقف سداً منيعاً أمام التحول الديمقراطي، ومنع قيام الدولة المدنية المعاصرة (فرج ، 2011).

2. يبين الباحث المغربي عبدالإله بلقز في دراسته "**السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة** "، أن العلاقة بين الجيش والسلطة في الحالة العربية كانت على ثلاثة أشكال: الشكل

الأول كان الجيش أداة في يد النخبة الحاكمة تستخدم لقمع المعارضـــين ،وللمحافظـــة علـــى استمرارية النخبة في الحكم. أما الشكل الثاني، فكان الجيش نفسه هو السلطة (أي أن النخبـــة الحاكمة كانت من الجيش)، والشكل الثالث، كان الجيش فيه جـــيش مليشـــيات ،ينقســـم ولاؤه للنخب الحاكمة ،على أساس طائفي، أو قبلي، أو عرقي. ولذلك كانت العلاقـــة بـــين الجـــيش والسلطة مضطربة؛ لأن العسكر أصبحوا يقومون بأدوار لا تنسجم مع مهمتهم الأصلية، وهي الدفاع عن الوطن ؛ ما سبب مشكلات كبيرة في الحياة السياسية الوطنية (بلقز ، 2002 ،11 :35).

3. يؤكد الباحث اللبناني منذر سليمان في ورقته المعنونة" **وجهة نظر حول الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي**" أن النظام الرسمي العربي محكوم بنوعين من الملكيـــة همـــا: الملكية التقليدية للأسر الحاكمة، والملكية العسكرية للأنظمة التي تقول عن نفسها جمهوريـــة. ويبين سليمان إن مهمة الجيش في كلتا الحالتين أصبحت أمنية داخليـــة، إذ أغـــدقت النخـــب العسكرية بالإنفاق على أفراد المؤسسة العسكرية، ولكن مع تزايد الضغوط الاقتصادية، وتزايد الهزات النقدية التي قد تسبب قطع المزايا التي يجنيها أبناء المؤسسة العسكرية، فإن الاستقرار السياسي سوف يهتز، وستكون المؤسسة العسكرية مندمجة مع حركات الشارع الاحتجاجيـــة، بعيدة عن حماية النظام القائم (سليمان، 2002، 83 :93) .

4. يبين الباحث المصري معتز سلامة في دراسته "**الجيش والسياسة في مصر بعد مبـــارك**"، أن قيام الرئيس المصري مبارك بتصفية القادة العسكريين أصحاب الرؤية السياسية، أدى إلى ضعف الثقافة السياسية لدى المؤسسة العسكرية المصرية، وهو ما ظهر واضحاً خلال الفترة الانتقالية التي استمرت قرابة العام ونصف العام. كما أن وجود النخبة العسكرية علـــى رأس السلطة السياسية ممثلة بالرئيس السابق مبارك سبب عدم استقلال القرار السياسي والعسكري

المصري ، واظهر مدى التأثير الأمريكي في القرار العسكري المصري ، مدللاً على ذلك بمقولة المشير طنطاوي " إن الأمريكان قادرين على تحويل جيشنا الى خردة" وكل ذلك بسبب عدم تنويع التحالفات السياسية ، والاعتماد على تحالف واحد (سلامة ، 2011).

5. في دراسته " الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية" ، يبين الباحث المصري بشير عبد الفتاح أن الجيوش العربية تصنف ضمن الجيوش المتدخلة بالسياسة. كما أن هذه الجيوش لعبت أدواراً محوريةً في مرحلة الثورات؛ فالجيشان: المصري و التونسي كانا، في البداية ،على الحياد، ثم انحازا للشعب. أما الجيش اليمني؛ فبقي رسمياً منحازاً للشرعية القائمة (للرئيس علي صالح) رغم حدوث الانشقاقات فيه، لكن لم يحدث أي صراع بين الموالين والمنشقين. وفي ليبيا انقسم الجيش إلى جزأين؛ الأول الكتائب الأمنية التي يسيطر عليها أبناء القذافي، وبقيت مواليه للنظام، والثاني القوات النظامية التي انشقت عن النظام، ودار بينهما قتال عنيف (عبدالفتاح ، 2011).

6. ويحلل الكاتب التونسي المعز الحاج منصور في مقالته "**الجيش والسياسة في تونس**"، أن النخب العسكرية التي حكمت تونس، ولخشيتها من الجيش أبقته مهشما وقليل العدد والعدة، ومعزولاً عن دائرة الفعل السياسي. كما أنها ميزت المؤسسة الأمنية على المؤسسة العسكرية، وشجعت على تنامي الكراهية بينهما، وهو ما يوضح اتخاذ المؤسسة العسكرية قرارها بعدم دعم النظام أثناء الثورة، واختيارها الانحياز للشعب، وقيامها بالقبض على قادة المؤسسة الأمنية شديدي الولاء للنظام الحاكم (المعز، 2012).

ثانياً : الدراسات غير المباشرة.

في هذا الجزء سنبين أهم الدراسات التي تحدثت عن ثورات الربيع العربي التي بينت أسبابها ودوافعها، من خلال تقسيم هذا الجزء من الدراسات إلى قسمين: يشمل القسم الأول الدراسات

الخاصة؛ وهي التي تناولت "الربيع العربي" في كل بلد وحده ، إذ سنتناول دراستين لكل بلـــد. وسيشمل القسم الثاني الدراسات العامة، وهي أهم الدراسات التي بحثت في "الربيع العربـــي" بشكل عام دون تحديد بلد بعينه.

أ. الدراسات الخاصة

1. يؤكد الباحث التونسي عربي صديقي في دراسته "**تونس ثورة المواطنة: ثورة بـــلا رأس**" إن تسلط النظام الحاكم واستشراء الفساد في كافة مفاصل الدولة، وإهـــدار كرامـــة الإنســـان وانتهاك الحقوق، سببت حالة عامة من عدم الرضا الشعبي ، والسخط على النظـــام الحـــاكم، وأدت إلى انخراط كافة فئات المجتمع علـــى مختلـــف شـــرائحهم الاجتماعيـــة ، وطبقـــاتهم الاقتصادية وانتماءاتهم السياسية في أحداث الثورة. كما أن الثورة بدأت بالشباب، وقـــد دفـــع الشباب القيادات السياسية إلى اللحاق بهم إلى ميدان الثورة، وأخذ الشـــباب زمـــام المبـــادرة وصنعوا بإرادتهم التغيير في تونس؛ وهنا يبين الباحث أن الثورة التونسية قامت بدون قيادة لها (صديقي، 2011).

2. أما دراسة "**الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم** "، فيؤكد الباحث عبـــد العلي حامي الدين فيه أن أسباب الثورة التونسية تكمن في خنق المجال السياسي مـــن خـــلال محاصرة التنظيمات السياسية وكبت الحريات، وهو ما أدى إلى تحطيم البنى الوسيطة بـــين الدولة والمجتمع. لقد تبنى نظام بن علي أسلوباً في الحكم قائماً على قتل السياسة مقابل التركيز على التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن؛ أي تبني معادلة التنمية مـــن دون ديمقراطية. لكن في ظل غياب المؤسسات لمراقبة المال العام الذي يصرف في برامج التنمية،

فإن هذا المال توجه إلى جهات غير التي خصص من أجلها، ما أدى لظهور الفساد المالي والاقتصادي، واتساع رقعة الفقر والبطالة (حامي الدين، 2011) .

3. في دراسته "**أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخلياً وخارجياً**" يؤكد الكاتب المصري محمد قنديل إن من أهم أسباب الثورة المصرية استبداد النظام، وانتشار الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، وقمع الحريات، والزواج بين السلطة والمال. ويؤكد الكاتب أن من أهم الأمور التي ساعدت في نجاح الثورة المصرية شبكات التواصل الاجتماعي، وهشاشة النظام المصري وشيخوخته، ووقوف القوات المسلحة المصرية إلى جانب الشعب، وقوة إرادة الثوار، وثورة تونس. ويبين الكاتب أن أول دور للثورة المصرية على الصعيد الخارجي كان إنجاح المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، مبرزاً الكاتب إمكانية صياغة علاقات مصر الخارجية وخاصة مع إيران وإسرائيل. ويؤكد الكاتب في دراسته إلى أنه من الصعب التنبؤ حالياً بالشكل الثقافي الذي سيكون عليه المجتمع المصري بعد الثورة، ومن الصعب التنبؤ بالوضع الاقتصادي بعد الثورة ؛ بسبب الحالة الاقتصادية السيئة التي وضع النظام السابق البلاد بها على مدار ثلاثين عام (قنديل، 2011).

4. يبين الباحث أحمد سعيد تاج الدين في كتابه "**25 يناير ثورة شعب**" إن الثورة المصرية أسقطت فكرة أن التنظيمات السياسية هي التي تقود الثورات، وأن الشباب هم محرك التغيير الأساسي. ويؤكد الباحث إن الثورة قامت لعدة أسباب أهمها: انسداد الأفق السياسي الديمقراطي، وجمود النخبة الحاكمة عن إجراء أي تغيير، بالإضافة للممارسات القمعية للأجهزة الأمنية وقوانين الطوارئ المستمرة، إضافة إلى التزاوج الحاصل بين السلطة والثروة التي سببت تردي أوضاع الشعب الاقتصادية (تاج الدين، 2011).

5. يوضح الباحث المصري خالد حنفي في دراسته"**القذافي والثورة الليبية:خيارات السقوط والصمود**" أن أهم العوامل التي ساهمت في قيام الثورة ضد القذافي هي: التوريث، استعمال القبيلة لإضعاف الدولة، الفشل الاقتصادي رغم الدخل الكبير للنفط، اعتقال المحامي فتحي تربل . وحسب رأي الباحث، فإن ما دفع حلف شمال الأطلسي للتدخل لاسقاط القذافي هو تحول الثورة إلى حرب أهلية بين مؤيدي ومعارضي القذافي(حنفي، 2011).

6. الباحث الأمريكي الن وود يبين في دراسته "**الثورة والثورة المضادة في ليبيا بعد وفاة القذافي**" أن السبب الرئيس لبدء الثورة في بنغازي هو إرسال القذافي الجيش لإخماد الاحتجاجات على اعتقال محامي ضحايا سجن أبو سليم، ويوضح إن التدخل الغربي في ليبيا لم يكن لأسباب إنسانية، إنما لأسباب اقتصادية، ومن أجل النفط بالذات. ويعتقد الباحث بأن الثورة لم تنته، إنما تشهد "ثورة مضادة" ، من قبل عدة فئات تتصارع من أجل السيطرة على ليبيا، وأهم الفئات هي: الشباب الذي قام بالثورة ، والعناصر البرجوازية التي انشقت عن النظام السابق، والإمبرياليين التابعين للخارج، وطبقة العمال التي بدأت مؤخراً بالمطالبة بحقوقهم (وود، 2011).

7. في دراسته "**الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن**" يؤكد الباحث الأردني فارس بريزات أن نضوب شرعية النظام القائم جاءت من عجزه عن القيام بواجباته في توفير الأمن، والنهوض بالاقتصاد، وعدم جديته في محاربة الفساد المنتشر في كافة مفاصل الدولة.

كما أن فهم اليمنيين المتقدم للديمقراطية، كما يرى بريزات، جعلهم ينزعون الشرعية عن النظام الحاكم الذي كان يعتمد على الشرعية التقليدية (الولاء القبلي)، وإنهم يقبلون بأي نظام يصل إلى السلطة على أساس ديمقراطي، لأنهم تيقنوا أن النظام الحاكم لم يتمكن من صهر

المجتمع في دولة مواطنين، ولم يتمكن من تحقيق مستوى مرضٍ من العدالـــة الاجتماعيـــة(بريزات، 2011).

8. يشرح الباحث اليمني أحمد الأحصب في دراسته "**ما الذي يجعل الأمر مختلفاً فـــي ربيـــع اليمن**" اختلاف ثورتي تونس ومصر عن ثورة اليمن ؛ بأنه يكمن في أن الجماهير هي التـــي قادت السياسيين في ثورات تونس ومصر، بينما أحزاب المعارضة والسياسيين شاركوا الشباب في قيادة ثورة اليمن. كما أن الاختلاف الآخر يتمثل بموقف الجيش مـــن الثـــورة، إذ انقســـم الجيش الذي تسيطر عليه القبيلة التي ينتمي لها النظام الحاكم إلى فـــريقين بســـبب اخـــتلاف المصالح: فريق يقف إلى جانب النظام، وآخر إلى جانب المعارضة، على عكـــس الجيشـــين التونسي والمصري، اللذين التزما الحياد (الأحصب، 2012).

ب.الدراسات العامة

1. يفسر الباحث الألماني المعروف فـــولكر بيـــرتيس، مـــدير معهـــد الدراســـات الأمنيـــة والإستراتيجية في برلين في كتابه "**الانتفاضة:الثورة العربية ونتائجها**" ثورات الربيع العربي على أنّها تمرّد الجيل الشاب، على وجه الخصوص، على سلطة كبار السن؛ فقد احتمل الجيل الأكبر سناً الكثير من الأمور وسكت عنها، بينما لم يعد الجيل الشاب مستعداً للقبول بها. لقـــد انهار جدار الخوف لدى الجيل الناشئ وهذا التغيّر في التفكير لا رجـــوع عنـــه، وإن كانـــت العملية السياسية ستكون مضنية وشاقة ولا بد لها من التغلب على الكثير من النكسات إلى أن تُبنى الديمقراطية (بيرتس، 2011).

2. أما الكاتب جوناثان برودر فيحلل في دراسته المعنونة " "**ثورات الشرق الأوســـط لـــم تكتمل**" أسباب موجة الربيع العربي، إذ تركز الدراسة على الخلفية التاريخية والبيئة الاجتماعية

التي وقفت وراء الثورات العربية. ويحاول "برودر" في دراسته استشراف مستقبل المنطقة العربية بعد الثورات العربية التي اجتاحت دول المنطقة. كما ترى الدراسة أنه ليس من الواضح إلى أين تتجه دول المنطقة، ولكن الشيء الوحيد المؤكد أن الأنظمة القديمة تحتضر؛ وهي تلك الأنظمة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. مشيرة إلى أن هذه الأنظمة فتحت أبواباً للفساد والديكتاتورية في بلدانها. كما أدت إدارتها السيئة للأمور إلى أزمات متكررة مثل: الركود الاقتصادي والبطالة، والإحباط الاجتماعي، الأمر الذي سبب غضباً متزايداً لدى شعوب المنطقة (Broder, 2012) .

3. في دراسة "**الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار**" يبين الكاتب نواف القديمي أن الإسلاميين يملكون من الذكاء ما يجعلهم يستطيعون مواجهة أي موقف صعب في الحكم، بسبب أن اغلب أعضاء الحركات الإسلامية من التكنوقراط، إضافة إلى نظافة اليد التي يتمتعون بها. وتؤكد الدراسة أنه لا قلق من مشاركة السلفيين في الحكم، ولا أثر له على مدنية الدولة، بل إن قبولهم المشاركة في المعترك السياسي يوحي أن المجتمع قد نجح في سحب تيار كان معزول إلى الفضاء السياسي وبشروط النظام الديمقراطي (القديمي، 2012، 173 : 239).

4. وفي دراسة بعنوان" **محركات التغيير في العالم العربي**" تؤكد الباحثتان دينا شحادة ومريم وحيد أنه، وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، وبخاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، لذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلي حد بعيد. وقد تركزت هذه المطالب علي إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة

الاجتماعية. وبينت الباحثتان أن الشباب الذين ساهموا في تحريك الانتفاضات الشعبية أسقطوا مقولة الاستثناء العربي من التغيير في المنطقة (شحاده، وحيد،2011).

وخلاصة الدراسات السابقة تتمثل في أن معظم "الدراسات المباشرة" بينت أن العلاقة بين الجيش والسلطة كانت مضطربة، وأن الجيش كان في الأغلب "أداة" في يد النخبة الحاكمة التي، هي بالأساس، جاءت من المؤسسة العسكرية ، ولهذا فإن خشية هذه النخب من الجيش جعلتها تقوم بتصفية قادته من أصحاب الرؤى السياسية، وتهميش هذا الجيش، وإبعاده عن السياسة من خلال منحه الميزات الاقتصادية، وتفضيل أجهزتها الأمنية على الجيش، أما "الدراسات غير المباشرة" فإن معظمها ركزت على أسباب الثورات ودوافعها.

وبالنسبة لهذه الدراسة، فهي تختلف عن الدراسات السابقة من خلال تركيزها على السياسات التي كانت الأنظمة السابقة تتبناها، سواء السياسات الداخلية أو السياسات الخارجية. وتركيزها على كيفية سيطرة العائلات الحاكمة على الاقتصاد الذي كان عاملاً مهما في الثورات، ناهيك عن التركيز على دلالات تطور الشعارت من مطالب "إصلاحية" إلى مطالب " إسقاطية" للنظم، ما يسمح بفهم لماذا حدثت هذه الثورات في العام 2011 رغم توافرالأسباب نفسها لقيامها منذ العديد من السنوات السابقة.

إذن، للإجابة عن التساؤل الأساسي المتمثل بمعرفة مدى ارتباط قيام الثورات بطبيعة النظام العسكري، وللتحقق من الافتراض القائم على تشابه السياسات الداخلية والخارجية لدى هذه الأنظمة العسكرية في إدارتها للدول التي شهدت ثورات، سيتم تقسيم الدراسة إلى أربع أجزاء: الأول يناقش السياسة الداخلية لهذه النظم من ناحية سيطرة الحزب الواحد، وانتهاك حقوق الإنسان، وسيطرة الأجهزة الأمنية، في حين أن الجزء الثاني يركز على السياسات الخارجية المتعلقة بعلاقات الدول العربية مع بعضها بعضاً عبر البحث عن الوحدة العربية، والصراع

العربي الإسرائيلي، والعلاقة مع القوى العظمى على الساحة الدولية. أمـــا الجـــزء الثالـــث، فيتطرق إلى البعد الاقتصادي وانقسام السياسات الإقتصادية بين الإشتراكية والرأسمالية ونتائج ذلك على الفقر والصراع الطبقي في هذه الدول، بينما يحاول الجزء الرابع أن يسلط الضوء على أسباب الثورات، وشعاراتها، ونتائجها الكارثية على هذه الأنظمة.

الفصل الأول : السياسة الداخلية للنخب العسكرية

حكمت الدول العربية نخب عسكرية أثرت في مسار هذه الدول، فقد سيطرت هذه النخب على بلدانها بالقبضة الأمنية وقوانين الطوارئ. ورغم إقرار هذه النظم التعددية الحزبية قانونياً، إلا أنها لم تسمح للأحزاب بالوصول للسلطة وتداولها، ما جعلها تسيطرعلى الحياة السياسية لعقود طويلة دون أي منافس.

ففي تونس سيطر"حزب التجمع الدستوري" على الحياة السياسية منذ تأسيسه على يد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة حتى العام 2010(المجريسي، 2013) ، وفي مصر احتكر "الحزب الوطني" الحياة السياسية منذ العام 1978 في زمن الرئيس الراحل أنور السادات وحتى عام 2011. ليبيا وحدها من دول الربيع العربي التي لم تقر الحزبية؛ لأنها كانت تجرمها (وزارة العدل الليبية ،2012) ، بل إن "الكتاب الأخضر"(وهو بمنزلة الدستور للجماهيرية الليبية) اعتبر الأحزاب بأنها "الدكتاتورية الجديدة"، أما في اليمن فقد قاد "حزب المؤتمر الشعبي" البلاد منذ قيام دولة الوحدة العام 1990 وحتى العام 2011.

في هذا الجزء، سوف نبحث السياسات الداخلية للنخب العسكرية في دول الربيع العربي، من خلال قيام هذه النخب بتغييب الحزبية واعتماد حكم الحزب الواحد، ثم سنتطرق لحقوق الإنسان في عهد هذه النخب، وبعد ذلك نبين كيف استخدمت النخب العسكرية القبضة الأمنية وحالات الطوارىء لتثبيت سلطتها.

أولاً.غياب الحزبية وحكم الحزب الواحد

اعتمدت النخب العسكرية العربية منذ وصولها للسلطة وحتى قيام ثورات الربيع العربي في العام 2011 التي أنهت حكم العسكر، على الحكم الشمولي، الذي يعتمد نظام الحزب الواحد، الممسك بالسلطة، والذي لا يسمح لأي حزب آخر بالاقتراب منها. فعلى ما يبدو، لم تدرك هذه

النخب ان الاستمرار في هذه السياسة سوف يؤدي، في النهاية، إلى إسقاطها، كما حدث لكل الدول الدكتاتورية في العالم في: إيران، والفلبين، وتشيلي وغيرها. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي شهد العالم عملية تحول ديمقراطي، أدت إلى سقوط الدكتاتوريات، وتراجع دور الجيش في الحياة السياسية (المديني،55،2011).

أ. هيمنة الحزب الحاكم

لقد سيطرت الأحزاب الحاكمة في تونس، ومصر، واليمن على السلطة، واستعانت بكل الوسائل والأساليب للمحافظة على حكمها؛ ففي تونس كانت نتائج جميع الانتخابات التي جرت تشير إلى سيطرة "حزب التجمع الدستوري" (الحزب الحاكم)على أغلبية المقاعد في الانتخابات النيابية.والجدول رقم (1) يبين عدد مقاعد الحزب منذ تأسيسه على يد الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة .

الجدول رقم (1) مقاعد التجمع الدستوري في البرلمان التونسي

السنة	عدد المقاعد
1974 -1986	جميع المقاعد خلال أربع دورات انتخابية
1989	جمع المقاعد (أول انتخابات في عهد بن علي)
1994	144 من أصل 154
1999	148من أصل 182
2004	152من أصل182
2009	161من أصل210

المصدر :موقع عالم واحد ،الكاتب التونسي الحبيب الأسود.

نلاحظ من الجدول السابق، أن الحزب الحاكم سيطر تماماً على الأغلبية المطلقة في مجلس النواب، ما مكنه من السيطرة التامة على الحياة السياسية في تونس، وأصبح الانتساب "لحزب التجمع الدستوري" ضرورة من ضروريات الحياة في تونس، لأن سياسات بن علي سببت أزمة تداخل بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب، حيث أصبحت أجهزة الدولة تعمل في خدمت الحزب وكوادره ، وهو ما يؤكده إسماعيل بولحية الأمين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بقوله "هيمنة الحزب الحاكم على المجتمع تهمش الآخرين" (موسى ، 2003).

وفي الواقع، لم يكن "حزب التجمع الدستوري" هو الحزب الوحيد في تونس، فقد عرفت تونس الكثير من الأحزاب التي تفاوتت في درجة فاعليتها السياسية؛ بدءاً من حزب "تونس الفتاة" الذي أنشئ العام 1908، ومروراً بحزب التجمع الدستوري، وانتهاءً بحزب "التكتل الديمقراطي" الذي تأسس في بداية القرن الحادي والعشرين (الجمال ، 2011). ومع ذلك، لم تستطع الأحزاب التونسية تحدي الحزب الحاكم، كما أنها لم تكن قادرة على التحشيد الشعبي لإنهاء هيمنة الحزب الحاكم على الحياة السياسية في تونس .

أما في جمهورية مصر العربية ، فقد هيمن "الحزب الوطني" على الحياة السياسية منذ تأسيسه في العام 1976 في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، رغم أن مصر عرفت الأحزاب السياسية قبل الاستقلال، اذ كان من أشهر الأحزاب السياسية "حزب الوفد" "والحزب الاشتراكي الشيوعي"، ثم ظهرت أحزاب التجمع والناصري (هلال،290،2011) ، إلا أن تلك الأحزاب لم تكن فاعلة، وكانت تعاني من الهشاشة وعدم التنسيق الفعلي بينها لمواجهة الحزب الحاكم، وأصبحت أحزاباً بلا قواعد شعبية (إبراهيم،2011).

فالحزب الوطني هو حزب السلطة، ووسائل الإعلام الحكومية تعمل لصالحه، والشرطة والشعب أصبحا في خدمته، وجميع أجهزة الدولة تعمل من أجله (إبراهيم ،2011)، وهو ما

يؤكده أستاذ العلوم السياسية المصري في جامعة القاهرة حسن نافعة بقوله "إن الحزب الوطني اخترق كل أجهزة الدولة" (صحيفة الشرق الأوسط ،2011)، وعليه أصبح عمل هذه الأجهزة هو إيصال أكبر عدد من أعضاء الحزب للبرلمان، وهو ما يفسر عدم قدرة الأحزاب الأخرى على منافسة الحزب الوطني في الانتخابات. و الجدول رقم(2) يبين نتائج الحزب في الانتخابات البرلمانية المصرية.

الجدول رقم(2) مقاعد الحزب الوطني في البرلمان المصري

السنة	عدد المقاعد(498 حسب دستور عام 1972)
1979	347
1984	294
1987	339
1990	386
1995	417
2000	388
2005	311
2010	420

المصدر : مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 2010

أما في ليبيا، فلم يعرف هذا البلد الأحزاب ولا البرلمانات، إذ كان الرئيس معمر القذافي ينظر للأحزاب على أنها مفسدة الديمقراطية، وهو ما يؤكده بقوله في أثناء زيارته لإيطاليا العام 2009 بقوله: " لو كان الأمر بيدي لألغيت الأحزاب السياسية ومنحت الشعب الإيطالي

السلطة المباشرة، ووقتها لن يكون هناك يمين ولا يسار ولا وسط؛ فالنظام الحزبي يجهض الديمقراطية" .(الجزيرة نت، 2009).

لقد احتفظ الرئيس القذافي بجميع الصلاحيات في إدارة الدولة لنفسه إذ مرت عملية احتفاظه بالسلطة لنفسه بمرحلتين هما: المرحلة الأولى: وتمتد منذ قيام الانقلاب في العام 1969 وحتى إعلان الجماهيرية عام 1977، في حين تمتد المرحلة الثانية من العام 1977 وحتى عام 2010 (المقريف، 2010، 57).

ففي الفترة من العام 1969 وحتى العام 1977 كان القذافي يتقلد المناصب التالية: رئيس مجلس قيادة الثورة، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي، رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس مجلس التخطيط الأعلى، رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي، رئيس الاتحاد الاشتراكي (المقريف ، 2010 ، 58: 59).

إذن، نجد أن القذافي انفرد، في المرحلة الأولى من إدارة للدولة الليبية، بسيطرته على القوات المسلحة، وعلى القضاء رغم أنه ليس قاضياً، ناهيك عن كونه "الموجه لسياسات" الدولة الليبية في كل مناحي الحياة، كونه رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي.

ومع كل هذه "التخمة" في المسؤوليات والمهمات، فقد أعلن القذافي في العام 1977 قيام "النظام الجماهيري" وإنشاء المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، وأعلن نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم أعلن العام 1979 حل مجلس "قيادة الثورة"، وأبقى لنفسه الصلاحيات الثورية (عملية التوجيه والإرشاد الثوري للمؤتمرات الشعبية)، وحدد عملية ممارستها وتفسير مدلولاتها وبيان حدودها لنفسه، وأصدر بموافقة مجلس الشعب في العام 1990 وثيقة "الشرعية الثورية" التي حددت الشرعية في ليبيا بشخص القذافي، وجعلت ملاحظاته وتوجيهاته أوامر لازمة التنفيذ (المقريف ، 2010 ، 62: 63).

ومنذ تلك الفترة، والقيادة المركزية للقذافي هي التي تملي جميع القرارات السياسية والاقتصادية بدون الرجوع للمؤتمرات الشعبية، وإذا حدث وأصدرت المؤتمرات الشعبية قرارات بدون الرجوع للقذافي، فان تلك القرارات تعتبر غير نافذة؛ فمثلاً عندما اتخذ المؤتمر الشعبي العام قراراً بتخفيض الضرائب في العام 1990، عاد المؤتمر وألغى قراره لأن القذافي قال: " هذه ليست قرارات الشعب الذي أعرفه" (مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،1999، 18).

أما في الجمهورية اليمنية، فقد قام النظام الجديد بعد الوحدة في العام 1990 على أساس الشراكة في الحكم بنسبة 50% لكل من :حزب "المؤتمر الشعبي" الذي كان يحكم شمال اليمن، و"الحزب الاشتراكي" الذي كان يحكم جنوب اليمن (الطويل، 2009، 82) ، إلا أنه بعد فترة قصيرة ظهرت الخلافات بينهما، وسعى كل طرف لمحاولة الهيمنة على الدولة الجديدة.

والجدول رقم(3) يبين عدد مقاعد "المؤتمر الشعبي" في اليمن منذ قيام الوحدة.

الجدول رقم(3) عدد مقاعد المؤتمر الشعبي في البرلمان اليمني

السنة	عدد المقاعد من 301
1993	122
1997	189
2004	227

المصدر: الجزيرة نت، الانتخابات اليمنية: النتائج والدلالات

إن حزب "المؤتمر الشعبي" الذي أقام الوحدة في العام 1990 مع "الحزب الاشتراكي" الذي كان يتزعمه رئيس اليمن الجنوبي الأسبق علي سالم البيض، لم يحصل على الأغلبية في أول انتخابات جرت العام 1993، اذ كانت الأحزاب اليمنية فاعلة على الساحة السياسية، ومن

أهمها بالإضافة للمؤتمر الشعبي:الحزب الاشتراكي، والبعث العربي الاشتراكي، والتجمع اليمني للإصلاح (الصلاحي، 2007 ،32: 37).

من الجدول السابق نلاحظ أنه مع كل دورة انتخابية، كان مؤشر نتائج حزب "المؤتمر الشعبي" يزداد، حتى اكتسح آخر انتخابات جرت في العام 2004، بفعل تدخل أجهزة الدولة لصالح الحزب الحاكم. وقد أشارت بعثة الاتحاد الأوروبي للرقابة على الانتخابات العام 2004 إلى تحيز الجهات التابعة للدولة، وبخاصة الشرطة والجيش في دعمها الكبير للرئيس صالح، واستخدام موارد الدولة بشكل متكرر لدعم الحزب الحاكم. وعلقت علي الانحياز الواضح الذي أظهرته وسائل الإعلام الرسمية في تغطيتها لنشاطات صالح والحزب الحاكم، اذ كانت ملصقات صالح معلقة علي المؤسسات الحكومية (شحاده،2008).

ب. **ضعف أحزاب المعارضة**

مرت دول الربيع العربي جميعها، بعد مرحلة الاستقلال، بانقلابات عسكرية؛ فتونس تولى السلطة فيها الرئيس زين العابدين بن علي بعد انقلابه "غير الدموي" على الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة في العام 1987 (بو، 2002 ،233)، ومصر تولى "**تنظيم الضباط الأحرار**" السلطة بعد الإطاحة بالملك فاروق في العام 1952 (هيكل ،2003 ،431). وليبيا أعلنت النظام الجمهوري بعد الانقلاب على النظام الملكي في العام 1969(الشامي، 2012)، أما اليمن فمنذ الإطاحة بحكم الإمام في العام 1962 وهي تشهد انقلابات مستمرة لم تهدأ إلا بعد تولي الرئيس علي عبد الله صالح الحكم (برو ،105،1999)؛ وهذه الانقلابات جعلت دول الربيع العربي يهيمن عليها نموذج "الدولة الجمهورية" القائمة على" الحزب الواحد" الذي تديره نخب عسكرية.

لقد ظهر واضحاً ضعف أحزاب المعارضة في دول الربيع العربي من خلال نتائج هذه الأحزاب في الانتخابات التي كانت تجري، ومن عدم قدرتها على إحداث تغيير في المجتمعات العربية التي تسعى إلى تمثيلها، وبقاء النخب العسكرية في قمة الهرم السياسي. ويعود هذا الضعف إلى عاملين رئيسيين: الأول؛ يتعلق بطبيعة النظام السياسي السائد في دول الربيع العربي، والآخر؛ يتعلق باختلالات داخلية في أحزاب المعارضة نفسها(عبد المجيد، 2011).

ففي الوقت الذي شهدت فيه السنوات الأخيرة من القرن الماضي زوال الأنظمة الشمولية في العالم عبر ما يسمى" بالموجة الثالثة من الديموقراطية"، بقيت النخب العسكرية العربية تصارع بقوة للبقاء في الحكم الممتد منذ سنوات طويلة، وهو ما يؤكده المفكر الفرنسي جيل كيبل بالقول: " في الوقت الذي شهد فيه العالم سقوط الأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية، والأنظمة الاشتراكية في الشرق، كان العرب عالقين فيها بفك من حديد " (المديني ،2011 ،55).

لقد بذلت النخب السياسية في العالم العربي، ومنها النخب العسكرية تحديداً، كل ما في وسعها لإبطال فعالية المواطن العربي وعدم تمكينه من أداء أي دور فعال عن طريق إبراز قوة أجهزة السلطة، لتؤكد أنه إنسان يفتقد القدرة على القرار، ومحكوم عليه بالتلقى فقط وليس بالاستجابة محكوم ومتلقي فقط (المقداد ،2011). ولهذا، عندما توجهت النخب العسكرية العربية الحاكمة نحو التعددية الحزبية، أبقتها تعددية مقيدة، من خلال إبقاء الممارسات السياسية للأحزاب تحاط بشيء من القيود القانونية والإجرائية التي تقلل من فاعليتها، وتبقيها ضعيفة، حتى تفسح المجال أمام "الحزب الحاكم" للقيام بالدور الرئيس في الحياة السياسية (مسعد، وهلال،70،2002). وقد أكد السياسي اليمني وأستاذ القانون الدولي محمد السقاف

صدقية الفكرة السابقة في تحليله للوضع اليمني بقوله:"أن تصاعد حجم نتائج المؤتمر الشـعبي في الانتخابات ترتب عليه الخروج عن النظام الديمقراطي، حيث أصبح هناك استحالة لتداول السلطة في اليمن، ومنع وجود أي معارضات فاعلة" (ثابت ، 2004).

من جهة أخرى، كانت أحزاب المعارضة تعاني من اختلالات داخلية أدت إلى عدم قـدرتها على مجاراة الحزب الحاكم، والاكتفاء بلعب دور المعارض فقط. وأهم هذه الاختلالات:

1. شيوع ظاهرة التحزب على حساب ظاهرة الحزبية (نيفين ، وهلال، 2002 ،176).

إن الأساس في العمل الحزبي هو الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين الأحـزاب والقبـول بوجود الأخر(أحزاب في الحكم ،وأحزاب في المعارضة)، إلا أن هذا المبدأ لم يكن موجـود في قاموس السياسة الحزبية العربية، حيث تحول العمل الحزبي من الإقـرار بمبـدأ تبـادل الأدوار وقبول الآخر إلى الاجتهاد في النفي وإلغاء الآخر المخالف في التوجه السياسي.

2. شخصنة الأحزاب وارتباط استمرار الحزب بشخص مؤسسه.

وهو ما جعل الارتباط بين الحزب والأعضاء يعتمد على شخص رئيس الحزب وليس علـى برامج وأهداف الحزب، ما حول الأحزاب من تجمعات تخدم مصالح جماهيرها إلـى أدوات للنخب وأصحاب النفوذ للحصول على المميزات والمكتسبات.

3. الانشقاقات المستمرة للأحزاب (عزباوي، 2011 ،11).

عانت الأحزاب الفاعلة في العالم العربي من الانشقاقات في صفوفها والتـي تحـدث غالبـاً لأسباب شخصية أو طائفية أو دينية. وقد تحدث هذه الانشقاقات نتيجة لتدخل أجهـزة الدولـة بالتأثير على بعض أعضاء الأحـزاب أو تغذية الخلافات بين الأعضاء عندما تتجاوز هذه الأحزاب الخطوط الحمراء التي لا يجوز من وجهة نظر الحكومة تخطيها.

4. ضعف قدرة الأحزاب على حشد الجماهير (المقداد ، 2011) .

بسبب عدم ثقة أغلب الشعوب بالأحزاب وبرامجها وقدرتها، نتيجة الانقسامات المتتالية في الأحزاب، وارتباط الأحزاب بأشخاص معينين، وعدم قدرتها على مخاطبة الجماهير، أصبحت النظرة الشعبية لها بأنها "ديكورات" وجدت لتجميل الحياة السياسية. ومن هنا، نفهم عدم قيادة الأحزاب للجماهير خلال ثورات الربيع العربي.

5. إن الأحزاب أصبحت عاجزة عن القيام بدورها بسبب تقادم أفكارها وأساليبها الركيكة في ممارسة السياسة (عبد النور،2011،290).

كانت هذه الأحزاب غير جماهيرية، ولم تستطع أن تعبر عن وجهة نظر الشباب، ولم تقدم أي مبادرات لحل مشاكلهم، وبخاصة مشكلة البطالة، التي تزداد سنوياً. كما أن هذه الأحزاب لم تسعى لتشكيل شراكة مع الحزب الحاكم من أجل صياغة مستقبل أفضل للبلاد. وعلى المستوى الإستراتيجي للدولة، لم تستطع أن تقدم برامج وحلول للخروج من الأزمات التي كانت تتعرض لها دولهم، ولهذا، لم تقنع الجماهير بوجودها، فبقيت ضعيفة غير قادرة على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

6.غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، وسعيها وراء المناصب والمصالح الخاصة (عبد النور، 2011،290).

أن مستوى الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية كان أقل من أن يسمح بإدارة رشيدة للخلافات في أوساط نخبة الحزب ونشطاه، حيث عجزت الأحزاب عن إدارة الخلافات داخلها، ما جعل هذه الخلافات تأخذ طابع "الشخصنة"؛ وهكذا بدأنا نتابع عمليات الانشقاق داخلها .

7. عجز أحزاب المعارضة عن بناء تحالفات بينها(عبد المجيد، 2011).

لقد عجزت أحزاب المعارضة عن بناء تكتلات بينها من أجل إيجاد مكان لها على الخارطة السياسية في دولها، تستطيع من خلاله منافسة الحزب الحاكم، وإيقاف استئثاره بالسلطة،

ومحاولة تعديل بعض القيود السياسية المفروضة على ممارساتها السياسية. ولذلك، لم تسع هذه الأحزاب للعمل المشترك الذي يدعم موقفها السياسي فبقيت ضعيفة.

ثانياً. حقوق الإنسان بين النص والتطبيق

تعرضت حقوق الإنسان في دول الربيع العربي إلى انتهاكات كبيرة لامست الحياة اليومية للشعوب؛ فمن المحاكمات غير العادلة إلى التضييق على الحريات، والتوزيع غير العادل للثروات، والتعذيب في السجون وغيرها الكثير من الحقوق التي انتهكت باسم الأمن والمحافظة عليه (الخطيب،2005 ، 110 :115).

في هذا البحث ولتسهيل عملية دراسة حقوق الإنسان سنقسمها إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

1. الحقوق المدنية والسياسية: وهي مرتبطة بالحقوق والحريات، مثل: الحق في الحياة والأمن، والحق في المساواة التامة، والحق في الحرية (حرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين التنظيمات والانضمام إليها وغيرها من الحريات).

2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: وتشمل الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، والحق في المسكن والملبس، والحق في الغذاء، وغيرها من الحقوق

3. الحقوق الجماعية : وتعنى الحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في السلام العالمي. وقد اقترنت هذه الحقوق بالدور التضامني على الصعيد الدولي .

إن مشكلة حقوق الإنسان في دول الربيع العربي لا تكمن في الدساتير والقوانين الموضوعة، ولا في عدم مصادقة هذه الدول على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إنما المشكلة تكمن في مدى تطبيق هذه القوانين والاتفاقيات على أرض الواقع . ولهذا سنتطرق في هذا الجزء إلى الحقوق المدنية والسياسية فقط على اعتبار أن بقية الحقوق تتعلق بالقدرة

الاقتصادية للدولة. كما أن النخب العربية كانت تركز انتهاكاتها لحقوق الإنسان على الحقوق المدنية والسياسية، لأنها قد تتعرض لمسألة الحكم وتداول السلطة .

أ. حقوق الإنسان في الدساتير.

لقد تضمنت دساتير دول الربيع العربي نصوصاً مثالية لحقوق الإنسان، إلا أن تلك النصوص بقيت حبراً على ورق، ولم يتم تفعيلها كما كتبت، ومن أهم النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان ما يلي:

1. الحق في الحياة (سلامة الجسد): وهي تعني حق المواطن في العيش وحقه في الأمان من كل سوء. وواجب الدولة أن تحافظ على حياة كل فرد فيها، وأن تحافظ على أمان المواطن، وهذا الواجب على الدولة يأتي من حق الحياة. لذلك ظهرت العديد من المواد في الدساتير تشير إلى ذلك؛ فقد أشار الدستور التونسي للعام 1959 إلى "الحق في الحياة"، وأكدها في التعديل الدستوري للعام 2002 بقوله "الجمهورية التونسية تضمن حرمة الفرد" (الدستور التونسي، الفصل الخامس)، بينما بين الدستور المصري أنه "لا يجوز إيذاء المواطن بدنياً ومعنوياً". كما أكد على " أن لحياة المواطنين حرمة يحميها القانون"، (الدستور المصري ، المادتان ،42،45). وأشارت الوثيقة الخضراء الليبية للعام 1988 إلى أن" الحياة وسلامة البدن حق لكل مواطن، كما أن أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حياة الإنسان ويحافظون عليها "(الوثيقة الخضراء،المواد4،6).

أما في اليمن، فقد وضح دستور العام 1991 " أن الدولة تكفل للمواطنين حريتهم وتحافظ على كرامتهم وأمنهم، كما يحضر التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي لهم" (الدستور اليمني، المادة 48).

2. الحق في المساواة في كل شيء: وقد أشارت لها الدساتير في الفصل السادس من الدستور التونسي للعام 1959، والمادة 40 من الدستور المصري للعام 1972، واكدتها المادة الأولى من الوثيقة الخضراء في ليبيا العام 1988، والمادة 41 من الدستور اليمني العام1991. وكان النص واضحاً وصريحاً وهو " جميع المواطنين متساوون في الحقوق".

3. الحق في الحرية: والحرية تقسم إلى أقسام عدة أهمها :

أ. حرية **الرأي** والتعبير: وهي تعني بأن كل إنسان له رأيا شخصياً حول أي قضية مطروحة. ويحق لكل إنسان تبني أي رأي حتى وان لم يكن مقبولاً. فبدون هذه الحرية لا يستطيع الفرد أن يكون مستقلا، أو يحقق ذاته، إذا لم يتمكن من التعبير عن معتقداته؛ ففي تونس بين الدستور لعام 1959 أن "حرية الفكر والنشر والتعبير والصحافة مضمونه وتمارس حسب القانون"، وأكد على ذلك في تعديل العام 1997 (الدستور التونسي، الفصل 8). وفي مصر بين المشرع في العام 1972" أن حرية الرأي مكفولة ولكل مواطن التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون" (الدستور المصري ،المادة 47). أما الوثيقة الخضراء لعام 1988 فقررت "أنه لكل مواطن الحق في التعبير عن آرائه " (الوثيقة الخضراء ،المادة 8)، بينما أشار الدستور اليمني للعام1991 وأكدتها تعديلات العام 2001 "أن الدولة تكفل حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير وفي حدود القانون" (الدستور اليمني ،المادة 42) .

ب. حرية الديانة: وهي حق الإنسان في اعتناق ديانة محددة والانتماء إليها وممارسة شعائرها الدينية. فقد أشار لها الدستور التونسي للعام 1959 في الفصل الخامس، وأكدها في تعديل العام 2002. وكذلك الحال بالنسبة للدستور المصري للعام 1972 الذي أكد على هذا الحق

في المادة 46، أما الوثيقة الخضراء الليبية لحقوق الإنسان للعام 1988 فقد أكدت على هـذا الحق في المادة 10 ، والدستور اليمني العام 1991 في المادة 52.

ج. حرية الانتظام: وهي تعني حرية كل شخص في الاجتماع والانتظام ضـمن مجموعـة، وهناك أشكال مختلفة من التنظيم مثل: الانتماء للأحزاب أو النقابات أو الهيئات أو الاتحادات أو أي تنظيم يجمع مجموعة من الأشخاص على أن لا يكون هذا التنظيم محظوراً ؛ فمثلاً في تونس أشار الفصل الثامن من دستور العام 1959 وتعديل العام 1997 إلـى أن "الأحـزاب تساهم في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحيـاة السياسـية، وتـنظّم علـى أسـس ديمقراطيّة، وعليها أن تحترم سيادة الشعب وقيم الجمهوريّة وحقوق الإنسان والمبادئ المتعلّقة بالأحوال الشخصية، وتلتزم الأحزاب بنبذ كلّ أشكال العنف والتطرّف والعنصرية وكل أوجه التمييز" . أما المشرع المصري للعام 1972 فقد أشار لحق الانتظام في المادة 54 ، وبينتهـا الوثيقة الخضراء للعام 1988 في المادة 8، وأشار لها الدستور اليمني في العام 1991 فـي المادة 58.

ب. واقع حقوق الإنسان في دول الربيع العربي

إن افتقار أنظمة الحكم العربية في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن للنهوض الحقيقي بأوضـاع حقوق الإنسان في بلادها ساهم بالتدهور الهائل في وضعية حقوق الإنسان، فقد استمر الـنهج السلطوي في تكريس الحصانة والإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مبررة تصرفاتها بأن بعض الحقوق التي يمارسها الأشخاص تتعارض مع الأمـن القـومي، معتمدةً على قوانين الطوارئ، التي صدرت في تونس العام 1978 ، وفي مصر العام 1981، وقوانين مكافحة الإرهاب التي صدرت في تونس العام 2003، وفي مصـر العـام 1992 ،

وفي اليمن العام 2008 . فقد تم توظيف حالات الطوارئ المعلنة وقوانين مكافحة الإرهــاب في تبرير ارتكاب جرائم خطيرة، مثل القتل خارج نطاق القانون، والاختطــاف، والاختفــاء القسري، والاعتقال التعسفي، والتعذيب والمحاكمات الجائرة . وسد منافذ التعبير السلمي، من خلال الضغوط على حرية التعبير ومختلف وسائل الإعلام، وتم التوســع بــالتوقيف الإداري بدون محاكمات لسنوات عديدة، وغيرها من الأفعال التــي لا تتناســب مــع أبســط حقــوق الإنسان(الخطيب ،2005 ، 120 :130).

وهكذا، لم تحترم النخب العسكرية الحقوق المدنية والحريات التي نصت عليهــا دســاتيرها، وخاصة فيما يتعلق بالممارسات السياسية، فزورت نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في الماضي، ومنعت المعارضين مــن الإدلاء بأصــواتهم (محمــود، 2009 ،48)، فكانت نسبة نجاح الزعماء في انتخابات الرئاسة تفوق التسعين في المائة، وكأنــه لا يوجــد معارضة.

لقد عانت الشعوب في دول الربيع العربي من الاستهداف المستمر لحقوقها، وبخاصة عنــدما يتعلق الأمر بالسياسة، إذ تم استهداف دعاة الديمقراطية والمطالبين بتداول السلطة. كما تــم استخدام القضاء بوصفه سلاح للقمع وليس لتحقيق العدالة ضد دعــاة الديمقراطيــة وحقــوق الإنسان وكل من يحاول أن ينتقد النظام، واستخدم التعذيب وبكافة الوسائل فــي جميــع دول الربيع العربي(بهي الدين ، 2009 ،60).

ففي تونس كان الاعتقال العشوائي يتم لمجرد انتقاد النظام أو أجهزة الدولة، أو المطالبة بعدم ترشيح الرئيس لدورة أخرى، حيث كان يتم اعتقال الشخص المطلوب بدون إعلام ذويه عــن مكان اعتقاله، ولا يتم إخبارهم أنه معتقل أساسا (تقرير منظمة العفو الدوليــة ،2008، 17: 54). ففي العام 1991 بدأت المواجهة بين نظام بن علي والإسلاميين على أثر اتهام النظــام

لهم بتدبير محاولة لاغتيال الرئيس، فقد تم اعتقال الكثير منهم، إذ وصل عدد المعتقلين إلـــى (8) آلاف (الحامدي ، 2011 ،16:26). واستمر النظام التونسي بسياسات الاعتقـــال حتـــى وصل عدد المعتقلين في تونس خلال فترة حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علـــي الـــى حوالي (30) الف معتقل (الزمالي،2011).

لقد كان النظام التونسي ينظر للإسلاميين باعتبارهم أعداء(البلـــدي،29،2011)؛ فمارســـت السلطات بحقهم الاعتقال العشوائي، و كل أنواع التعذيب البدني مثل: الضرب على القـــدمين (الفلقة)، والصعق بالكهرباء، والحرق بالسجائر، حتى وصل الأمر إلـــى الاعتـــداء النفســـي الأخلاقي من خلال تزوير أشرطه جنسية لهم ونشرها في الأسواق (بـــو ، 2002، 21)، أو تهديد المعتقل بالاعتداء الجنسي على كل ما يخصه من الإناث (تقرير منظمة العفـــو الدوليـــة ،24،2008). كما إن أجهزة الأمن التونسية لاحقت المعارضين في فرنســـا وتواطـــأت مـــع أجهزة الأمن الفرنسية في التضييق عليهم، كما حدث مع المعارض التونسي صالح كركر الذي كان يتعرض للاعتقال والتضييق على حياته في فرنسا (بو ، 2002 ، 189).

أما في مصر، فقد بدأ الرئيس محمد حسني مبارك عهده العام 1981 بشـــيء مـــن الانفتـــاح السياسي، وقام بالإفراج عن السجناء السياسيين، وبخاصة من جماعة الإخـــوان المســـلمين. واتسمت فترة الثمانينات كاملة بالاستيعاب الجزئي من النظام لكل الحركات السياسية الموجودة . وفي تسعينيات القرن الماضي بدأ الانتهاك الواضح لحقوق الإنسان، ولا سيما حرية الرأي، إذ تم القاء القبض في بداية العام 1992 على عدد من قيادات الإخوان المسلمين وعلى رأسهم خيرت الشاطر ،إذ تم تحويلهم للمحاكم العسكرية التي أصدرت أول أحكامهـــا بحقهـــم العـــام 1995 (العناني، 2011) .

وتوسع نظام مبارك في مصر بعمليات الاعتقال معتمداً على قانون الطوارئ ، فقد بلغ عددهم لغاية العام 1995 حوالي (18) ألف سجين، ثم ارتفع العدد في العام 1997 لحـوالي (23) ألف سجين،(صحيفة المصري اليوم ،2012)، ومع نهاية العام 2007 وصل عدد المعتقلـين إلى (61845) معتقلاً (صحيفة الغد المصرية ، 2010). وكان المعتقلون يتعرضون للتعذيب الممنهج والذي يتم بصورة روتينية يومية (مركز القاهرة لحقوق الإنسان،2010، 42). وقـد استخدمت أشد الأساليب في التعذيب وهو ما يؤكده أستاذ العلوم السياسية حسن نافعة بقوله" إن السلطات المصرية كانت تعذّب السجناء بأساليب قاسية" (صحيفة المصري اليوم،2010) .

من جهة أخرى، قام النظام المصري باعتقال العديد من الصحفيين الذين يتصـدون لقضـايا الفساد، فقد شهد العام (2000)عدداً من قضايا النشر بلغ 16 قضية. وفى العـام 2001 كـان العدد 10 قضايا، وفى العام 2002 كان 12 قضية ، وفى العام 2003 كان 13 قضية ، وفى العام 2004 كان 9 قضايا. ولم يتوقف الأمر عند حد تلفيق التهم للصـحفيين فـى المحـاكم المختلفة ، بل تعداه إلى الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم، ولعل حادثة اختفاء الصحفي رضـا هلال الذي اختطف في العام 2003، ولم يظهر حتى الآن، وحادثة محاولة قتل الصحفي عبد الحليم قنديل في العام 2004 باختطافه في الليل وتركه عارياً فى قلب الصـحراء، تعتبـران الأشهر في هذا الشأن (الويشي، 2010). وفي العام 2008 حكم بسنة سجن علـى رؤسـاء تحرير صحف: الفجر، والكرامة، وصوت الأمة، والدستور، على أثر قيامهم بانتقـاد رئـيس الجمهورية. كما تم الحكم على مؤسس حزب الغد المصري أيمن نور في العام 2005 لمـدة خمسة أعوام على إثر ترشحه للرئاسة ضد الرئيس السابق حسـني مبـارك(مركز القـاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2010، 117: 126).

ولم تسلم الحركات الاحتجاجية السلمية التي قامت بها حركة كفايـــة، وحركـــة 20مـــارس، المطالبة الإصلاح السياسي وتداول السلطة والقضاء على الفساد، من القمع الأمنـــي الشـــديد؛ فمنعت من التظاهر استناداً لقانون الطوارئ الذي يحضر التجمعات التي تهدد أمن الدولة (تاج الدين ،2011، 38).

أما في ليبيا، فقد مارس العقيد القذافي وشركاؤه عمليات الاعتقال التعسفي والتعـــذيب، وظـــل عدد كبير من الأفراد قيد الاحتجاز أو في داخل السجون لمشاركتهم فـــي نشـــاطات سياســـية سلمية، أو لانتمائهم لمنظمة سياسية غير شرعية؛ فعندما أعلن القذافى عن عمليات التطهير في العام 1996 القي القبض على العديد من رجال الأعمال، وأصحاب محلات الذهب وشـــركات الاستيراد والتصدير، شكل القذافى لجان من الشباب الثـــوريين لمداهمـــة محـــلات الأغذيـــة ومصادرة البضائع، بحجة بيعها بسعر أعلى، حتى وصل عدد المعتقلين خلال هذه الفترة إلى اكثر من 1200 شخص.(الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ،2009). كما قام القـــذافي بإعدام العديد تحت تهم كثيرة، فمثلاً تم إعدام مجموعة معارضة باسم " الجهاد " فـــي العـــام 1986، حيث حكمت عليهم محكمة ثورية فى بنغازي بالإعدام بعد اتهامهم باغتيال مـــواطنين ليبيين ومحاولة اغتيال خبراء سوفييت، ووصف القذافى فى خطبته أمـــام المـــؤتمر الشـــعبي عمليات الإعدام بأنها دروس مفيدة جداً (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،2009).

كما اشتهرت ليبيا في عهد الرئيس الراحل القذافي بعمليات الاختفاء للعديد من الأشخاص من أشهرهم: الإمام موسى الصدر، وهو رجل دين شيعي بارز إيراني المولد ويحمـــل الجنســـية اللبنانية، مع شخصين آخرين، خلال زيارة قاموا بها إلى ليبيا في العام 1978، إذ لم يعرف مصيرهما إلى الآن. أما منصور الكيخيا، فهو دبلوماسي ليبي وناشط بارز لحقـــوق الإنســـان والأمين العام للتحالف الليبي الوطني – تحالف ليبي معارض لسياسات الرئيس السابق القذافي

– فقد اختفى في القاهرة بمصر في العام 1993، وتبين بعد انهيار النظام الليبي أنه قتل ودفن في ليبيا (الشمالي ،2012).

وتعتبر أشهر مجازر حقوق الإنسان في ليبيا هي تلك التي ارتكبها النظام الليبي السابق ضد سجن أبو سليم؛ وهو سجن كان مملوءاً بمعارضي سياسات القذافي، إذ قامت مجموعات مسلحة تابعة للنظام الأمني الليبي في العام 1996 بفتح فوهات أسلحتها الخفيفة والثقيلة تجاه سجناء عزل، أعلنوا تمرداً وإضراباً داخل السجن (تقرير الشبكة العربية لحقوق الإنسان ،2009). أما في اليمن، فقد عانى الشعب اليمني من الاضطهاد لفترات طويلة، وكان الاضطهاد يتركز في حرية الرأي والتعبير والحريات الدينية. فقد شن النظام اليمني حرب دموية العام 1994 لإقصاء شريكة الأساسي في معادلة دولة الوحدة؛ وهو جنوب اليمن ومن يمثله في الحكم نتيجة مطالباتهم بالمساواة مع الجزء الشمالي في الامتيازات والثروات والتنمية (حيدر،2011، 198 : 207). كما قام النظام بشن حرب طاحنة ضد الحوثيين في صعده لمدة ست سنوات (2004–2010)، أسفرت عن تشريد ما يزيد على 250 ألف يمني (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2010 ،105). ومنذ بدء الحركات الاحتجاجية في الجنوب عام 2007 وهي تواجه القمع الأمني، والجدول رقم(4) يبين نتائج القمع حتى العام 2009.

الجدول رقم(4) نتائج القمع الأمني في جنوب اليمن

السنه	القتلى	الجرحى	المعتقلين
2007	8	32	432
2008	7	94	870
2009	45	109	1500

المصدر: تقرير مركز القاهرة لحقوق الانسان لعام 2009 ص 96

يلاحظ من الجدول، أن عدد المعتقلين ارتفع من (432) شخص العـــام2007 إلـــى (1500) شخص العام 2009، وهو ما يفسر استمرار النظام السابق بانتهاك حقوق الإنسان. كمـــا لـــم تسلم الصحافة اليمنية من الاستهداف ،إذ تم اقتحام مقار بعض الصحف، ومصـــادرة الـــبعض التي لا تتوافق وتوجهات النظام السياسي. ومن أهم عمليات استهداف الصحافة ما تـــم العـــام (2009)، إذ تم اقتحام مقر صحيفة الأيام وحرقها ، ومصادرة نسخها من الأسواق، كما تم منع عدد من الصحف الأخرى من التوزيع التي كان من أشهرها صـــحف: النـــداء، والشـــارع، والديار، والأهالي (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2010 ،111: 119).

كما استخدم النظام اليمني التعذيب داخل السجون بأساليب تنوعت بين الضـــرب، والتعليـــق، وتوجيه السلاح إلى الرأس، والتهديد بالإعدام (مركز القـــاهرة لدراســـات حقـــوق الانســـان ،2010، 123).

ثالثاً: القبضة الأمنية وحالات الطوارئ قدر أم سياسة ؟

كانت دول الربيع العربي دول أمنية بكل ما تعني الكلمة من معنى،لأن كل التعريفـــات التـــي أطلقها الباحثون على الدولة الأمنية انطبقت على ممارسات هذه النخب العسكرية العربية أثناء إدارتها للسياسات الداخلية في دولها؛ فالدولة الأمنية، حسب تعريف الباحثة شذى الجندي "هي دولة تمارس فيها الحكومة إجراءات قمعية صارمة ضد المجتمع تتحكم من خلالها في الحيـــاة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للشعب. وغالباً ما يتم ذلك من خلال شرطة سرية تعمل عادة خارج الحدود التي تفرضها الجمهورية الدستورية" (الجنـــدي ، 2012). أمـــا الناشـــط السياسي والأكاديمي السوري الدكتورهيثم مناع، فيعرف الدولة الأمنية "بدولة تحكمها أجهـــزة الأمن، والشرطة، والأمن المركزي، ومباحث أمن الدولة، والمخابرات العامة، باســـم الأمـــن

القومي أو الأمن الاجتماعي أو النظام العام. وهي عملية اختزال للدولة في سلطة التسلط وصيرورة التجمع المصلحي الحاكم مصدر السلطات ومنظم حياة البشر من مؤسسات إدارة الدولة، والمجالس النيابية، والقضاء، والجامعات، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات الأهلية، والصحافة الحكومية بل والمعارضة، والمسيرات السلمية، وكل تعبير حر عن الرأي أو تحرك شعبي لمطالبة بحق" (الجندي،2012).

الباحث الفلسطيني في جامعة كمبرج في بريطانيا خالد الحروب، يعرف الدولة الأمنية بالقول أنها: "الدولة التي يكون الأمن والقبضة البوليسية الناظم الوحيد لمكوناتها" (الحروب ، 2013).

لقد فرضت الطبيعة الشمولية للدولة والحكم الفردي في دول الربيع العربي مهمات وأعباء كبيرة على الأجهزة الأمنية، جعلتها في موقف الحليف للنخبة الحاكمة، إذ غلبت الأمن السياسي على الأمن الاجتماعي، ما أدى إلى تصاعد حجم التجاوزات التي ارتكبتها هذه الأجهزة، وإلى استخدام معايير مزدوجة في تطبيق القانون وأحكام القضاء (حمودة ، 2102).فقد كانت أجهزة الأمن الأداة الرئيسية لفرض " هيبة الدولة " لتمكين أنظمة الحكم من بسط نفوذها على كل انحاء الدولة .

لقد اشتركت تونس ،ومصر، وليبيا، واليمن في أمور كثيرة جعلتها دولاً أمنية بامتياز(هاني بهار، 2011) وأهمها:

1. رفض التداول السلمي للسلطة ، وربط الصلاحيات كاملة في شخص الرئيس .

2. سيطرة الحاكم وحاشيته على اقتصاد الدولة؛ ففي تونس،مثلاً، اقترن القمع والاستبداد السياسي للنظام طوال حكم بن علي، بالفساد المالي واستغلال النفوذ واستيلاء أفراد عائلة بن علي وزوجته وإخوتها ومقربيهم، على خيرات البلاد وسيطرتهم على كل شرايين الاقتصاد.

وقد تحدثت تقارير من أبرزها وثائق ويكليكس، الخاصة بتونس، أن هؤلاء كانوا بالفعل مافيا اقتصادية وسياسية بأتمّ معنى الكلمة، فقد راكموا ثروات طائلة عن طريق الابتزاز، والاحتكار، والمضاربة (الحامدي ،2011، 114).

3. تطبيق المواد القانونية والدستورية بطريقة مسيسة، بحيث تتشدد في أمور مثل: المحافظة على الأمن والهدوء والاستقرار، وتتراخى في أمور أخرى مثل محاربة الفساد، وبما يخدم مصلحة النظام. فمثلاً في سنة 1998 منحت الوكالة العقارية للسياحة في تونس بلحسن الطرابلسي شقيق ليلى الطرابلسي زوجة بن علي أرضاً بهكتارات عدة في رأس قرطاج في المنطقة السياحية لإنشاء مشروع سياحي بسعر رمزي قدره أربعة ملايين ديناراً ،ولكن بلحسن، وما إن تسلّم الأرض حتى قسمها إلى مساحات، وقام ببيعها بسعر 40 مليون دينار محققاً ربحا كبيراً دون أن يجد محاسبة من قبل وزارة السياحة أو من الوكالة العقارية للسياحة (بو،2011، **75**).

4. إخضاع المؤسسة العسكرية ومفاصل القوة والدفاع، ومؤسسات المجتمع المدني إلى منهج الارتباط المباشر بشخصية الحاكم، وترجمة سياساته عن طريق استخدام البطش والقسوة والتنكيل، ووضع قيادات مرتبطة بشخصيته مباشرةً وترهبه دون غيره، وتتملق للوصول إلى مرضاته بكل وسيلة.

لقد استخدمت النخب العسكرية العربية القبضة الأمنية المشددة لمنع تداول السلطة؛ فزورت الانتخابات من أجل السيطرة على البرلمان، لضمان وضع جميع الصلاحيات في يد الرئيس: ففي تونس أكد عبد الحميد الجراي رئيس نقابة قوات الأمن الداخلي التونسية، أن الداخلية التونسية هي التي كانت تحدد نتائج الانتخابات(السعيداني ، 2011). وفي مصر يبين الأكاديمي المصري حسن نافعة أن النظام الأمني المصري زور انتخابات العام 2010 (

صحيفة اليوم السابع ، 2013). أما في اليمن، فإن اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية التي جرت العام 2006 رفعت عدد المشاركين بها من خمسة ملايين وثلاثمائة ألف إلى ستة ملايين وخمسة وعشرين ألف في بلاغين متناقضين (النعماني ، 2006). كما أن النخب العسكرية استغلت وسائل الإعلام بكل أنواعها لإسماع المواطنين ما تريد وحجب ما تريد .

وعليه، لم تهتم النخب العسكرية في العالم العربي بالتنمية وتحقيق تطلعات الشعوب، وهي الأشياء التي نادت بها بعد توليها الحكم مباشرة ، وإنما اهتمت بتعزيز قبضتها الأمنية بانشائها أجهزة كبيرة الحجم قاربت في تعدادها من تعداد القوات المسلحة؛ ففي تونس تراوح حجم الأجهزة الأمنية بين 40-80 ألف فرد (الزيات ،2013) موزعين على البوليس السياسي، والحرس الوطني، والاستخبارات العامة، في حين بلغ تعداد القوات المسلحة 50 ألف (الجزيرة نت ،2011). ومن هنا نلحظ كيف أن عدد أفراد الأجهزة الأمنية في تونس يفوق عدد أفراد القوات المسلحة، وهو ما يدلل على الطبيعة الأمنية لذلك البلد. أما في مصر، فقد تجاوز عدد قوات الأمن المركزي المصري لوحدها 325 ألف شخص(الجزيرة نت ، 2011) وهو يقارب من تعداد القوات المسلحة المصرية، وإذا أضيف لهذا العدد جهازا الأمن الرئيسيان في مصر وهما: جهاز المخابرات العامة ، وجهاز المخابرات الحربية، فسنعرف مقدار اهتمام النظام المصري بتشديد القبضة الأمنية على شعبها، رغم أن مصر تعتبر من دول الطوق العربي:(مصر، الأردن، سوريا، لبنان) الدول التي تحيط بالكيان الإسرائيلي، والتي يفترض أن قواتها المسلحة ذات أعداد كبيرة قادرة على مواجهة أي اعتداء خارجي.

كما نجد في اليمن أن عدد القوات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية تجاوز 100 ألف شخص دون حساب قوات الأمن السياسي التي تتبع رئيس الجمهورية مباشرةً (الزيات، 2013)، وهذا العدد تقريباً مساوٍ لعدد القوات المسلحة اليمنية.

لقد شكلت الأجهزة الأمنية دولاً داخل الدولة، وأصبحت كلفتها المالية باهظة؛ فارتفعت، مثلاً، ميزانية وزارة الداخلية المصرية ، وهي المسؤولة عن الأجهزة الأمنية من (5.2) مليار جنيه العام 2001 إلى (18) مليار جنيه العام 2010 (شلبي، 2012)، بينما احتلت اليمن المرتبة الخامسة على العالم من ناحية الإنفاق على الأمن والدفاع بحسب تقرير المعهد الدولي للدراسات الدفاعية في بلجيكا الذي يرتب إنفاق الدول على الأمن والدفاع قياساً لميزانياتها(أحمد،2012).

لقد شكلت الكلف المالية التي تم تخصيصها لنفقات المؤسسات الأمنية إرهاقاً للموازنة العامة على حساب التنمية والاحتياجات المتعلقة بالخدمات الأساسية، ما جعل من موضوع موازنات الأمن عبئاً كبيراً على الموازنات العامة لدول تعاني من صعوبات اقتصادية. وتم تقليص مخصصات الوظائف الأساسية، مثل: التعليم، والخدمات الصحية، من أجل توفير موارد أكبر للإنفاق على الأمن الداخلي (حمودة ،1102)، وهو ما يبين بوضوح كيف اهتمت دول الربيع العربي بالإنفاق المالي الكبير على أجهزتها الأمنية .

في الواقع، لم يكن الإنفاق الباهظ على الأجهزة الأمنية لأنها تقوم بواجباتها في حماية الأوطان ، بل من أجل ضمان ولاء هذه الأجهزة التي كانت تقوم بممارسات غير قانونية إذ سمحت لها القيادات بإطلاق يدها لممارسة أي شيء يحفظ أمن النظام، وتحولت من أجهزة لحفظ أمن الدولة ، إلى أجهزة لحفظ أمن النظام؛ فهي تراقب نشاطات المواطنين اليومية، وتعتقلهم وتعذيبهم، وتدير الشأن السياسي في الدولة. كما أنها نصبت نفسها محاورة للمتظاهرين والمعتصمين، وهي التي تدير العلاقات بين الطوائف التي تكون المجتمع، وتقرر المساحة المسموحة لحرية الرأي (الكواكبي، وقضماني،2011)، فأغرقت الدول في الفساد بأشكاله كافة ، ما جعل الشعوب تنظر لأجهزة الأمن مثل نظرتها للشيطان، وهو ما لمس من

خلال هتاف المصريين ليلة تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، حينما هاجموا مقرات جهاز أمن الدولة المصرية بقولهم "لا إله إلا الله..أمن الدولة عدو الله" (الجنيدي، 2011).

واستطاعت الأجهزة الأمنية، كذلك، أن تجعل مفهوم الأمن فوق مفهوم الدولة، حتى أصبحت أجهزة الدولة لا تستطيع العمل بتاتاً دون الرجوع لأجهزة الأمن حتى في أبسط الأمور؛ فتم إفراغ المناصب من محتواها، إذ لا يستطيع صاحب أي منصب بدأً من الوزير وانتهاءً بالموظف البسيط تحريك ساكن دون موافقة أجهزة الأمن، فأصبحت هذه الأجهزة مرعبة لأنها فوق القانون، تعتقل وتعذب وتنفي وتقتل دون محاسبة أو مساءلة (ابو صالح ، 2011).

لقد قامت النخب العسكرية العربية بتهيئة شعوب دولها لقبول الدولة الأمنية، مستغلة ارتباط الشعوب العربية بأوطانها، ورغبة هذه الشعوب في حماية دولها، حيث استمرت الأنظمة في الترويج بأن الوطن مستهدف ومحاصر بأعداء وتحديات في الداخل والخارج، وعليه، فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار وتجفيف منابع الإرهاب والعنف والتصدي لها ضرورة لوجود المجتمع والدولة. ولهذا، يجب أن يتقدم الأمن على كل شيء؛ على الانفتاح السياسي وعلى الحريات العامة، كما يجب أن يتقدم على السعي للتنمية (شومان ، 2010) .

واستمرت الأنظمة تكرر مقولتها المعتادة أن الأجهزة الأمنية هي التي تسهر على حفظ الأمن والنظام، ما سهل مهمة الأجهزة الأمنية في التنكيل بمعارضي النظام والتجسس عليهم، فأفقدتهم كرامتهم، حتى تحول الأمن من أمن جنائي همه الحفاظ على أرواح الشعب إلى أمن سياسي شخصي همه الحفاظ على حياة الرئيس(عرفة، 2011) .

ومن هنا، فإن السؤال الذي يثار هنا هو: لماذا أعلنت حالات الطوارىء في دول الربيع العربي رغم كل هذه القبضة الأمنية على الأفراد والمجتمع والدولة؟.

في الواقع، تواجه الحكومات والأنظمة، بجميع أنواعها، حالات خاصة تضطر فيها إلى إعلان حالة الطوارئ؛ وهو فعل تلجأ إليه الدولة عندما تمر بأزمة حادة، وخاصة في فترات وقــوع الكوارث الطبيعية مثل: السيول والزلازل، أو غير الطبيعية مثــل: الحــروب والانقلابــات العسكرية والثورات، وتصبح إدارة البلاد غير ممكنة بالطرق الاعتياديــة. وبــإعلان حالــة الطوارئ تتجاوز الدولة الكثير من الحقوق المشروعة للمــواطن والحريــات التــي أقرتهــا الدساتير، ويتم تعطيل العمل بالقوانيين، إذ تتصرف الدولة وفق ما تقتضيه مصلحتها.

يعرف السياسي السوري هيثم المالح حالة الطواري بأنها "نظام دستوري استثنائي قائم علــى فكرة الخطر المحيق بالكيان الوطني يسيغ اتخاذ السلطات المختصة لكل التدابير المنصــوص عليها والمخصصة لحماية أراضي الدولة وبحارها وأجوائها كلاً أو جــزءاً ضــد الأخطــار الناجمة عن عدوان مسلح داخلي أو خارجي ويمكن التوصل لإقامته بنقل صلاحيات السلطات المدنية إلى السلطات العسكرية" (مصطفى ، 2004).

ما يجدر ذكره في هذا الصدد، أنه في حالة الطوارىء تتحول صلاحيات السلطات التشــريعية والقضائية إلى السلطة التنفيذية، ما يمنحها صلاحيات واسعة في قمع الشعوب. لقــد شــهدت تونس ومصر قوانين الطوارئ؛ ففي تونس، فقد صدر قانون الطوارئ فــي عهــد الــرئيس بورقيبه في العام 1978 إثر إضراب عام في حدث في تونس(السعيداني،2011)، ولكن لــم تفرض حالة الطوارئ إلا عند قيام ثورة الياسمين في العام 2011. أما في مصر، فقد أعلنت السلطات البريطانية في 1914 أول حالة طوارئ في مصر، وخلال 96 سنة منذ ذلك الحين لم تعش مصر سوى 19 عاما بدون حالة الطوارئ. وقد تم تبرير حالات الطوارئ هذه على أساس الحرب وخطر الإرهاب، حيث كان حكم الطوارئ في الفترة ما بين1936-1945 في أثناء الحرب العالمية الثانية، بين الأعوام 1948 -1950 خلال حرب فلسطين، وبين الأعوام

1956-1964 استجابة لأزمة السويس، وفي عام 1967 بسبب الحرب مع إسـرائيل(ألـن، 2004، 207). وبعد اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات في العام 1981 فرضـت حالـة الطوارئ، وبقيت في عهد الرئيس حسني مبارك حتى قيام ثورة 25 يناير. وفي اليمن، أعلنت حالة الطوارئ في عهد الرئيس علي صالح بعد قيام الثورة مستندةً إلـى المـادة 121 مـن الدستور اليمني، وبعدها بأيام صدر قانون الطوارئ، وكانت نصوص قانون الطوارئ متشابهة في البلدان الثلاثة مركزة على ما يلي (مأرب برس ،2011):

1. وضع القيود على حرية الأشخاص سواء بالتنقل أو المرور أو الاجتماع في أماكن وأوقات معينين .
2. تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد دون التقييد بأحكام القوانين .
3. إخلاء بعض الأماكن أو عزلها، وحصر المواصلات وتحديدها بين الأماكن.
4. مراقبة الرسائل أياً كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعـات والمحـررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها.

لقد أعطى قانون الطوارئ الأجهزة الأمنية في دول الربيع العربي، سلطات واسعة، وقلل من قدرة السلطتين التشريعية والقضائية على التحقق من الانتهاكات التي كانـت تقـع، وتـأثرت المحاكم بصفة خاصة من قوانين الطوارئ ، إذ سمحت حالـة الطـوارئ بتجـاوز السـلطة القضائية المدنية تجاوزاً تاماً. ونقلت الحالات التي اعتبرت متعلقة بالقضايا الأمنية – والتـي غالباً ما ارتبطت فقط بالمعارضة السياسية – إلى محاكم استثنائية خاصة(محاكم أمن الدولة). لقد سمحت حالة الطوارئ، كذلك، بالحكم التعسفي، وأعطت الدولة صلاحية احتجاز المواطنين إلى أجل غير مسمى من دون تهمة أو محاكمة، وذلك بموجب قـانون الطـوارئ ، وغالبـاً لأسباب سياسية وليس بتهمة الإرهاب أو المخدرات. وسمح لقوات الأمن والشـرطة بتنفيـذ

عمليات تنصت وتفتيش، ووضع المدنيين تحت المراقبة دون أوامر رسمية، وسمح لقوات الأمن بقمع أو حظر التظاهرات، وذلك انتهاكاً لحرية التجمع، إضافة إلى فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام الأخرى في انتهاك واضح لحرية التعبير.

ففي تونس، وصل عدد الذين تم اعتقالهم بموجب قانوني: الطوارئ ، ومكافحة الإرهاب نحو عشرين ألف شخص، وقد حرم هؤلاء من جميع حقوقهم حتى بعد خروجهم من السجن؛ فلا يحق لهم إصدار جواز سفر أو بطاقة معالجة أو العودة للوظيفة، إذ اشتهرت في تونس مقولة " إنك تغادر السجن لكنك لا تسترجع حريتك" ، استناداً إلى أن هؤلاء يبقون لسنوات عدة بعد الخروج تحت المراقبة الأمنية (تقرير الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، 2010 ، 223).

وقد تم توظيف قانون مكافحة الإرهاب في محاكمات شبه يومية تفتقر للحد الأدنى من معايير العدالة، حيث كانت هذه المحاكمات تطال النقابيين والحقوقيين وناشطي حقوق الإنسان. وحتى الاحتجاجات السلمية طالتها المحاكمات وفق قانون مكافحة الإرهاب مثل: احتجاج أهالي الحوض المنجمي في العام 2008 الذين أدينوا بتهمة الاعتداء على النظام العام وحكموا بعقوبات شديدة (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،139،2009)

ورغم استمرار الحكومة المصرية بالتصريح أن قانون الطوارئ لا يستخدم إلا ضد المشتبه بهم في تجارة المخدرات، أو الجرائم الإرهابية، لكنه، في حقيقة الأمر، كان يستخدم ضد الناشطين السياسيين(مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،118،2009). ولهذا كان حصاد حالة الطوارئ في مصر حوالي (23) ألف معتقل سياسي، وهؤلاء المعتقلون لا تسقط التهم التي حوكموا بموجبها بالتقادم، ويجوز فتح ملفاتها مرة أخرى(حسن ، 2012 ،138)،

لقد تم استعمال قوانين الطوارئ من أجل الالتفاف على الحقوق التي منحتها الدساتير للشعوب، حتى تبقى النخب السياسية– العسكرية ممسكة بمقاليد الحكم، وحتى تمنع أي صوت يطالـب بالإصلاح السياسي وتداول السلطة؛ فقد نصت الدساتير على أن حياة المواطنين الخاصة لها حرمة يحميها القانون، وعلى حق المواطنين في الاجتماع والتنقل والمرور والإقامة فـي أي مكان. كما أن المراسلات البريدية وغيرها من المراسلات سريتها مكفولة ويمنـع الاطـلاع عليها، ولا يجوز مراقبتها إلا بأمر قضائي، ثم جاءت قوانين الطوارئ لتخالف هذه الحقـوق التي منحتها الدساتير للشعوب، إذ نصت الفقرة الأولى من المادة 3 مـن قـانون الطـوارئ المصري رقم 162 لسنة 1958، على سبيل المثال، "على تفتيش الأشخاص والأمـاكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجزائيـة"، ووضعت قيوداً على حرية الأشخاص في الإقامة والتنقل والاجتماع في أوقات معينة، كما نصت الفقرة الثانية من المادة السـابقة علـى الأمـر "بمراقبة الرسائل أياً كان نوعها ومراقبة الصحف والنشـرات والمطبوعـات والمحـررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وإغـلاق أماكن طباعتها" . (قانون الطواريء المصري ،لسنة1958؟)

الفصل الثاني : السياسة الخارجية للنخب العسكرية

اتسمت السياسة الخارجية للنخب العسكرية العربية بعدم قدرتها على تحقيق المصالح والأهداف العربية التي طرحتها أو طالبت بها؛ فطموحات الوحدة والتكامل والاندماج لم تتحقق، كما أنها لم تتمكن من التأثير في الأوضاع الدولية والإقليمية بل العكس من ذلك، فقد تكرست التبعية بأنواعها المختلفة :السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية .

في هذا الجزء سوف نسلط الضوء على السياسة الخارجية لدول الربيع العربي التي تحكمها نخب عسكرية من خلال نظرتها أولاُ للوحدة العربية، ثم موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وصولاً لمعرفة علاقتها مع الدول العظمى.

أولاً: البحث عن الوحدة العربية

منذ وصول النخب العسكرية للحكم وهي تردد شعارات الوحدة العربية، والفكر القومي العربي، ولكن، ومع مرور الوقت تبدلت شعارات الوحدة إلى شعارات التضامن العربي وتنسيق المواقف، ثم انتقلت تلك الشعارات إلى الدعوة للتكامل الاقتصادي الاختياري والعشوائي.

لقد بدأ العرب التفكير في أمر وحدتهم عندما كان معظم الوطن العربي تحت الحكم العثماني في القرن التاسع عشر، ولهذا يرجع الكثيرمن الباحثين ظهور فكر القومية العربية وتأسيس دولة عربية موحدة باعتباره " رد فعل" على الحكم التركي الذي بدأ باعتماد سياسة التتريك. ثم ارتبط الفكر القومي بمسألة التحرر من الاستعمار، بعد سقوط أغلب العرب تحت الاستعمار الذي جزأ العرب. وبعد نيل عدد من الدول العربية استقلالها ووقع كارثة احتلال فلسطين ظهرت الدعوات للقومية العربية (أبو عوده،2011)، وخاصة خلال الفترة من العام 1955

وحتى العام 1970، التي تمثلت بظهور حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركـة القـومين العرب، والناصرية ، إذ عملت هذه التيارات القومية الثلاثة، بكل قوتها، علـى نشـر الفكـر القومي الداعي للوحدة بين أقطار الوطن العربي.

ويمكن اعتبار تأسيس جامعة الدول العربية في العام 1945 أول الخطوات نحو الوحدة، رغم أنها هدفت لإنماء علاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء، ورغم أنها لم ترق للطموح القومي العربي الذي كان سائداً في تلك الفترة، إذ كانت التوّجهـات العروبيـة والوحدوية، هي مركز الثقل والاهتمام ، إلا أن ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع منـذ أكثر من خمسين عاماً، أجاز مبدأ الوحدات الجزئية داخل الوحدة الشاملة المنشودة التي تربط، حين تقوم، بين جميع الأقطار العربية، إذ ورد في المادته 9 منه: "لـدول الجامعـة العربيـة الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن نعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض" (ميثاق جامعة الدول العربية).

ما يمكن ملاحظته بأن النخب العسكرية التي قامت ضدها ثورات الربيع العربي لم تقم بـأي محاولات جدية للوحدة العربية باستثناء محاولات الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، الـذي بحث لسنوات عدة ، ولو شكلياً، عن صيغ للوحدة مع بعض الدول العربيـة مثـل: مصـر، وسوريا وغيرها من الدول العربية ، إلا أن تلك المحاولات لم تحقق أي نجاح يـذكر؛ لأنهـا كانت محاولات فردية غير مدروسة .

لقد كانت سياسات النخب العسكرية التي قامت ضدها ثورات الربيع العربية في العام 2011، متباينة تجاه مسألة الوحدة العربية؛ فمن النخب العربية من سعى لمحاولات الوحدة أملاً فـي البحث عن مجد عربي أو سعياً للقب كان يطمح لتحقيقة، ومنهم من وجد بلـده يعـاني مـن

صعوبات اقتصادية كبيرة وسط مجموعة من الدول الغنية، فاهتم بتحقيق الوحدة على المستوى الوطني، وبعضهم سارعلى نهج من سبقه، وغيره وجد نفسه مكبلاً باتفاقيات دولية لا يستطيع التخلي عنها.

ففي تونس، لم يفكر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بطرح أي مبادرات للوحـدة مـع الدول العربية، إنما كان اهتمامه كله منصباً باتجاه تنمية وتحديث تونس. ولهـذا كانـت كـل توجهاته باتجاه الغرب، وخاصة فرنسا، فقد سار على نهج سلفه الحبيب بورقيبة الـذي كـان يرى فرنسا أقرب له من العرب، إذ كان يقول: " ان مـا يربطنـا بـالعرب إلا الـذكريات، ومصلحة تونس الارتباط بالغرب وخصوصاً فرنسا؛ فمرسيليا أقرب لنا من بغداد ، ودمشـق، كما أن قطع البحر المتوسط أسهل من قطع صحراء ليبيا" (الطاهر،1976 ،155). ومع ذلك، وافق بن على على مقترح الدخول في "اتحاد المغرب العربي" الذي تم انشاؤه علـى غـرار "مجلس التعاون الخليجي" ليجمع دول المغرب العربي، فقد تم التوقيع على ذلـك فـي مدينـة مراكش في المملكة المغربية في 17 شباط/ فبراير1989 من جانب الملك المغربي الراحـل الحسن الثاني، والرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد، والرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع. ومع أن الاتحاد ما زال قائماً، إلا أنه مصاب بالشلل التام بسبب الخلافات بين قيادات الدول الأعضاء وخاصة الجزائر والمغرب (مجلة الجامعة المغاربية ، 2009 ،4).

وفي مصر تسلم حسنى مبارك الحكم في العام 1981 إثر اغتيـال الـرئيس الراحـل أنـور السادات، وكانت مصر معزولة عن محيطها العربي، مفصولة من جامعة الدول العربية. كان التفكير السياسي لمبارك في الثلاثين عاما الماضية يتسم بطابع اعتدالي واقعي (فرج،2011)، ويقوم هذا التفكيرعلى القبول بالأمر الواقع، والتكيف مع متطلباته ومعضلاته؛ فهـو معـزول

عربياً بسبب التسوية السياسية السلمية التي أقامتها مصر مع إسرائيل(كامب ديفيــد 1979) ووضعتها في موقع الإستراتيجية الأولى لسياستها. ولهذا لم يكن مبارك يضع مشروع الوحدة العربية بجوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية في موقع الأولوية؛ فقد كان الشيء المهم عنــد الرئيس مبارك هو إعادة العلاقات المصرية مع العرب، مع المحافظة على معاهدة السلام مع إسرائيل. وتمكنت مصر مبارك من العودة إلى العرب، إذ عادت إلى الجامعة العربية بقــرار من مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء في أيار/ مايو 1989، بعد أن كانت قد تمكنت مــن إعادة علاقاتها بمعظم الدول العربية ؛ وهي القمة التي استكملت فيها المصالحة العربية التــي بدأتها قمة عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987(غالي،1990، 4: 31). كما نجح مبــارك بإعادة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة ، ويشير بعض الباحثين إلى أن الرئيس مبارك لم يسع يوماً للوحدة الاندماجية في دولة عربية واحدة، إنما كان الهدف الوحدوي المصري يقوم على الدعوة للتكامل الاقتصادي العربي ودعم العلاقات الاقتصادية العربية ، عن طريق تأييد بنــاء التجمعات الاقتصادية العربية مثل: مجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي، وإقامة مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية، والدعوة لدعم اســتثمار الأمــوال العربية في البلاد العربية بحيث يسمح بتدفق الاستثمارات والمساعدات العربية لمصــر(غالي، 1990، 4: 31) ، وهو خط يقوم على الواقعية السياسية في ظل تدهور وتراجع المشــاريع الوحدوية القديمة، التي دفنتها معاهدة السلام مع إسرائيل.

من جهة أخرى، يشير الكتاب الابيض للمملكة الاردنية الهاشمية العام 1990 بطريقة غيــر مباشرة أن الرئيس المصري حسني مبارك الذي يحكم أكبر الدول العربية ســكاناً، وصــاحبة مشروع الوحدة الأول زمن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بأنه ساعد في الانقسام العربي الذي حدث العام 1990 إثر غزو العراق للكويت، اذ استضافت مصر القمة العربية التي حدث

الانقسام العربي فيها، ولم يعط فيها مبارك الوقت الكافي لبعض الزعماء العرب لمحاولة حــل القضية ضمن الإطار العربي(الكتاب الأبيض ،1990). كما أن مبارك هو من أيــد التــدخل الدولي لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت(رمضان ،350،1993).

وبالنسبة لليبيا، فقد سعى الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي للوحدة العربيــة، مــن خــلال إطلاق العديد من مشاريع الوحدة مع بعض الأقطار العربية، إلا أن تلك المحاولات لم تــنجح في تكوين دولة الوحدة التي ينشدها القذافي الذي كان يحاول تقليد الزعيم المصــري الراحــل جمال عبد الناصر. ويبدو أن القذافي أراد أن يطبق المقولة التي أطلقت علية (أمين القوميــة العربية)، هو السبب في سعيه وراء الوحدة العربية، أو لرغبته في أن يبقى الشــعب الليبــي ينظر له من منظار مواقفه العروبية وعدائه للغرب، إلا أن بعض الباحثين يشككون في موقف القذافي نفسة من الوحدة، ويعتبرونها مجرد استعراضات إعلامية أمــام الجمــاهير العربيــة الراغبة في الوحدة ، بدليل وقوفه إلى جانب إيران في حربها مع العراق(1980-1988)، بل أنه قدم صواريخ (سكود) من نوع" أرض-ارض" إلى إيران لضرب العراق البلــد العربــي وبالمجان. كما أنه قام بدعم أكراد العراق للانفصال عن نظام الرئيس العراقي الراحل صــدام حسين، وحاول دعم انشقاق في الجيش اللبناني، ودعم انشقاق في حركة فتح ضــد الــرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، إضافة إلى دعمه لحركات الانفصال في السودان(مقابلة قناة المنتدى مع عبدالسلام جلود): فكيف لمن يدعم عمليات الانفصال في العالم العربي أن يســعى بشكل مخلص للوحدة العربية ؟!.

يظهر التاريخ السياسي للرئيس معمر القذافي أنه طوال فترة حكمه كان على خلاف متواصل مع العديد من الزعماء العرب، وبخاصة الذين يقيمون علاقات متوازنة مع الغرب. وفيما يلي أهم المحاولات التي قام بها القذافي للإتحاد مع بعض الدول العربية التي باءت جميعها بالفشل:

– اتحاد الجمهوريات العربية: أساس هذا الاتحاد ميثاق طرابلس الغــرب الصـــادر فـــي 27 كانون الأول/ ديسمير1969 وضم مصر، والسودان، وليبيا. وكان وراء هذا الاتحاد مساعي العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية واللواء جعفر النميري بعد تسلمه الحكم فـــي الســـودان على إثر انقلاب عسكري، في سعي منهما لحماية انقلابيهما العسكريين الحديثين، عن طريـــق التحالف مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وانضمت سورية إلى الاتحاد المذكور فـــي 27 كانون الأول/ ديسمبر1970، وصدرت الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية في بنغازي في 17نيسان/ ابريل1971. وقد اتفق على دستور دولة الاتحاد الذي وافقــت عليـــه الشعوب الثلاثة بالاستفتاء في1 أيلول/ سبتمبر1971، ولكن هذا الاتحاد لم يعمر طـــويلاً، إذ انهار بعد أشهر من قيامه.

– محاولة الوحدة بين مصر وليبيـــا فـــي 29 آب/ أغســـطس1973: اذ اتخـــذت الـــدولتان الإجراءات اللازمة لإقامة الوحدة بينهما، إلى أن انـــدلعت حـــرب الســـادس مـــن تشـــرين الأول/أكتوبر1973 بين مصر وسورية من جهة وإسرائيل من جهة أخـــرى، فـــانفرط عقـــد الوحدة ولم ينفذ. (محافظة ،2008)

– اتحاد الجمهورية العربية الإسلامية: هو مشروع وحدة بين تونس وليبيا أعلن عنه في العام 1974 بين الرئيس الحبيب بورقيبة والزعيم الليبي معمر القذافي، إذ جاء إعلان الوحدة بصفة مفاجئة. وكان الاتفاق يقتضي بتولي بورقيبة منصب الرئيس والقذافي منصب نائب الـــرئيس، كما كان مقررا أن تتم المصادقة على الاتفاق بعد إقامة استفتاء في البلدين، لكن أمـــام عـــدم ورود نص في الدستور التونسي حول إجراء استفتاء تم تأجيله. وقد رفض بعض السياسيين

التونسيين، فعدل بورقيبة عنه، وأدى إبطال الاتفاق إلى توتر كبير في العلاقة بين بورقيبة والقذافي. (خوري ،432،1990: 452).

- محاولة إقامة دولة الوحدة بين سورية وليبيا في 10 أيلول/ سبتمبر1980: اتخذت الإجراءات القانونية لإقامة الوحدة التي بقيت حبراً على ورق (محافظة ،2008) .

- مشروع الاتحاد المغربي الليبي: الذي تم الاتفاق عليه بين الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الليبي العقيد معمر القذافي، في لقائمها في آب/ أغسطس 1983. لم يعمر هذا الاتحاد طويلاً ،إذ انهار بسرعة (محافظة،2008) .

- مشروع الاتحاد التونسي الليبي المعلن في 10 كانون الأول/ ديسمبر1984 من قبل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والقائد الليبي معمر القذافي، غير أن الاتحاد مات في مهده ، بسبب المعارضة الداخلية التونسية، واحتجاج الجزائر عليه (محافظة،2008) .

- مشروع الاتحاد بين الجزائر وليبيا المعلن عنه في الجزائر في 13 أيلول/ سبتمبر1988 من قبل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والقائد الليبي معمر القذافي. وكان مصير هذا الاتحاد مصير ما سبقه من اتحادات عقدها الزعيم الليبي مع بعض القادة العرب (محافظة،2008) .

- مشروع ميثاق الوحدة بين ليبيا والسودان الذي وقعه الصادق المهدي رئيس حكومة السودان والعقيد معمر القذافي في 26 تشرين الأول/ اكتوبر1988، وظل هذا الميثاق، كسابقه من المواثيق، حبراً على ورق(محافظة،2008).

وبعد فشل كل محاولات الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي للوحدة العربية، وعلى إثر اتهامه بالإرهاب وفرض حصار أمريكي على ليبيا في العام 1992، وبعد قيام زعماء الدول الإفريقية بكسر الحصار المفروض على ليبيا، تخلى القذافي عن العمق العربي لليبيا لصالح العمق الأفريقي، حتى أنه وضع خارطة إفريقيا بدلاً عن خارطة الوطن العربي كإحدى الخلفيات الرسمية في الدولة، ودعا "للوحدة الإفريقية" كما فعل من قبل مع الدول العربية، وأعلن عن قيام الاتحاد الإفريقي العام 2001، قبل أن يسمي نفسه "ملك ملوك إفريقيا"(الجزيرة نت، 2001).

أما الفكر الوحدوي للرئيس اليمني علي عبدالله صالح، فقد ظهر على المستوى اليمني الداخلي من خلال محاولته توحيد اليمن الشمالي الذي كان تحت رئاسته مع اليمن الجنوبي؛ فبعد وصوله للرئاسة بعام واحد، قدم علي عبدالله صالح نفسه باعتباره رجل التوحيد حينما طلب من الرئيس اليمني الجنوبي عبدالفتاح إسماعيل في الكويت إحياء "معاهدة طرابلس" التي تمت في ليبيا العام 1972، على إثر المواجهات بين اليمن الجنوبي والشمالي. وكان أهم بنودها إقامة دولة موحدة تسمى الجمهورية اليمنية ، لها علم موحد ودستور موحد وعاصمتها صنعاء(موقع الوحدة اليمنية،2004)، لكن الانقلاب الذي تم على عبدالفتاح إسماعيل ألغى المشروع، وعاد الرئيس صالح وقدم نفس الطلب للرئيس اليمني الجنوبي الجديد علي ناصر محمد خلال قمة جمعتهما في عدن في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981(برو،1999، 97: 103). واستمرت محاولات صالح للوحدة مع الحنوب حتى تمت بصورة سلمية في 21 أيار / مايو1990 (محافظة 2008) ، إذ تنازل الرئيس اليمني الجنوبي علي سالم البيض عن الرئاسة إلى الرئيس علي عبدالله صالح، وقبل بمنصب نائب الرئيس في سبيل الوحدة . إلا أنه في

العام 1994اندلعت الحرب بين الشطرين اليمنيين على أثر إعلان نائب الرئيس علـــي ســـالم البيض عن انفصال دولة جنوب اليمن في 21 أيار/ مايو1994، غير أن القـــوات العســـكرية اليمنية الشمالية احتلت جنوب اليمن، وأعادت الشطر الجنوبي لدولة الوحدة في تموز من السنة نفسها.

أما على المستوى العربي، فقد حاول الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مع كل مـــن العاهـــل الأردني الراحل الحسين بن طلال، والرئيس العراقي الراحل صدام حسين، والرئيس المصري محمد حسنى مبارك، إيجاد نوع من التعاون العربي بينهمـــا لتحقيـــق التعـــاون الاقتصـــادي والسياسي والذي أثمر عن توقيع اتفاقية مجلس التعاون العربي في بغـــداد فـــي 16 شـــباط/ فبراير1989(غالي،1990،28:26). واتخذ المجلس عمان مقراً له، واستمر حتى غزو العراق للكويت في 2 آب/ أغسطس1990، والذي سبب انقسام العرب إلى فريقين، إذ وقفت مصـــر إلى جانب الائتلاف الدولي ضد العراق، ما أنهى رسمياً وجود ذلك المجلس. لقد حاول الرئيس اليمني الانضمام لدول "مجلس التعاون الخليجي" أكثر من مرة، إلا أن جميع محاولاته فشلت، نظراً للفارق الاقتصادي الكبير بين اليمن ودول الخليج، وللخلافات اليمنية على الحـــدود مـــع بعض دول الخليج، إضافة لرفض بعض دول الخليج لليمن على أثر موقف اليمن من احـــتلال العراق للكويت عام 1990 (صحيفة 26 سبتمبر،2013).

مما سبق يتبين أن أياً من الزعماء العرب لم يحاول البحث عن الوحـــدة العربيـــة بمعناهـــا الحقيقي، واتجهوا للبحث عن "صيغ للتعاون" في تكتلات سياسية هدفها الأساســـي اقتصـــادي وأمني، وذلك لقناعتهم أن أي محاولات للوحدة العربية ستواجه العديد من الصـــعوبات التـــي تجعل قيامها أمراً مستحيلاً؛ ومن هذه الصعوبات:

1. اختلاف أنظمة الحكم في الدول العربية واختلاف توجهاتها السياسية.

2. التباين الاقتصادي الكبير بين الدول العربية؛ فهناك دول ذات عدد قليل من السكان تتمتـــع بثروات اقتصادية كبيرة، وهناك دول ذات عدد أكبر مـــن الســـكان تكـــاد تكـــون الثـــروات الاقتصادية فيها نادرة.

3. الأحداث السياسية التي وقعت في العام 1990م عند قيام العراق بإحتلال الكويت ، ومـــا ترتب عنها من فجوات بين الشعوب العربية والحكام، والتي عمقت الانقسام العربي.

4. رغبة الحكـــام مـــن رؤســـاء وملـــوك وأمـــراء فـــي بقـــاء الدولـــة القطريـــة علـــى حســـاب الدولـــة العربيـــة الموحـــدة، لأنهـــم لـــن يقبلـــوا التنـــازل عـــن الحكـــم، أو أن يتولى أحدهم رئاسة الدولة العربية بعد توحدها في دولة واحدة.

لقد أفقدت الأنظمة العربية من خلال منظومة سياساتها العامة "العروبـــة" مـــن مضـــامينها الرئيسة، وأبرزت شعوبها وكأنها مجرد ناطقة باللغة العربية فحسب. وحتى التكتل السياســـي الوحيد الذي اتفق العرب عليه، والمتمثل في الجامعة العربية، لم يستطع أن يجمع العرب إلا نظرياً من خلال مؤتمرات قمة كانت تحدث الانقسام أكثر من قدرتها علـــى جمـــع العـــرب وتحقيق التعاون بينهم؛ وهكذا يتضح فداحة فشل السياسات التي اتبعتهـــا الأنظمـــة العربيـــة العسكرية الحاكمة تجاه قضية مهمة جداً لصالح الشعوب ومستقبل دولها.

ثانياً: الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي

كان الموقف الرسمي العربي للنخب الحاكمة من الصراع العربي الإسرائيلي الممتد منذ العام 1948 وحتى الآن، يرى أن الجانب الإسرائيلي عدو مغتصب لأراض عربية علية إعادتها لأصحابها، إلا أن ذلك الموقف اختلف مع مرور السنين على ذلك الصراع .فمن العرب، من كان يرى أنه يجب أن يتحاور العرب والإسرائيليون من اجل إيجاد حل لذلك الصراع ، وكان

لا يجد أي مشكلة في الحديث مع الإسرائيليين مثل نظام بورقيبة الذي كان يحكم في تونس، ومنهم من خاض أكثر من حرب في سبيل ذلك الصراع مثل النظام المصري، واستمر بعضهم بإطلاق الشعارات الثورية المنادية بتدمير إسرائيل مثل النظام الليبي، وكان هناك من ربط موقفه من هذا الصراع بموقف الجامعة العربية مثل النظام اليمني .

في هذا الجزء، سوف نتطرق لموقف دول عينة الدراسة من الصراع العربي الإسرائيلي كل على حدة، لتحليل مواقفهم من هذه القضية المهمة، وفهمها بشكل أكبر.

أ. تونس والصراع العربي الإسرائيلي.

عندما تسلم بن علي حكم تونس في العام 1987 سار على درب سلفه بورقيبة في الدعوة إلى التعايش السلمي مع دولة إسرائيل، واستغل توقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل في العام 1993 ليقيم علاقات سياسية مع إسرائيل، قادت في سنة 1996 إلى تبادل فتح مكاتب اتصال لرعاية مصالح الدولتين(نقولا،2011). وعلى أثر انتفاضة الأقصى العام 2000 ، اضطرت تونس إلى إغلاق مكتب رعاية المصالح .

في الحقيقة، لم ينظر زين العابدين بن علي لإسرائيل على أنها عدو، إذ كانت سياسته تجاه الصراع العربي الإسرائيلي متناقضة؛ فهو يحتضن مقر منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت نفسه يجري اتصالات مع الطرف الإسرائيلي. وبعد فتح مكتب الاتصال بين الدولتين في العام 1996 ازدادت المبادلات التجارية بينهما، وتطور تبادل الزيارات بين رجال الأعمال، وتوسع التعاون الأمني، وبخاصة لتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، وبات شبه مألوف تنظيم مؤتمرات دولية في منتجعات سياحية مقفلة داخل تونس، وبمشاركة وفود

إسرائيلية(خشانه،2005). إن السياسة التونسية سهلت في وقت مبكر جـداً ، وقبـل توقيـع اتفاقيات السلام، هجرة الطائفة اليهودية التونسية إلى دولة اسرائيل، بحيث لم يبق منها سـوى نحو ألفي يهودي تونسي بعد أن كان يزيد عديدها على مائة ألف(نقولا ،2011).

فضلاً عن أن تونس هي التي طالبت برفـع الحظـر الإسـرائيلي علـى زيـارة "السـياح الإسرائيليين" إليها، وهو حظر فرضته دولة إسرائيل بعد انتفاضة الأقصى الفلسـطينية. وقـد تحدثت تقارير أن عشرة آلاف "سائح إسرائيلي" كانوا يزورون تونس سنوياً في عهد بن علي بتأشيرات رسمية تقدم طلباتها مسبقاً، رغم غياب أي تبادل دبلوماسي بين الجانبين منذ العـام 2000 (محارب ،2011).

تاريخياً، ترجع تاريخ العلاقات التونسية الإسرائيلية إلى فترة استقلال تونس عن فرنسا العام 1956، إذ تسلم زعامتها الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة. ورغم أن المد القومي العروبي كان في أوجه، لم يظهر بورقيبه أي عداء واضح تجاه دولة إسرائيل حديثة النشأة، بـل تحـدثت بعض الأخبار عن طلب مندوب تونس في الأمم المتحدة الباهي الأدعم من مندوب إسـرائيل دعمه لطلب استقلال تونس عن فرنسا(العرفاوي ،2011)، وظهر ذلك واضحاً أمام الشـعوب العربية أثناء زيارة بورقيبه لمدينة أريحا عام 1965، التي كانت تحت السـيادة الأردنيـة، اذ طالب بورقيبة الفلسطينيين بقبول قرار التقسيم والتعايش مع إسرائيل. وفي 21 أبريل/نيسـان من العام 1965، أعلن عن مشروعه لحل النزاع الذي تضمن ثلاث نقاط أساسية هي:

1. تعيد إسرائيل ثلث المساحة التي احتلتها إلى الفلسطينيين لتقوم عليها الدولة الفلسطينية.
2. يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى الدولة الفلسطينية الجديدة .
3. يتم التصالح بين العرب وإسرائيل. (موقع المقاتل ،2012)

ب. مصر والصراع العربي الإسرائيلي.

خاضت مصر أربع حروب ضد اسرائيل منذ العام 1948 وحتى العام 1973، فقدت وأعادت خلالها أجزاء من أراضيها، ولم تكتمل عودة كامل الأراضي المصرية المحتلة إلا بعد أن وقعت مصر معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل برعاية أميركية في العام 1979.

لقد حاول الرئيس المصري حسني مبارك إدارة الأمور، فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية في بداية عهده ، بقدر كبير من التوازن؛ فلم يدخل في مرحلة العلاقات الحميمة مع إسرائيل التي لم يمض على توقيع معاهدة السلام معها سوى ثلاث سنوات، ولم يمارس الضغط على مؤسسات المجتمع المدني المصرية للتطبيع مع إسرائيل، إلا أنه التزم بمعاهدة السلام بكل دقة، وركز في الوقت نفسه على إعادة العلاقات المقطوعة مع العرب(جاد، 2007 ،29 ،31).

بعد نجاح مبارك في إعادة علاقاته العربية، بدأ في عملية تنشيط التقارب العربي وتنقية الأجواء الملبدة بين الدول العربية، وبخاصة بعد احتلال العراق للكويت في العام 1990، ودخول دول الطوق العربي: مصر ،و سوريا، ولبنان، والأردن مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، الذي أثمر عن توقيع اتفاقيتي أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين في العام 1993، واتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل في العام 1994، وقد أظهر المصريين مساندتهم للأطراف العربية في اتفاقياتها.

لقد تنقلت العلاقة المصرية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية السلام بين السلام البارد إلى السلام المسلح (جاد ،2004 ،17)، لتشهد بعد العام 2004 مرحلة جديدة يمكن تسميتها "بالسلام الساخن" الذي يرقى إلى درجة الحليف الاستراتيجي؛ حيث أصبح نظام مبارك حليفاً إستراتيجياً لإسرائيل، وترك لها حرية الحركة والعمل في المنطقة، حتى عندما كانت تقصف بعض المدن العربية كانت تجد التغطية من نظام مبارك(جاد،2011 ،89).

عندما وقع الرئيس المصري الراحل أنور السادات اتفاقية سلام مع إسرائيل ، لم يندفع نحو تطبيع العلاقات بشكل كبير، لاختلاف التصور المصري للسلام في عهد السادات عن التصور الإسرائيلي الذي كان مندفعاً بشكل كبير نحو تطبيع العلاقات، فبقي السلام بارداً، لأن السادات لم يكن يرغب في الابتعاد كثيراً في إغضاب العرب، وخاصة بعد قطع العلاقات بينه وبين الزعماء العرب. كما أن الأرض المصرية لم تتحرر بالكامل بعد الاتفاقية، إضافة إلى أن الفترة التي قضاها السادات رئيساً لمصر بعد توقيع اتفاقية السلام لم تتعد الثلاث سنوات ،إذ وافاه الأجل لتنتقل الرئاسة بعده إلى الرئيس حسني مبارك (جاد،2007 ،29: 31).

لقد استمر السلام البارد مع إسرائيل لغاية عام 1996، وهو العام الذي تولى فيه اليمين المتطرف في إسرائيل الحكم بقيادة بنيامين نينياهو، والذي حاول عرقلة مسيرة التفاوض مع العرب، لتشهد العلاقة المصرية الإسرائيلية مرحلة من الشد والجذب ، تمثلت بمطالبات مصر بجعل الشرق الأوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل في إشارة إلى إسرائيل(جاد،2007 ،29: 31) ، ومقاطعة مصر لمؤتمر الدوحة الاقتصادي عام 1997 احتجاجاً على مشاركة اسرائيل(السعدي،1998)، لتدخل العلاقات في مرحلة السلام المسلح الذي استمر مع تسلم شارون للحكم في إسرائيل في فبراير عام 2001، واستمرار إسرائيل في عدوانها اليومي على الشعب الفلسطيني، ومحاصرة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات داخل رام الله.

كما أعلنت مصر خلال فترة حكم شارون أن إسرائيل لا تبحث عن السلام مع العرب، وأن ما يشاع عن وجود معسكر مؤيد للسلام داخل إسرائيل هو وهم كبير، لأن موقف جميع الإطراف في إسرائيل متشابه، وعلى رأسهم وزراء حزب العمل وبخاصة شمعون بيريز(جاد،2007 ،29 ،31).

كان للضغط الأمريكي على مصر، ودخول مصر في "الحرب على الإرهاب" إلى جانب الأمريكيين، وطرح السعودية لمبادرة السلام العربية في مؤتمر بيروت 2002، تحول في مسار العلاقات المصرية الإسرائيلية نحو الدفء، والذي ظهر جلياً في العام 2004 بإعادة السفير المصري إلى إسرائيل الذي تم سحبه احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي المستمر على الفلسطينيين، وتوقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة العام 2004، ثم توقيع اتفاقية الغاز عام 2005، لتنتقل العلاقات إلى مرحلة السلام الساخن(جاد،2007 ،29: 31). وتستمر العلاقات في التحسن، حتى وصلت إلى درجة الحليف الإستراتيجي، والذي ظهر بعد إقدام إسرائيل على خوض حربين كبيرتين خلال أقل من العامين؛ إحداهما ضد لبنان العام 2006، والثانية ضد غزة العام 2008. فقد ألقت مصر باللوم في حرب لبنان على حزب الله، وألقت باللوم في حرب غزة على حماس. كما ظهرت مصر أكثر ميلا لتبني وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية المروجة لمقولة أن إيران والأصولية الإسلامية والمنظمات "الإرهابية"، وليس إسرائيل هي مصادر التهديد الرئيسة للأمن في المنطقة(نافعه،2011).

3. ليبيا والصراع العربي الإسرائيلي

منذ أن جاء الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي للحكم على أثر انقلاب عسكري أنهى حكم الملك في ليبيا في العام 1969، وتحويل المملكة إلى جمهورية، ثم إلى جماهيرية عظمى، وهو يتبنى سياسة خارجية ثورية، هدفها مقاومة الإمبريالية الغربية، وملاحقة التغلغل الإسرائيلي في العالم (حنفي ،2004 ،118) بحسب ما يدعي. ولهذا دعم الحركات الثورية في العالم، معتمداً على التوازن العالمي في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، والمتمثل في الحرب الباردة بين السوفييت والأمريكيين، وعلى صمود النظام العربي الرسمي

في وجه الاختراقات الخارجية(حنفي، 2004 ، 119) ، حيث كان النظام العربـــي الرســـمي رافضاً للوجود الإسرائيلي، ولو شكلياً؛ فلم يكن أي زعيم عربي يجرؤ على الإعـــلان عـــن استعداده لقيام علاقات مع إسرائيل.

لقد أعلنت ليبيا تصديها لإسرائيل أينما ذهبت، حتى أنها كانت تربط مســـاعداتها وعلاقاتهـــا الخارجية، ودعمها الاقتصادي لأي دولة بقطع علاقاتها مع إســـرائيل(حنفي،2004 ،118). وقد وصل الأمر بالعقيد القذافي إلى إشعال حرب لمدة أربع أيام مع مصر، على إثر ظهـــور بوادر لتقارب إسرائيلي مصري، حيث أمر العقيد معمر القذافى في حزيران/ يونيـــو 1977، بمغادرة 225000 مصرى يعملون في ليبيا، وإلا واجهوا الاعتقال. وقام بضرب مدينة السلوم المصرية الحدودية بالمدفعية، فما كان من السادات، إلا أن أمر قواته بمهاجمة ليبيا فى "حرب الأربعة أيام"، من 21–24 تموز/ يوليو1977. ولم تنته الحرب إلا بعد وساطة عربية، إلا أن العلاقات بين البلدين في عهد السادات ظلت متوترة؛ والسبب الظاهري لهـــا هـــو إســـرائيل. (حافظ،2009)،

استمر موقف القذافي الرافض لوجود إسرائيل كدولة، وكان يدعو إلى توحيد الجيوش العربية لتحرير كل الأراضي العربية المحتلة. واستمر القذافي على موقفه مـــن الصـــراع العربـــي الإسرائيلي، إلا أنه في مطلع العام 2000 ظهر تغيير في السياسة الليبيـــة، وبـــدأت تتحســـن علاقات ليبيا مع الغرب، والتي نتج عنها العام 2002 رفع الحصار الذي فرض عليها في عام 1992(صالح ،1998). وهكذا، انعكس هذا التغير في السياسة الليبية، تجاه الغرب، على فكر القذافي تجاه إسرائيل، وظهر تغير في نظرته للصراع العربي معها ، فقد طرح فـــي شـــهر آذار/مارس من عام 2002 رؤيته لحل الصراع العربي الإسرائيلي في كتابه "الأبيض" الجديد

المتضمن إقامة دولة إسراطين، وهي دولة موحدة يعيش فيهـا الإسـرائيليين والفلسـطينيين معاً(حنفي،2004،119). واعتمدت رؤية القذافي على قرار مجلس الأمن رقم 191 الـداعي لحق العودة ، كما أن موضوع القدس توافق مع قرارات الأمم المتحدة التي دعت إلى أن تكون منطقة دولية. وقد أكد القذافي تغير موقفه من اليهود من خلال قوله لمراسل صحيفة يـديعوت أحرنوت في كانون ا لأول/ ديسمبر 2003 في تونس أنه "لا مجال للسلاح في عـالم اليـوم وليس له موقف ضد اليهود"(حنفي،2004، 119).

4- اليمن والصراع العربي الإسرائيلي.

ان موقف اليمن من الصراع العربي الإسرائيلي جاء متكيفاً مع الوضع الدولي الذي نشأ بعـد العام 1990، بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، واختلال الوضـع العربـي ، بسبب احتلال العراق للكويت وانقسام العالم العربي، ودخول العرب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991؛ فقد تلقى اليمن بعد ذلك الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف. ولبى اليمن الدعوة وحضر جميع جولات المفاوضات ،باستثناء جولة موسكو في شباط/ فبراير العام 1992 بسبب عدم مشاركة الجانب الفلسطيني فيهـا، إلا أن مستوى المشاركة اليمنية لم يتم من خلال وفود وزارية، إنما من خلال السفراء اليمنيـين المعتمدين في البلاد التي تتم فيها المفاوضات. وقد أيدت اليمن مبادرة السلام العربيـة التـي أطلقتها السعودية، ثم عادت وأطلقت مبادرة يمنية (وزارة الاعلام اليمنية ،1994).

لقد صرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أن اليمن لا يمانع من إقامة علاقات دبلوماسـية كاملة بعد أن تحل كل المشاكل مع إسرائيل، وعودة الجولان السوري، والأراضـي اللبنانيـة المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية(وزارة الاعلام اليمنية ،1994).

وحظي الموقف اليمني من الصراع العربي الإسرائيلي بارتياح وتقدير أمريكي، وهو ما ظهر جلياً من خلال ما عبر عنه مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط مـــارتن إنديك عند زيارته لليمن عام 1997 ، حيث عبر عن تقدير الولايات المتحدة لموقف اليمن من السلام مع إسرائيل، وقدم الشكر لمشاركة اليمن في مؤتمر الدوحة الاقتصادي الــذي حظـــي بمقاطعة مصرية وسعودية(الخامري،2009).

ومع تزايد الضغوط الامريكية على اليمن، ووصول الوضع الاقتصادي اليمني إلى درجـــات سيئة ، حاول الرئيس اليمني أن لا يدخل نفسه في مواجهة داخلية مع الأحزاب اليمنية، ومـــع أصحاب النفوذ داخل مؤسسة الحكم اليمنية وعلى رأسهم الشيخ عبدالله الأحمـــر، لـــذا ربـــط الرئيس صالح موقف اليمن من إسرائيل بموقف المملكة العربية الســـعودية بقولـــه: "ســـنقيم علاقات مع إسرائيل بعد الدولة الجارة لنا وهي المملكة السعودية، لأننا نقع في منطقة جغرافية واحدة، ولهذا إذا أقدموا على إقامة علاقات مع إسرائيل سنقتدي بهم"(الغرباني،2009).

لم يندفع اليمن نحو العلاقات مع إسرائيل، ولم يفعل ما فعلته دول الخليج من إلغاء المقاطعـــة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة مع إسرائيل، من باب إن ذلك يدفع في مسيرة الســـلام للأمام، كما أنه لم يقم بفتح مكاتب تمثيل داخل إسرائيل كما فعلت قطر، والمغرب ، وتـــونس وموريتانيا، وعمان. كما أنه لم يثبت أن اليمن في عهد الرئيس السابق علي صـــالح إقامـــت علاقات سرية مع إسرائيل.

ثالثاً: الندية والتبعية في العلاقة مع القوى العظمى

تتدرج العلاقة بين دول الربيع العربي والقوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بين مدرستين هما: مدرسة التبعية التي يرى أنصارها أن العلاقة بين الطرفين ذات اتجاه واحد، وأن معظم الدول العربية تتبع القوى العظمى في سياساتها، والمرسة المثالية التي ترى أن العلاقات تعتمد القانون الدولي، وتهدف إلى التعاون المتبادل والتفاهم لارساء السلام، وأن هذه العلاقات تقوم على الأخلاق والاحترام المتبادل.

وبين المدرستين السابقين كانت هناك حالة خاصة متغيرة في سياستها، هي الحالة اللبيية، التي تميزت بعدم الثبات في علاقتها مع القوى العظمى؛ فقد تراوحت من التحالف مع الاتحاد السوفييتي ومعاداة الإمبريالية المتمثلة في الغرب عموماً بحسب وجهة نظر النظام الليبي السابق ، ومناصرة قضايا وحركات التحرر، ثم عودة لتطبيع العلاقات مع الغرب وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون معها لمكافحة الإرهاب الدولي.

في هذا الجزء، سوف نوضح أبرز ملامح العلاقة بين دول الربيع العربي وكل من: الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى في العالم، ومع الاتحاد الأوروبي الذي يمثل قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة وتنضوي تحته العديد من الدول ذات النفوذ في العالم مثل: فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا .

أ. العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

هناك ثلاثة أمور وجهت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم العربي هي:النفط، الأمن الإسرائيلي، الحرب على الإرهاب. ولهذا فإن علاقة العالم العربي مع الولايات المتحدة

مرت بثلاث مراحل هي : مرحلة الحرب الباردة، مرحلة القطب الأوحد، مرحلة الحرب على الإرهاب (السلطان ،2002، 45).

فمنذ أن تسلم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي توجه نحو الغرب في علاقاته، وخصوصاً فرنسا، ولأن العالم كان يقسم إلى معسكرين منافيسن هما: المعسكر الشرقي ويمثله الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الغربي وتمثله الولايات المتحدة الأمريكية، فإن توجه التونسيين كان نحو المعسكر الغربي لأسباب تاريخية، وجغرافية، وأيديولوجية.

وخلال مرحلة الحرب الباردة ، كان الهدف الأمريكي هو إبعاد الوجود السوفييتي عن المغرب العربي(السلطان،45،2002)، ولهذا سمحت الولايات المتحدة لفرنسا ببسط نفوذها على تونس، انطلاقاً من الإرث الاستعماري لفرنسا في هذا البلد. لقد أدركت تونس، منذ البداية، أن علاقتها مع أمريكا يجب أن تمر من خلال إسرائيل، ولهذا كان التقارب التونسي الإسرائيلي قبل توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو في العام 1993، وتجدر الاشارة الى أن تونس كانت قد استضافت منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات بعد خروجهم من لبنان وبموافقة أمريكية (العرفاوي،2011).

لقد تطورت العلاقة التونسية الأمريكية اكثر وأكثر، وخاصة بعد دور تونس في اقناع قادة منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض مع الأمريكان، ولاحقاً مع الإسرائيليين(الأسود،2011)، وهو ما أسفر عن توقيع اتفاقية أوسلو بين الاسرائيلين والفلسطينيين، والتي أعلنت الاعتراف الصريح من الجانبيين بحقوق كل طرف. واستفادت تونس من الحرب على الإرهاب، إذ أظهرت هذه الحرب أن النظام التونسي لم ينتهك حقوق الإنسان، وانما كان يحارب الإسلاميين الإرهابيين، حيث أفردت الصحافة التونسية مقابلة سابقة لبن علي مع

صحيفة نمساوية عنوانها "يجب اجتثاث الإسلاميين"، ليظهر بن علي وكأنه الـزعيم العربـي الوحيد الذي يتمتع برؤية سياسية ثاقبة، ويقول "كنتم تنتقدوني واليوم ترون أني كنـت علـى حق"(بو ،2002، 233) .استمر التعاون والتنسيق التونسي الأمريكي، وخاصة فـي المجـال الاستخباري، طوال فترة حكم بن علي وحتى خروجه من تونس، واستمرت تونس في حالـة تبعية تامة للأمريكيين (الأسود،2011).

أما مصر في عهد الرئيس حسني مبارك، فقد كانت العلاقات الأمريكية المصـرية توصـف "بالعلاقات الإستراتيجية"؛ فكان الرئيس المصري مبارك يزور واشنطن منذ تسلمه الحكم مرة كل عام على الأقل (خضر،2009). وقد عاصر الرئيس مبارك خمسة رؤساء أمريكيين؛ بدءاً بريغان وانتهاءً باوباما. كانت العلاقة منذ العام 1981 وحتى العام 1990 قائمة على الاحترام المتبادل، والتنسيق المستمر، وبخاصة فيما يمس العلاقات مع إسرائيل، ولذلك كانت أقرب إلى الشراكة بينهما.

وعندما دخل الرئيس العراقي الراحل صدام حسين الكويت، كانت مصر أول الداعمين للقرار الأمريكي القاضي بإخراج القوات العراقية من الكويت، حيث أرسلت قواتها المسلحة للقتال إلى جانب التحالف، ونتج، عن هذا الموقف، اسقاط نصف الديون الخارجيـة الأمريكيـة(موقـع الرئيس مبارك،1999) ، حيث كانت ديون مصر الخارجية قد زادت على 49 مليـار دولار؛ وهنا كانت العلاقة هي علاقة مصالح وشراكة(عبدالوهاب،2011).

ومع دخول "الحرب على الإرهاب" التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، تحولت العلاقات إلى نوع من التبعية، إذ شاركت مصر في الحرب على الإرهـاب، ووافقـت علـى السماح لمرور السفن الأمريكية إلى العراق خلال حرب 2003، وعقد اتفاقية الكويز(اتفاقيـة

مصرية أمريكية اسرائيلية تسمح للمنتجات المصرية بالدخول بحرية للأسواق الامريكية على ان تكون نسبة المادة الخام الاسرائيلية في المنتج المصدر حوالي 11.7%) ، وصدرت الغاز إلى إسرائيل، ووقفت ضد إيران، ورفضت تطوير العلاقات معها.(المركز المصري للشؤون الخارجية ،2010)، وفي هذا الصدد، يؤكد وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط في حديث لبرنامج الحياة اليوم المصري أن الرئيس المصري كان يتلاشى الصدام مع أمريكا (موقع المصريون،2013).

وقد أدى تطورت العلاقة بين مصر وأمريكا إلى مزيد من التبعية، إذ وصل بها الامر لتحميل حزب الله اللبناني عام 2006 وحركة حماس الفلسطينية عام 2008 أسباب حربهما مع إسرائيل، متناسية سياسات القمع الإسرائيلية تجاه الشعبين الفلسطيني واللبناني (موقع المقاتل ،2013).

من كل ما سبق، يتبين لنا أن العلاقة المصرية الأمريكية تراوحت بين الندية والشراكة حتى بداية الحرب على الإرهاب في العام 2001 إذ تحولت إلى تبعية واضحة.

ليبيا وحدها من دول الربيع العربي كانت تغرد خارج السرب الأمريكي، مستفيدة من التوازن العالمي في ظل وجود الاتحاد السوفييتي سابقاً، فراحت تطلق شعاراتها الثورية، وتدعم كل الثوار في العالم، ما سبب توترات مستمرة في علاقتها مع الأمريكيين، وصلت لتوجيه ضربة عسكرية أمريكية لها في العام 1986، كما أنها أدرجت ضمن الدول الراعية للإرهاب، ثم وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع الأمريكان، خاصة بعد سقوط طائرة بان أميركان نهاية العام 1988، واتهام ليبيا بتفجير الطائرة، وظهور ما عرف بقضية لوكربي (الجزيرة

نت،2012)، ووصل الأمر إلى فرض حصار اقتصادي على ليبيا، واتهامها بـدعم ورعاية الإرهاب.

ولعل القذافي ادرك حقيقة المواقف الأمريكية لمن يعارضها، وخاصة بعد احتلال العراق عام 2003؛ فليبيا الثائرة تحولت فجأة إلى دولة ترغب بالسلام، وتتبرأ من الإرهاب، وتفكك مفاعلها النووي الذي كلفها مئات الملايين من الدولارات، وتدفع تعويضات مادية كبيرة لضحايا الطائرات المتهمة بتفجيرها، وتشهد انفتاح واسع على الغرب، وتستقبل وفد كبير من الكونغرس الأمريكي الذي يلتقي العقيد القذافي، ثم تعود وتستقبل في شباط/ فبراير من العام 2004 مساعد وزير الخارجية الامريكي وليام بيرنز، ليتم بعدها رفع قيود السفر عن ليبيا، ثم رفع العقوبات المفروضة منذ بداية تسعينات القرن الماضي (بيبرس،2004 ، 179، 200).

وبالنسبة لليمن، فعندما قامت الوحدة اليمنية حظيت بمباركة أمريكية، ليس حباً من الأمريكان في الوحدة، بل لأن دولة الوحدة ستبعد عن قيادتها الشخصيات المرتبطة بالاتحاد السوفييتي، وسيقودها الرئيس علي عبدالله صالح ذو التوجهات الأمريكية. ومن هنا نفهم الصمت الأمريكي تجاه قمع الجيش اليمني وبقسوة مطالبات الانفصال التي قام بها قادة الجنوب في العام 1994، رغم أن العلاقات الأمريكية مع دولة الوحدة لم تكن في أوجها على أثر الموقف اليمني من احتلال العراق للكويت في العام 1990. (العبادي،2011).

فاليمن، وعلى أثر موقفه من احتلال الكويت عام 1990، ورغبة منه في إعادة المساعدات التي توقفت جراء موقفه من احتلال الكويت، أيد كل مراحل التفاوض العربي مع إسرائيل؛ فنال الرضا الأمريكي، وشارك بطلب من الأمريكان بالمؤتمر الاقتصادي في الدوحة العام 1997 رغم مقاطعة السعودية له (الخامري،2009). كما أنه أصبح شريكاً أساسياً في

مكافحة الإرهاب والحرب على القاعدة، وفتح أراضيه أمام القصف الأمريكي ضـــد المواقـــع التي يعتقد بوجود عناصر من تنظيم القاعدة فيها، وسمح للطائرات الأمريكية باستخدام أجوائه لقصف التنظيمات المتطرفة على أراضية.

وازداد التعاون والتنسيق الأمني مع الأمريكان في هذا المجال؛ فالعلاقة بين الـــرئيس علـــي صالح والأمريكان إلى ما قبل الوحدة العام 1990 ، حيث كان اليمن مقسم لـــدولتين: فـــاليمن الشمالي بقيادة علي عبدالله صالح كان يعاني من توترات مستمرة مع جاره الجنوبي المـــرتبط قادته بالاتحاد السوفييتي، مما جعل اليمن الشمالي يستفيد من المساعدات الاقتصادية الأمريكية؛ فالشركات الأمريكية، وبتشجيع من حكومتها، أخذت امتيازات واسعة للتنقيب عن الـــنفط فـــي الأراضي اليمنية، كما أن الجيش اليمني أصبح بامكانه الحصول علـــى الســـلاح الأمريكـــي لمواجهة جاره الجنوبي(العبادي ،2011).

بناء على ما سبق ، فانني أرى ان العلاقة العربية مع أمريكا كانت تتبع المدرسة المثالية حتى أحداث سبتمبر العام 2001، حيث تحولت العلاقة بعد ذلك إلى حالة التبعية الكاملة، وخاصـــة بعد إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن " من ليس معنا فهو ضدنا"، واطـــلاق وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس "مشروع الفوضى الخلاقة" في العام 2005، والتي تقوم على أساس زرع الفوضى على حساب الاستبداد، بحيث تصبح هذه الفوضى مظهر مـــن مظاهر الحرية(حداد،2011 ،78: 86).

لقد تزامن مشروع "الفوضى الخلاقة"، مع صدور تسريبات لخارطة :شرق أوسط جديد" يجري اعدادها، تعتمد على تقسيم الدول الكبرى إلى دويلات على أساس طائفي أو عرقي أو دينـــي، وهو ما سبب خوفاً شديداً لدى الزعماء العرب ساهم في تبعيتهم للأمريكيين.

ب. العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

شكل النفط والاقتصاد وأمن المتوسط أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، إذ كان الاتحاد الأوروبي يرى أنه يجب أن يكون له امتداد في المنطقة العربية ؛ لأن الأوروبيين يتأثرون بالوضع في الشرق الأوسط بحكم القرب الجغرافي للمنطقة العربية لأوروبا التي تحتاج للبترول العربي، والتنسيق المستمر بشأن موجات الهجرة البحرية المتلاحقة(كيالي،2008 ،14) .

بالمقابل، كان العرب يرون في الإتحاد الأوروبي عملاقًا اقتصادياً، ولكنه قزم سياسي؛ فهو لم يستطع أن يعترض على سياسات الولايات المتحدة في أي مكان في العالم إلا بخجل وتواضع، وبخاصة أن معظم دوله أعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة، وأن الخلاف الذي قد يظهر بينهما هو في حدود المصالح ، ولا سيما الاقتصادية. فالعلاقة التي كانت قائمة بين الاتحاد الأوروبي والعرب هي علاقات مصالح ، لأنها كانت قائمة على الاقتصاد وليس على المواقف السياسية.

وتعتبر تونس إحدى الدول التي ترتبط بعلاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بحكم علاقاتها الوثيقة مع فرنسا، العضو الفاعل في الاتحاد الأوروبي. ففي عهد بن علي، كانت تونس من أكثر البلدان العربية انفتاحاً علي أوروبا، وأصبحت تونس منذ العام 1995 أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط، يوقع اتفاق شراكة وتبادل تجاري حر مع الاتحاد الأوروبي(موقع فرانس24 ، 2011) ، وبدأ تطبيق اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في 1 آذار/ مارس من العام 1998م. وقد نص الاتفاق على قيام تونس بإزالة حواجز التجارة مع الاتحاد الأوروبي على مدى عقد من الزمان، وبهذا أصبحت تونس شريكاً كاملاً للإتحاد الأوروبي في

العام 2008(ايوب،2011). وأهم ما يميز الاتفاق تغطيته كافة جوانب ومجالات الحياة الاقتصادية والتجارية والتعاون السياسي والأمني، علاوةً، على التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية(أيوب،2011). من هنا، نرى أن الاتفاق كان قد نص صراحة على تبادل التعاون العسكري الاستخباراتي الامني مقابل تقديم المساعدات العسكرية والأسلحة من الاتحاد الأوروبي لتونس، إضافة إلى إعفاء الصادرات التونسية نحو بلدان الاتحاد الأوروبي من الجمارك منذ اتفاق العام 1976.

من الواضح أن تونس كانت ترتبط بعلاقات ودية مع الاتحاد الأوروبي وتعاون استخباراتي وتبادل للخبرات الأمنية وصادرات الأسلحة ووارداتها من الاتحاد الأوروبي زمن بن علي، وقد استمر هذا التعاون في مكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة في شمال المغرب العربي.

اما بالنسبة لمصر، فيعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر بنسبة تصل إلى 40% من تجارتها الخارجية وأكبر مصدر للسياحة المصرية ، وثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية، وثاني أكبر مانح لمساعدات التنمية. وقد أدى هذا الواقع إلى توقيع مصر مع المجتمع الأوروبي أول اتفاق تعاون في العام 1977(المركز المصري للشؤون الخارجية،2010) وتطور هذا إلى التوصل مع الاتحاد الأوروبي لاتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران/ يونيو من العام 2004. ويركز اتفاق الشراكة هذا على قيام علاقات على أساس احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان مقابل دعم برامج التنمية والصحة والتعليم والتجارة الخارجية، وقد بلغت مخصصات الدعم نحو 1152 مليون يورو من العام 2000حتى العام 2010م(بيومي ،2010، 104).

من جهة ثانية، شاركت مصر في مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 الذي حضرته 27 دولة أوروبية ومتوسطية، وصدر عن الاجتماع "إعلان برشلونة" الذي يهدف إلى

التعاون في المجالات التالية : التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والمالي، وقيام منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول العام 2010، ثم التعاون الاجتماعي والثقافي وإدارة حوار بين الحضارات والثقافات، ومكافحة الجريمة، وتنمية الموارد البشرية والبيئية، وتحسين وضع المرأة وإسهامها في المجتمع (المركز المصري للشؤون الخارجية،2010) .

إلا إن "إعلان برشلونة" لم يحقق الكثير على أرض الواقع ، ما حدا بالرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي لإعلان فشله العام 2008 ، وإعلان قيام "الاتحاد من أجل المتوسط" برئاسة مشتركة فرنسية مصرية(المركز المصري للشؤون الخارجية،2010)، وهو ما يعطي الأهمية الكبيرة لمصر لدى الأوروبيين بصفتها "بوابة الشرق العربي"، ولكونها مثلت أكبر صراع في تاريخ المنطقة العربية مع إسرائيل، ونظراً لأهميتها الإستراتيجية في خطوط الملاحة الدولية العالمية، وكطريق تجاري نحو بلدان الشرق الأدنى.

أما ليبيا، فكانت علاقاتها في الثمانينيات من القرن الماضي متوترة مع دول القارة الأوروبية باستثناء الاتحاد السوفييتي، بحكم شعاراتها الثورية التي كان يطلقها القذافي، واتهامها له بدعم الإرهاب. وبسقوط الاتحاد السوفييتي لم يبق لليبيا أي شريك في أوروبا في فترة التسعينات، ما جعل ليبيا تعاني من عزلة سياسية حقيقية.

لقد بدأت السياسة الخارجية الليبية،وخاصة بعد التغييرات الدولية التي حدثت في العالم العام 2001، تتدارك الخطر الدولي الذي ينتظرها وبشكل خاص بعد رفع شعار" الحرب على الإرهاب؛ فليبيا في نظر الغرب من داعمي الإرهاب، ونتيجة لذلك قام النظام الليبي بالانفتاح على الغرب، حيث أعلن عن تخليه عن دعم الإرهاب، وفتح برامج التسلح النووي أمام المراقبين الدوليين، مقابل إقامة علاقات طيبه مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، رغبة

منه في إنهاء التوتر القائم في العلاقات والتي ظهرت خلال فترة الحصار التي تعرضت لهـــا ليبيا من العام 1992وحتى العام 1999 (الجزيرة نت ،2009) .

بالمقابل، بدأت أوروبا تنظر لليبيا على أنها دولة مفيدة، كون ليبيا من وجهة نظـــر الغـــرب يمكن أن تشكل حصناً ضد الأصولية في إفريقيا الشمالية، كما أن لها أهمية اقتصادية كبـــري لأوروبا بالنظر إلي ثروتها الكبيرة في النفط والغاز(الغريب،2010). ولذلك، شهدت العلاقات الليبية الأوروبية تقارب كبير جداً تخللها قيام رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بزيارة لليبيا في 25 آذار/ مارس 2004 التقى خلالها القذافي (Johnson,2004, 70).

من جهة أخرى، قام العقيد القذافي بزيارات متكررة لكل من فرنسا وإيطاليا وكثير من بلـــدان أوروبا في إطار المصالحة التي حدثت بين نظام العقيد القذافي والاتحاد الأوروبي. ومن أهم تلك الزيارات كانت إلى بروكسل للقاء رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي، والمنســـق الأعلى للسياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، حيث بحث انضـــمام ليبيـــا للشراكة الأورومتوسطية(الغريب ،2010). وكانت نتيجة الزيارات المتبادلة بين المســـؤولين الأوروبيين والليبيين إعطاء دول أوروبا الكثير من الامتيازات بالنفط الليبـــي، مقابـــل تعهـــد أوروبا بتطوير البنية التحية، وتحقيق انجازات ملحوظة في عملية التنميـــة وتســـليح الجـــيش الليبي. وعلى أثر تلك الزيارات نشأت حالة من الصداقة بين القذافي وكـــل مـــن برلســـكوني رئيس الحكومة الايطالية ، والرئيس الفرنسي ساركوزي وصلت الى قيـــام القـــذافي بتمويـــل الحملة الانتخابية لساركوزي حسب ما أشارت بعض وثائق ويكليكس.

وبالنسبة لليمن، فقد اهتمت أوروبا منذ القدم باليمن نظراً لموقعه الجغرافي المهم، وهـو مـا يفسر إحتلال بريطانيا لعدن والأجزاء الجنوبية من اليمن، واسراع الاتحاد السـوفييتي بعـد استقلال الجنوب اليمني في ايجاد موطيء قدم فيه ومد علاقات تعاون معه(علي،2000).

وبعد قيام دولة الوحدة في العام 1994، وظهور القطبية الأحادية في العالم بقيـادة الولايـات المتحدة الأمريكية، وسيطرة حلفاء أمريكا على قيادة اليمن، اندفع الاتحاد الأوروبي نحو اليمن، وقدم مساعدات مالية كبيرة تكاد تتجاوز ما قدمه الأمريكان لليمن(علي،2000) ، مطبقاً نظرية الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول "من أراد أن يتكلم في السياسة عليه أن ينظر للخريطة أولاً"، ولهذا نظر الاتحاد الاوروبي لليمن من منظور اقتصادي، لقربه من منابع نفط الخلـيج وخصوصاً السعودية، ومن منظور أمني لإطلالته على طرق التجارة البحرية في باب المندب. ويعود تاريخ توقيع أول اتفاقية تعاون بين اليمن والاتحاد الأوروبي إلى العـام 1997، وقـد ازداد الاهتمام الأوروبي باليمن بعد تصريحات الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي في 19 نيسان/ إبريل العام 2000 " بان التعاون بين إيران التي تطل على مضيق هرمز واليمن الذي يطل على مضيق باب المندب يمكن أن يؤدي الى الاستقرار في منطقتنا"(علي،2000)، ولهذا فإن أي تعاون بين إيران واليمن يمكن أن يؤثر في الإمداد النفطي العربي للغرب، على اعتبار أن إيران خارج أي ترتيبات للتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

إن انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وما يمكن أن يلعبه الـيمن مـن مسـاعدة فـي محاربتها، ساهم في زيادة التعاون الأوروبي اليمني، إذ شهدت العلاقات بين الطرفين تسارعاً في النمو، تمخض عنها عقد أول لقاء خاص بالحوار السياسي اليمني في تموز/ يوليـو 2004 الذي ركز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتعاون في مجال مكافحة الإرهـاب ،

فاليمن يعد شريك مهم في هذا المجال؛ فقد قدم اليمن الكثير من المعلومات حول القاعدة ونشاطها في اليمن ، كما أن النزاع الذي شهده اليمن بين الحكومة والحوثيين شاهد على مجالات التعاون الاستخباراتي الأوروبي مع اليمن، حيث قدموا الكثير من المعلومات الاستخباراتية، وغضوا الطرف عن الانتهاكات الكبيرة التي ارتكبتها الحكومة بحق الحوثيين.

لقد وصل التعاون الاستخباري قمته بعد زيارة منسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي جيل دي كيرشوف وفريق مكافحة الإرهاب التابع للإتحاد لليمن في أيار/ مايو 2009، إذ تمكن الطرفان من إقامة تمثيل دبلوماسي كامل بينهما، وبلغ مقدار ما قدمه الأوروبيون من مساعدات لليمن في الأعوام من (2007-2010) حوالي 165 مليون يورو (موقع بعثة الاتحاد الاوروبي في اليمن ،2010).

من كل ما سبق، نجد أن العلاقات بين دول الربيع العربي والاتحاد الأوروبي كانت "علاقات مصالح" ارتبطت في اغلبها بمسألتي الاقتصاد والأمن، على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو عملاق اقتصادي لكنه قزم سياسي في ظل الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط.

الفصل الثالث: السياسة الاقتصادية للنخب العسكرية

سارت السياسات الاقتصادية للنخب العسكرية بشكل مغاير لآمال وطموحات هــذه النخــب؛ فتعرضت دول الربيع العربي إلى اهتزازات اقتصادية سببت غضب الشعوب على الأنظمــة العسكرية، فعمليات التنمية تتراجع، والبطالة تتزايد، ومساحة الفقر تتسع. في هذا الجزء من الدراسة، سنتطرق للأنماط الاقتصادية للنخب العسكرية، ثم سنعرج علــى مشــكلتي: الفقــر والبطالة، وبعد ذلك، سنبحث في قضيتي الفساد وهيمنة النخب على الاقتصاد.

أولاً: الاقتصاد بين الاشتراكية والرأسمالية

تنوعت الأنظمة الاقتصادية لدول الربيع العربي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فمنــذ استقلال تلك الدول من الاستعمار تطلعت هذه النظم لتحقيق مستوى اقتصادي يخدم شــعوبها. ومن أجل ذلك، اتبعت نظماً اقتصاديةً كانت أقرب ما تكون إلى "الطابع الاشتراكي" الذي يركز على سيطرة الدولة على كل نواحي الاقتصاد، وحماية المنتجات الوطنية، وتحقيــق العدالــة الاجتماعية. واستمرت تلك الدول في سياساتها الاقتصادية حتى نهاية السبعينيات من القــرن الماضي، عندما هددت أزمة المديونية العالمية اقتصاديات الدول النامية، فاتجهت كــل مــن تونس، مصر، واليمن نحو "الاقتصاد الرأسمالي" ، بينما بقيت ليبيا لوحــدها علــى "النظــام الاشتراكي" حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي، حيث اتجهت نحو الانفتاح الاقتصــادي والتحول إلى "اقتصاد السوق" في مطلع القرن الواحد والعشرين (العربي،2011، 87).

ففي تونس عندما تسلم بن علي الحكم العام 1987، اتبع "النظام الرأسمالي" في الاقتصاد على غرار سلفه الحبيب بورقيبة، الذي توجه مع بداية الثمانينات مــن القــرن المنصــرم نحــو الرأسمالية الحرة. وهدف بن علي من سياسته الاقتصادية تحقيق تنمية مستدامة، وقد نجح في خفض مستويات البطالة في بلد يعتمد على السياحة بالدرجة الأولى، وعمل على تحسين البنية

التحتية، وحاول جلب الاستثمارات لتونس، إلا أن تلك السياسة لم تنجح في تحقيــق التنميــة المستدامة(العربي ،2011، 90). كما أن مستوى الدين الخارجي التونسي تضـاعف بمقـدار ثلاث مرات في عهد بن علي، وهو ما يبينه لنا الجدول رقم(5) .

الجدول رقم(5) الدين الخارجي التونسي

1988	1991	2000	2005	2010
60800 (مليار)	8.251 (مليار)	11.355(مليار)	17.925(مليار)	22.047(مليار)

المصدر :قاعدة بيانات البنك الدولي.http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT

ان ازياد المديونية سبب ضغطاً كبيراً على الميزانية التونسية بسبب تخصيص جزء من هــذه الميزانية لخدمة الدين العام للدولة ، ما انعكس سلباً على الحياة اليومية للمواطن. وعلى صعيد آخر، تبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(لتحديد النمو الاقتصادي في دولة) في تونس كان يرتفع في منتصف فترة حكم بن علي؛ وهي الفترة التي شـهدت عمليـات الاصـلاح الاقتصادي التي اتبعها، كما أنها تمثل الفترة التي لم تشهد عمليات الفساد الاقتصادي بصـوره المختلفة من زواج المال والسلطة، وسيطرة عائلتي بن علي وزوجته على الاقتصـاد، إلا أن هذا النمو لم يستطع أن يحقق تنمية مستدامة بسبب سوء توزيع موارد الاقتصاد داخل الدولة. فبعض المناطق كانت تحظى بمشاريع تنموية، بينما حرمت مناطق أخرى من ذلك، ما انعكس سلباً على المستوى المعيشي للسكان؛ فمثلاً كان معدل الفقر في مدينة سوسه(مدينة بن علـي) يساوي صفر، وفي تونس العاصمة حوالي3%، بينما في محافظة القصرين 30%(العربـي ،2011، 94)، وكل ذلك، بسبب سوء توزيع الموارد داخل الدولة .

الجدول رقم(6) يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس من العام 1995-2003

الجدول رقم(6) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس

السنة	1995	2001	2003
المعدل	2.4	4.9	5.1

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي لعام2004،ص14

مما سبق، يتبين لنا أن سياسة بن علي الاقتصادية لم تستطع أن تحقق التنمية التي يريدها الشعب التونسي، بسبب سوء توزيع الموارد داخل الدولة كما اسلفنا سابقاً، وما يؤكد ذلك أن من أسباب قيام ثورة الياسمين في تونس في العام 2011 هي الأسباب الاقتصادية، إذ اندلعت شرارة الاحتجاجات إثر قضية بائع متجول حرق نفسه لمنعه الحصول على لقمة عيشه.

في مصر اتبع الرئيس حسني مبارك "النظام الرأسمالي" في الاقتصاد، حيث حاول معالجة الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري؛ فعمل على تحرير سعر الفائده، وتحرير سعر الصرف، وإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي، وتنفيذ برامج الخصخصة، وتحرير القطاع العام (وزارة البترول المصرية،2010).

كان الاقتصاد المصري منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 وحتى توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل العام 1979يتبع "النمط الاشتراكي"، فقد جاءت الثورة بشعار القضاء على الإقطاع، وتحقيق العدالة الاجتماعية (عبد العزيز،2012). وقد تم تضمين الدستور المصري الصادر العام 1964بنصوصاً قانونيةً تؤكد ذلك؛ فقد نصت المادة 1 من دستور عام 1964 على"أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب"، كما نصت المادة 24 من الفصل الثاني "يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج"، ونصت المادة 59 على "حماية المكاسب الاشتراكية والحفاظ عليها واجب".

وعندما تسلم مبارك في العـــام 1981 الحكـــم كـــان الـــدين الخـــارجي المصـــري بحـــدود (22)ملياردولار، لكنه قفز إلى حوالي (45) ملياردولار بعد تسعة أعوام ، ليعود وينخفض بعد العام1990 إثر إسقاط بعض الديون الخارجية المصرية ،على أثر موقفها من أزمـــة الخلـــيج العام 1990. والجدول رقم(7) يبين قيمة الديون الخارجية المصرية منذ1981 وحتى 2010.

الجدول رقم(7) الديون الخارجية المصرية

1981	1989	1990	2000	2005	2010
22.077 مليار دولار	45.645 مليار دولار	32.963 مليار دولار	29.171 مليار دولار	29.931 مليار دولار	36.427 مليار دولار

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدوليhttp://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.C

يتضح من الجدول الســـابق، أن الـــرئيس مبـــارك تســـلم الحكـــم بـــديون خارجيـــة تقـــدر بحوالي(22)مليار دولار، وانتهى حكمة بديون خارجية تقدر بحوالي(36.5) مليار دولار، وإذا أضفنا الدين الداخلي لمصر والبالغة قيمته 962 مليار جنيه(عبد الوهـــاب ،2011)، حـــوالي 160مليار دولار، يصبح مجموع الديون تعادل حوالي 196مليار دولار، وهو مـــا يعنـــي أن الدين المصري خلال عهد مبارك قد تضاعف ثمانية مرات، رغم المســـاعدات التـــي كانـــت تتلقاها مصر، ورغم إتباع سياسة الخصخصة التي أدت لبيع العديد من أملاك الدولة.

وكمقياس آخر على الأداء الاقتصادي للدولة، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يبين أنه كـــان يتراجع عام بعد عام. وهنا سنأخذ عدة أعوام من منتصف فترة حكم الرئيس حســـني، علـــى اعتبار أن بداية حكمة شهدت عمليات التحول الاقتصادي الكامل نحو اقتصاد الســـوق، وفـــي السنوات الأخيرة من حكمة شهدت عمليات الفساد الاقتصادي ، وهو ما قـــد يعطينـــا مؤشـــر حقيقي عن أداء الاقتصاد المصري والجدول رقم (8) يبين ذلك .

الجدول رقم (8) معدل نمو الناتج المحلي في مصر

السنة	1995	2001	2003
المعدل	4.7	3.4	3.1

المصدر :صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي لعام2004،ص14

وهكذا، يتبدى لنا أن المديونية في عهد مبارك كانت تزداد بشكل كبير كل عام، كما أن معدل الناتج المحلي الإجمالي كان يتراجع، وهو ما يؤكد أن السياسات التي اتبعها مبارك أدت إلى تراجع الاقتصاد المصري .

وفيما يتعلق بالاقتصاد الليبي خلال فترة حكم القذافي، فقد كان اقتصاداً منغلقاً على ذاته، فمنذ تسلم القذافي للحكم في ليبيا إثر انقلاب العام 1969، وهو يؤكد أن ليبيا دولة اشتراكية في كل شيء. وقد بين القذافي في "الكتاب الأخضر" الذي أصدره العام 1975 في الفصل الثاني "ان الاشتراكية هي الحل للمشاكل الاقتصادية". ومن هنا، كانت الدولة الليبية هي من يمسك بالاقتصاد الليبي الذي يعتمد على النفط، والذي يدر على الدولة دخلاً كبيراً ، ما جنب الاقتصاد الليبي من الوقوع في أزمات مالية.

لقد اتجهت ليبيا منذ العام 2004 نحو" اقتصاد السوق" لأسباب عدة أهمها: تدني عوائد التجربة الاشتراكية الناتجة عن الاعتماد على الدولة في كل شيء ما أبقى ليبيا دولة منتجة للنفط فقط وضعيفة صناعياً، وانفتاح ليبيا على الغرب وتحسن العلاقات السياسية معه منذ العام 2003، انهيار النظم البديلة واتجاه العديد من الدول الاشتراكية نحو اقتصاديات السوق، مثل: روسيا والصين والهند، والبقية الباقية من النظم الاشتراكية لا تمتلك مقومات أن تنافس منظومة العولمة الاقتصادية(الصاوي،2008).

والحقيقة، لم تعاني ليبيا من المديونية نهائياً سواء أثناء إتباعها النهج الاشتراكي منــذ ثــورة العام 1969، أو بعد تحولها لاقتصاد السوق العام2004، بسبب اعتمادها على النفط، ورغــم توفر الإمكانيات الضخمة، إلا أن ليبيا لم تقم بعمليات تنمية ظاهرة تهــدف لتحقيــق تنميــة مستدامة باستثناء، مشروع النهر الصناعي الذي بدأ العام 1984 وانتهت آخر مراحله العــام 2007. كما أن فوائد عائدات النفط المصدر الرئيس للدخل في ليبيا كانت توزع على أساس الولاء للقذافي، إذ حرمت أقاليم بأكملها من المشاريع والعمل بســبب قيــام بعــض أفرادهــا بمعارضة النظام، منها على سبيل المثال الإقليم الشرقي بطبرق (بني غازي وما حولها) وهو ما يفسر لنا سر قيام الثورة في بني غازي(موقع الديمقراطية ويب،2013).

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، فإن الأرقام كانت تدل على أن الاقتصاد الليبي كان يحقق معدلات نمو متزايدة، لكن سوء توزيع الموارد المعتمدة على عملية الولاء للنظام هو من سبب عدم قدرة الاقتصاد الليبي على تحقيق تنمية مستدامة. والجدول رقم(9) يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (1995 – 2003).

الجدول رقم(9) معدل نمو الناتج المحلي الليبي

السنة	1995	2001	2003
المعدل	1.6-	0.5	4.7

المصدر :صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي لعام2004،ص14

أما اليمن، فقد انتهج الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح سياســة اقتصــادية أقــرب للــنهج الراسمالي في أثناء رئاسته للجزء الشمالي من اليمن منذ العام 1978، حيــث كــان برنــامج الحكومة اليمنية المشكلة في الجزء الشمالي العام 1981 برئاسة عبدالكريم الأرياني يركز على

ليبرالية الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص، وإصلاح الإدارة العامة (برو،1999، 102).

وعند قيام دولة الوحدة العام 1990، توجهت دولة الوحدة نحو الرأسمالية، من خـــلال رفـــع مستوى إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد، وانسحاب الدولة تدريجياً من الاقتصاد، وضمنت تلك التوجهات الاقتصادية في الدستور الذي تم الاستفتاء عليه العام 1991، حيث نصت المادة (7) من الباب الثاني على أن "يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحـــقق مصلحـــة الفرد والمجتمع" ، ثم وضحت الفقرة(ب) من المادة نفسها ان الدولة تســـمح بعملية المنافسة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص بقولها " أن التنافس بين القطاع العام والخاص هو مشروع ويجب تحقيق المعاملة المتساوية العادلة بـــين جميـــــع القطاعـــــات " (الدستور اليمني،الباب الثاني،المادة7).

ومع دخول الاقتصاد اليمني في أزمات مالية عامي 1991، 1994، أعادت الحكومة اليمنيـــة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يصبح دور الدولة تصحيحياً وإشرافياً، والعمل على إرساء قواعد القانون والبناء المؤسسي، وإزالة المعوقات التي تواجه القطـــاع الخـــاص، وتأمين الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور ريادي فـــي عمليـــة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي (برو ،1999 ، 107).

ولم ترتفع المديونية الخارجية اليمنية كثيراً، فقد كانت تتراوح بـــين 4-6 مليـــار دولار، إذ كانت في عام 2010 وحسب احصاءات البنك الدولي حوالي 6.6 مليار دولار(قاعدة بيانـــات البنك الدولي،2011)، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن كان يتراجع كل عام. والجدول التالي يبين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 1995-2003

حيث نلاحظ من الجدول رقم(10) التراجع الكبير لمعدل الناتج المحلي حتى قبل حرب صعده.

الجدول رقم(10) معدل الناتج المحلي في اليمن

السنة	1995	2001	2003
المعدل	10.9	5.1	4.2

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي لعام2004،ص14

يتضح، مما سبق، أن المديونية اليمنية لم تشكل خطراً على الاقتصاد اليمني بفعل المساعدات التي كان يتلقاها اليمن، الذي كان يعتمد في بعض موارده على اكتشافات نفطية أهمها الغاز، وهو ما ساعده على عدم الاقتراض المتكرر من الخارج ، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان يتناقص، ما يعطي مؤشر على تراجع مستمر في نمو الاقتصاد اليمني، وقد اعتبر الاقتصاد اليمني من الاقتصاديات الضعيفة التي ساهمت بارتفاع نسب الفقر بشكل كبير (Powell،2005) .

من خلال ما سبق، نجد أن لكل دولة من دول العينة حالة مختلفة عن الأخرى؛ فتونس برئاسة بن على كانت تحقق معدل نمو متزايد، رغم أنها دولة غير نفطية، إلا أن سوء توزيع الموارد كان السبب في عدم تحقيق تنمية مستدامة. بينما نجد في مصر معدل المديونية تضاعف، بشكل كبير، خلال فترة رئاسة حسني مبارك، كما أن معدل النمو شهد تراجع مستمر، ولم تستطع تحقيق تنمية مستدامة. وبالنسبة لليبيا التي التي حققت ميزانياتها فائضاً كبيراً بفعل البترول، ولم تكن تعاني من المديونية نهائياً، إلا أنها لم تستطع تحقيق تنمية مستدامة بسبب توزيع العوائد النفطية طبقاً للولاء للنظام الحاكم. أما في اليمن، فكان معدل النمو الاقتصادي فيها يتراجع باستمرار ولم تستطع تحقيق تنمية مستدامة على الرغم من المساعدات الخارجية واكتشافات النفط والغاز.

ثانياً:الفقر والصراع الطبقي

الفقر حسب ما يعرفه تقرير التنمية البشرية للعام2010 هو"عدم كفاية الدخل وعدم كفاية موارد العيش" (تقرير التنمية البشرية،95،2010). والفقر من أبرز المشكلات الأقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمعات،لأن الفقر، في العاده، يرافقه صراع طبقي بين فئات المجتمع .

لقد اتبعت النخب العسكرية العربية سياسات اقتصادية تقليدية أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدل التضخم، ما سبب في زيادة نسب الفقر. وهذه السياسات جعلت النخب الحاكمة تقوم بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ، كان من أهمها تخفيض الدعم المقدم من الحكومات للسلع الأساسية، مما سبب في رفع أسعارها. كما أن الحكومات اتجهت ضمن برامجها التصحيحية نحو الخصخصة التي سببت رفع معدل البطالة، ومن ثم ، ارتفاع نسب الفقر(الكواز،2013 ،14: 27).

في تونس التي تصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، كان معدل البطالة يتراوح حول نسبة15% طوال فترة رئاسة زين العابدين بن علي، كما وصلت البطالة في فئة الشباب إلى 30%. في حين لم يتجاوز معدل التضخم(يحسب على أساس الزيادة السنوية في الأسعار) خلال العقدين الماضيين 6% (العربي،2013،91)، إلا أن معدل الفقر في تونس كان يتناقص؛ فقياساً لخط الفقر الوطني(اقل من دولارين في اليوم للفرد) كان معدل الفقر في تونس العام 1985 يقارب من 7.7% ، وفي العام 1995 كان بحدود 6.2% ، وفي العام 2005 وصل إلى 3.8%(العربي،2013،92:93) ، كما أن متوسط دخل الفرد بلغ 9500 دولار(العربي،2013،124). ان انخفاض نسبة الفقر في تونس هو الذي جعل المؤسسات الدولية ، ومنها صندوق النقد الدولي، تشيد بأداء الاقتصاد التونسي .

أما في مصر التي تصنف من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، فبقي معدل البطالة خلال العقدين الماضيين يقترب من 10%، إلا أن نسبة البطالة بين الشباب كانت بحدود 30%، كما أن معدل التضخم شهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ العام 2006، فقد وصل العام 2008 نحو 18.3%، ليعود ويستقر العام 2010 بين (11-12)%(العربي،2013،91).

لقد شهد معدل الفقر في مصر تزايداً ملحوظاً، فقد ارتفع من 16.7% العام 2000 إلى 19.6% العام 2005، ثم وصل إلى22% في العام2008، كما أن متوسط دخل الفرد بلغ 6500 دولار(العربي،2013،93). ومما سبق يتضح أن هناك نحو 17 مليون فقير في مصر يتقاضون أقل من 60 دولاراً في الشهر، وهذا العدد لا يحسب من ضمنه من يتقاضى أكثر من 60 دولاراً في الشهر، مما يعني أن الواقع الفعلي أسوأ من ذلك بكثير.

وبالنسبة لليبيا التي تصنف من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، فكان معدل البطالة فيها العام 2010 حوالي 26%، كما أن معدل التضخم بقي فيها منخفضاً جداً، إلا أنه ارتفع في العام 2008 ليصل إلى10.4% . بينما بلغ معدل الدخل 14100 دولار(العربي،2013،93: 124)، أما عدد الفقراء في ليبيا فقد وصل الى 29% (عبدالرحمن،2011). وكان عدد الفقراء في ليبيا يزداد رغم غنى الدولة، فعلى سبيل المثال، بينت مؤشرات الفقر تصاعداً بين العام 1993 والعام2003، إذ تصاعدت نسبة السكان تحت خط الفقر من 15 بالمئة إلى 22 بالمئة (مرزا،2012).

اليمن التي تصنف من الدول ذات الدخل المنخفض، كان معدل البطالة فيها يرتفع سنة بعد أخرى، فقد كان العام1994 بحدود8.3%، ثم ارتفع العام 1999 ليصل إلى11.5%، ليستقر العام 2008 عند 16.2%، كما أن معدل التضخم للأعوام من 2001-2010 كان بحوالي

11%، أما نسبة الفقر فقد ارتفعت من12.9% العام 1998 إلى 36.4 العام 2005 (العربي،2013،93).وعلى كل حال، تعتبر اليمن أقل دول الربيع العربي من ناحية معدل دخل الفرد حيث بلغ 2500 دولار(العربي،2013،124).

بما أن الفقر مرتبط بشكل أساسي بالبطالة، والبطالة تنتج من عدم قدرة الدولة على استحداث وظائف جديدة، وعند عمل دراسة مقارنة بين معدل البطالة ومعدل نمو التشغيل(معدل قدرة الدولة على إيجاد وظائف) لدول الربيع العربي، يتضح أن معدل التشغيل في تونس وليبيا يتفوق على معدل البطالة، وهو ما يفسر انخفاظ نسبة الفقراء في تونس، بينما نجد أن معدل نمو التشغيل في مصر أقل من معدل تزايد البطالة؛ وهو ما يفسر لنا تزايد نسبة الفقر في مصر. الجدول رقم(11)يبين معدل تزايد البطالة ومعدل نمو التشغيل لدول الربيع العربي.

الجدول رقم(11) معدل البطالة والتشغيل

الدولة	معدل تزايد البطالة	معدل نمو التشغيل(2000-2010)
تونس	%1	%2
مصر	%4	%3
ليبيا	%1	%3
اليمن	%4	%4

المصدر: بلقاسم العباس، اقتصاديات الربيع العربي،مجلة التمية والسياسات الاقتصادية 2013

لقد قامت دول الربيع العربي ، باستثناء ليبيا، ببرامج تصحيح اقتصادي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لتحسين الأداء الاقتصادي، ورفع نسبة النمو الاقتصادي، وتضييق مساحات الفقر ؛ فتونس نفذت برنامج تصحيح اقتصادي العام 1999(وزارة الشؤون الخارجية التونسية

،2010). أما مصر فقد نفذت خلال عهد الرئيس مبارك أربعة برامج تصحيح اقتصادي كان آخرها العام 1998(أبو شامه،2012). بينما أقراليمن برنامج تصحيح من العام 1995 وحتى العام 2005 ، ثم عادت واقرت برنامج آخر العام 2010، إلا أن الثورة الشعبية لم تمهله(عارف،2010). إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي قدمها صندوق النقد الدولي لم تكافح الفقر بل زادت من حالته، وذلك للأسباب التالية:

1. اتجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أتت إلى البلدان العربية إلى الاحتكارات في الأسواق المحلية، كما لم تتجه إلى إنشاء كيانات اقتصادية جديدة؛ فمثلاً كان صافي الاستثمار الأجنبي المباشر العام 2001 في تونس نحو486مليون دولار، وفي مصر نحو510 مليون دولار، بحسب البرنامج الانمائي للامم المتحدة عام2003(الصاوي،2007).

2. القضايا التي من أجلها دخلت البلدان العربية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ما زالت قائمة؛ فالمديونية الخارجية تشهد معدلات مرتفعة، وإن تحسنت في بعض الأحوال فعلى حساب المديونية المحلية، فهي في تونس تضاعفت أربع مرات، بينما في مصر تضاعفت ثماني مرات خلال فترة حكم النخب العسكرية (قاعدة بيانات البنك الدولي،2010).

3. إلغاء برامج الدعم التي كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج، سواء كان دعماً مباشراً أو غير مباشر، ما سبب في وقف برامج التشغيل، وارتفاع الأسعار التي قفزت أسعارها العام 2008 بمقدار 83% عن العام 2005(بوش،2010،83)

4. ارتفاع نسب البطالة بسبب عمليات الخصخصة التي تمت، إذ كان القطاع العام يستوعب عددا لا بأس به من العاملين.

غالباً ما يترافق الفقر مع الصراع الطبقي، فالصراع الطبقي بين طبقة صغيرة تمتلك السلطة والثروة والقوة تسمى "طبقة النخبة" تتمثل في الحكام، ومن لهم صلات بهم، والمسؤولين

الكبار، ورجال الأعمال، وطبقة كبيرة من الشعب كادحة تكاد تمتلك قوت يومها، وظهر بين الطبقتين طبقة كبيرة نسبياً سميت الطبقة الوسطى(عبدالاله،2005). وتتكون الطبقة الوسطى في العديد من الدول العربية من فئتين عريضتين هما: العاملون في القطاع العام، والعاملون في المؤسسات الأمنية، وكان الصراع بين الطبقات الثلاث ظاهراً؛ فالطبقة الكادحة تحاول بشتى الوسائل أن تحظي بالحد الأدنى من المقومات الأساسية للحياة، بينما تسعى طبقة النخبة لزيادة أموالها، في حين جاهدت الطبقة الوسطى للمحافظة على أوضاعها .

لقد كانت طبقة النخبة تسيطر على النسبة العظمى من توزيع الدخل. والجدول رقم(12) يبين حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان، وحصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان في دول الربيع العربي العام 2005.

الجدول رقم(12) حصة الدخل لاغنى وأفقرالسكان

مؤشر توزيع الدخل	تونس	مصر	اليمن
حصة الدخل المملوكة لاغنى10% من السكان	35.45	27.62	30.82
حصة الدخل المملوكة لافقر10% من السكان	2.42	3.85	2.91

المصدر: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية 2013، ص 76(لا يتوفر بيانات عن ليبيا)

وفي الواقع، كانت الطبقة الوسطى هي نقطة التوازن في المجتمع(البسام،2012)، وكانت هذه الطبقة ، في البداية ، محل عناية الحكام والنخب ، على اعتبار أن هذه النخب جاءت أساسا من الطبقة الوسطى (جميع رؤساء دول الربيع العربي)، إذ تم منح هذه الطبقة الكثير من الامتيازات والحوافز. ولكن مع دخول الدول في أزمات اقتصادية، فقد حاولت الدول إلغاء

بعض الامتيازات التي كانت تمنحها للطبقة الوسطى بناءً على نصائح من مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي.

ويختلف حجم الطبقة الوسطى في دول الربيع العربي، فبحسب دراسة للمعهد العربي للتخطيط، ارتفع فيها حجم الطبقة الوسطى في تونس من 69% العام 1995 إلى 70% العام 2000، ثم ارتفعت النسبة إإلى 81% العام 2010(صحيفة المستقبل ،2010) ، بينما في مصر كان حجم الطبقة الوسطى 85% العام 2000، وحافظت الطبقة الوسطى على حجمها العام2005 ، وفي اليمن كان حجم الطبقة الوسطى يتراجع؛ فبعد أن كانت الطبقة الوسطى تمثل54% من السكان العام 1992، أصبحت حوالي 48% العام2006(الطيري ، 2009).

لقد حدث الصراع الطبقي في دول الربيع العربي نتيجة المطالبات المستمرة من الطبقة الأقل دخلاً لتحسين ظروفها الاقتصادية؛ فقامت الحركات الاحتجاجية لمطالبة الحكومات، وأصحاب العمل بتحسين الأجور، فعلى سبيل المثال، شهدت تونس انتفاضةعمال المناجم في مدينة قفسة العام 2008 ،على اثر إعلان نتائج التوضيف التي اعلنتها شركة فوسفات قفسة، واعتبرها السكان نتائج متحيزة؛ فانطلقت الاحتجاجات، وتم اقتحام مقر الاتحاد التونسي للشغل الموالي للحكومة (غانتان، صديق،2008) . كما شهدت مصر العام 2007 إضراب عمال النسيج والغزل في المحلة الكبرى، حيث شارك 22 ألف عامل في الإضراب للمطالبة لوضع حد أدنى للاجور بحدود1200جنية، كما قامت الحركة العمالية عام 2009بأكثر من مائتي احتجاج كانت تحمل مطالب اقتصادية تتعلق بالأجور والحوافز، والقرارات الخاصة بالتشغيل. واتسع نطاق هذه التحركات ليشمل كافة المحافظات والمدن من القاهرة إلى الإسكندرية، طنطا، سوهاج، المحلة، سيناء، وغيرها. ثم انتقل الصراع الطبقي من عمليات الإضراب عن العمل

إلى التظاهر الرسمي أمام مؤسسات الدولة كما حدث عام 2010،حينما تظاهروا امام البرلمان للمطالبة بفصل زواج المال والسلطة القائم في مصر(بنين،2012)

ثالثاً:الفساد وهيمنة العائلة

عانت دول الربيع العربي من الفساد بأشكاله المختلفة، وكان الفساد الاقتصادي أكثر أنواع الفساد تأثيراً؛ لأنه يلامس حياة الشعوب، وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الفساد هيمنة النخب الحاكمة وعائلاتها على الاقتصاد؛، فقد شهدت تونس هيمنة عائلتي "الطرابلسي وبن علي" على الاقتصاد، ما سبب بإفساده، كما شهدت مصر زواج المال والسلطة الذي أوثقت عقده عائلة "مبارك وأبناؤه: علاء وجمال، بينما سيطر العقيد الليبي الراحل وأبناؤه على الاقتصاد الليبي: سيف الإسلام وإخوته، واهتز الاقتصاد اليمني بعد أن هيمنت عليه قبيلة الرئيس علي عبدالله صالح وعائلته .

لقد عرفت منظمة الشفافية الدولية، في بداية عهدها" الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة"(فاروق،2011). بيد أن هذا التعريف لم يكن شاملاً أو جامعاً، لذا عادت المنظمة في وقت متأخر، وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين، مثل "سوزان روز أكرمان" لتعرّف الفساد بأنه "السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين؛ بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم"(فاروق،2011).

أشكال الفساد

بشكل عام، عرفت دول الربيع العربي شكلين من أشكال(فاروق،2011) الفساد هما:

الأول: "فساد الكبار" المتنفذين والمتربعين على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي، سواء في العائلات الحاكمة وكبار الموظفين أو قادة المؤسسات العسكرية والأمنية، الذين شكلوا شبكات مصالح تتنازع فيما بينها أحياناً، وتتناغم في توزيع المزايا والغنائم أحياناً أخرى. فعمليات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة التي كانت تتم، هدفت إلى إعادة توزيع المكاسب على ذوي السلطة والنفوذ، ولإحكام سيطرتهم على القطاع الخاص(العربي،2013).

الثاني: "فساد الصغار والفقراء"، إذ لم تعد ممارسات الفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية تقتصر أو تنحصر في "الكبار" وحدهم، بل إنها – وعبر سياسات الإفقار واتساع الفجوة في الدخول وارتفاع الأسعار المستمر وغياب "القدوة" في قمة هرم السلطة والمجتمع وتآكل دور أجهزة الرقابة– قد تسربت إلى ممارسات الناس العادية في قطاعات الخدمات الحكومية وغير الحكومية. وعلى ما يبدو، لم تهتم دول الربيع العربي بمحاربة الفساد الاقتصادي لانغماس نخب هذه الدول بمنظومة الفساد، وكيفية مضاعفة مكاسبها من خلال العمليات الفاسدة التي لا تجد من يحاسبها. والجدول رقم(13) يبين ترتيب الدول في مكافحة الفساد العام 2010.

الجدول رقم(13) ترتيب دول الربيع العربي في مكافحة الفساد

الدولة	محاربة الفساد
تونس	95
مصر	138
ليبيا	197
اليمن	187

المصدر:البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (الترتيب من 240)

في تونس التي طالما اعتبر اقتصادها من أكثر الاقتصاديات العربية نمواً، وكان يضرب المثل دائماً بتطور الاقتصاد التونسي، حتى إنه أطلق على الرئيس زين العابدين بن علي عليه " المعجزة الاقتصادية" لأنه استطاع تحقيق إنجازات اقتصادية، بيد أن تلك الصورة سرعان ما تهاوت بعد سقوط النظام وما رافقه من فضائح الفساد التي كانت العائلة الحاكمة في تونس متورطة بها. فقد اتضح أنه لا يمكن تجسيد أي مشروع داخل تونس إلا إذا مرّ عبر إشراك أفراد من الأسرة الحاكمة بتونس (عياشي،2013)، وقد ارتبط الفساد في تونس بعائلة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وعائلة زوجته ليلى الطرابلسي.

ويؤكد الباحث التونسي توفيق المديني أن الفساد في تونس تحول إلى مؤسسة منظمة تديرها العائلة الحاكمة، ويدلل على صحة استنتاجه بما تؤكده الخبيرة الاقتصادية الفرنسية في معهد الدراسات السياسية في باريس "بياتريس ايبو" التي وضحت أن شعار المستثمرين في تونس هو"ابق صغيراً"، حيث كان رجال الأعمال يخشون النمو خوفاً من مشاركة العائلة الحاكمة لهما (المديني ،2011:236).

وتشير تسريبات ويكيليكس، إلى أنه لكى تنشئ عملاً فى تونس أو تحصل على قطعة أرض أو بعض المال أو تقدم خدمة أو تؤسس مشروعا، فإن عائلة بن على، ومن لها صلة بها، يجب أن تحصل على نصيبها (عبدالحليم،2011). لقد سيطرت العائلة الحاكمة في تونس على الاقتصاد حتى وصلت نسبة سيطرتها إلى 40%(صحيفة الوسط التونسية،2011)؛ فعائلة الطرابلسي (عائلة زوجة الرئيس) سيطرت على قطاعات السياحة والتعليم الخاص والطيران وتاجرت فيالمخدرات، فقد كان بلحسن الطرابلسي، شقيق ليلى الأكبر، قد استولى فى العام 2001 على شركة طيران "قرطاج إيرلاينز"، ومنذ ذلك الحين، لم يعد يسلم أى قطاع أو صفقة

مع المجموعات الأجنبية أو قطعة أرض استراتيجية من شهية أفراد العائلة الواسعة. (عياشي،2013)

ولم يقتصر فساد النخبة في تونس على الداخل التونسي، إنما تعداه ليصل إلى فرنسا، فقد واجه "معز وعماد" ابنا منصف الطرابلسي، الشقيق الآخر لزوجة الرئيس ليلى الطرابلسي، مشاكل كبيرة مع القضاء الفرنسي، بعد قضية ما عرف" باليخوت" المسروقة في جنوب فرنسا العام 2006، إذ اضطر الرئيس زين العابدين بن علي للتدخل لمحاكمتهم في تونس (بو،2010).

وفي الواقع، لم تكن عائلة الطرابلسي المسيطرة الوحيدة على تونس، فإلى جانبها كان كل أزواج بنات الرئيس زين العابدين بن علي مهيمنين على قطاعات مختلفة في تونس؛ فمحمد الماطري زوج نسرين ابنة الرئيس، سيطر على الإعلام من خلال امتلاكه لجريدة "الصباح"، إضافة لإذاعة الزيتونة(صحيفة الأهرام،2011). كما كان شيبوب، زوج درصاف بن علي، يهيمن على سوق الدواء فى تونس، ويستحوذ على الكثير من الأراضي بمبالغ زهيدة قبل أن يبيعها بأسعار خيالية، كما كان يلعب دور الوساطة بين السلطات العامة التونسية والمؤسسات الأجنبية التي تريد الحصول على عقود في تونس (بو،1999) . وكان مروان مبروك، زوج سيرين بن علي، يهيمن على توكيل شركة "مرسيدس"، وشريكا مساهما فى فرع شركة الاتصالات "Orange " في تونس(صحيفة الوسط التونسية،2011).

أما ليلى بن علي؛ فقد هيمنت على قطاع التعليم، إذ أسست المدرسة الدولية "حدائق قرطاج"، مع صديقتها الحميمة سهى عرفات، زوجة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. ودخلتا في خصومة كبيرة حول إدارة المدرسة وتوزيع الأرباح وتقسيم العمل. ووجدت سهى نفسها مضطرّة لمغادرة تونس إلى مالطا مع ابنتها؛ لقد سحب منها النظام التونسي المسكن الفاخر

الذي كان قد تمّ وضعه تحت تصرّفها، كذلك جرى نزع الجنسية التونسية منها بمرسوم بتاريخ 2 آب/ أغسطس من العام 2007 (بو،2009).

لقد سيطرت عائلة بن علي تماماً على الاقتصاد التونسي، وحققت من وراء ذلك مليارات الدولارات، حتى بلغت ثروة بن علي لوحده نحو 7 مليارات دولار(موقع تونس الرقمية،2012).

أما في مصر؛ فكان أبناء الرئيس السابق جمال وعلاء ضالعين في الفساد؛ فجمال مبارك هو من أدخل رجال الأعمال إلى الوزارات، وفتح منافذ جديدة لهم من خلال عمليات "الخصخصة" التي كانت تمنح أراضي الدولة المصرية للمستثمرين بأبخس الأسعار وبتدخل من جمال مبارك (عبدالمجيد،2011). ومن أمثلة ذلك، بيع أراض لشركات عالمية بأسعار زهيدة، فقد حصلت شركة" بالم هيلز" على أرض بسعر المتر الواحد 250 جنيهاً، رغم أن قيمته تفوق 4000 جنيه، وتبين بعد ذلك أن جمال مبارك يمتلك 4% من رأسمال الشركة، ومن الأمثلة الأخرى، أراضي توشكي التي بيعت بسعر متدن جداً للوليد بن طلال (عادلي ،2012).

ولعل قضية "أكياس الدم الملوث" تعتبر من أهم قضايا الفساد في مصر، كونها تتعلق بالصحة العامة للمواطن، وقد توفي بسببها العديد من المصريين، واتهم في القضية رجل الأعمال المصري هاني سرور، المقرب من جمال مبارك، وقد برأته المحكمة بعد ذلك (قنديل،2011).

ومن قضايا الفساد في مصر الاحتكار المحمي من السلطة، وهو ما يمثله أمين السياسات في الحزب الوطني وصديق جمال مبارك المدعو أحمد عز (فاروق،2011).

لقد كانت عائلة مبارك تهيمن على الاقتصاد المصري، ووصل الأمر بجمال وعلاء مبارك بفرض ضريبة على وجيه أباضة وكيل سيارات "بيجو" في مصر على كل سيارة تباع،

وعندما ذهب أباضة ليشتكي الأبناء للرئيس أجابه: " بأنهم مثل أبنائك"(موقع مأرب برس،2011).

لقد سيطر أبناء مبارك على الاقتصاد المصري في الداخل والخارج، وتعد قضية التجارة في ديون مصر التي قام بها جمال مبارك خير دليل على ذلك، إذ كان جمال يعمل في بنك "أوف أميركا" في لندن، وقد حصل البنك على حصرية الوساطة لشراء ديون مصر الخارجية على أن يحصل على نسبة 0.5% عمولة، اتضح فيما بعد أن جمال هو الذي رتب هذا الأمر (الأهرام ،2012)

لقد عانت مصر من تهريب الأموال للخارج، ويقدر رايموند بيكر، الباحث الاقتصادي بمعهد واشنطن للاستشارات الاقتصادية، أن الأموال التي خرجت من مصر على شكل شركات صغيرة في الفترة من 2000- 2008 بنحو 75.3 مليار دولار(حسين،2012)

أما في ليبيا التي تعتبر من أغنى الدول العربية، والتي لم تعاني من أزمات مالية، وحققت وفراً مالياً كبيراً بفضل تصدير البترول. ففي ليبيا كان الإنفاق والتبذير من الأموال الليبية الصفة السائدة بين أبناء القذافي وبأرقام خيالية، وبعضها كان علنياً تحت مسميات "الجمعيات الخيرية" وبعضها الآخر تم كشفه من خلال وسائل الإعلام العالمية، كالإنفاق على الأندية الرياضية وغيرها. وقد أورد عبد الرحمن شلقم في كتابه" أشخاص حول القدافي" العديد من المواقف من بينها أن أحد الأبناء استدعى إلى بيته مدير المصرف الخارجي وطلب منه أن يحول إليه مبلغاً من المال إلى الخارج، فاعتذر منه لأنه غير مسوغ قانونياً لهذا الإجراء ولا يمكنه تنفيذ طلبه، فأمر الابن الطباخ المغربي بضرب مدير المصرف(شلقم ،2012).

لقد سيطر أبناء الرئيس القذافي على أغلبية قطاعات الاقتصاد الليبي، وتحديداً النفط الذي يشكل الثروة الحقيقية للبلاد، إذ حصل سيف الإسلام القذافي الذي كان ينظر إليه كخليفة

محتمل لوالده في الحكم على حصة من الثروة النفطية الليبية عبر الشركة الوطنية العامة التي تدير هذا القطاع الحيوي. كما سيطر سيف الإسلام على قطاع استراتيجي آخر، وهو الهيئة العامة للصحافة؛ الآمر والناهي في الحقل الإعلامي الليبي(موقع الجديدة،2011).

لقد وضع القذافي قطاع الاتصالات في قبضة نجله الآخر محمد القذافي، وبما أن القطاع العقاري له شأنه أيضاً في الاقتصاد الليبي، فقد وضع القطاع في يد ساعدي معمر القذافي، الذي أطلق في العام 2006 مشروع بناء مدينة كاملة في منطقة تمتلك قيمة سياحية كبيرة. كما يمتلك الساعدي ابن القذافي شركة إنتاج تلفزيونية. ومنذ رفع بعض العقوبات الدولية ضد ليبيا في العام 2003 انتعشت بعض القطاعات التجارية، وفتحت متاجر جديدة لبيع السلع الاستهلاكية، خصوصاً متاجر الملابس الجاهزة التي تسيطر على القسم الأكبر منها الزوجة الثانية لمعمر القذافي صفية وابنتها عائشة (موقع الجديدة،2011).

أما في اليمن؛ فالأمر لا يختلف كثيراً، إذ سيطرت العشيرة على الاقتصاد،، فعلى سبيل المثال، شركة التبغ والكبريت الوطنية، التي أسست لتكون شركة مساهمة يمنية مختلطة في العام 1963، وتمتلك الدولة 51% من رأسمالها، وتدر أرباحا سنوية لا تقل عن المليار دولار أو نحو15% من موازنة الحكومة اليمنية، تم إسناد إدارتها إلى توفيق صالح عبد الله صالح. أما الخطوط الجوية اليمنية التي أسست في العام 1978 باعتبارها استثماراً مختلطاً بين الحكومتين اليمنية والسعودية، وبنسبة 51% و49% لكل منهما على التوالي؛ فقد تم إسناد إدارتها للكابتن عبد الخالق صالح القاضي، ابن خال الرئيس(الفيه،2011).

ويمتلك العميد أحمد علي عبد الله صالح- نجل الرئيس- على سبيل المثال، ووفقا للكثير من الشهادات والتقارير الصحفية، شركة الحاج للمعدات الثقيلة والسيارات والمسجلة باسم "محمد الحاج"، إضافة إلى مساحات شاسعة من الأراضي. وكانت وزارة العدل الأميركية قد أدانت

في نيسان/ أبريل العام 2009 شركة اتصالات مسجلة في الولايات المتحدة تحت اسم "لاتين نود" بتهمة تقديم رشاوى لمسؤولين يمنيين من ضمنهم نجل الرئيس اليمني، وذلك بهدف الحصول على معاملة تمييزية في تسعيرة الاتصالات (الفقيه،2011).

أما العميد يحي محمد عبد الله صالح، ابن شقيق الرئيس، ورئيس أركان حرب الأمن المركزي، فيمتلك العديد من الشركات بما في ذلك شركة "الماز" للخدمات النفطية ومؤخراً للتجارة، وشركة "راحة" لخدمات النقل داخل وبين المدن، وشركة هاواي الصينية للكابلات وشركة "سمر" للسياحة التي تحمل اسم ابنته. وتقول تقارير إن سيارات شركة" راحة" لا تجمرك، وإنما تحصل على أرقام عهده من قبل سلطات الجمارك، وتتهم شركة "الماز" بأنها تفرض على مزارعي القطن في الجنوب الأسعار التي تريد (الفقيه،2011).

ويمتلك اللواء علي محسن الأحمر، الذي يقال إنه الأخ غير الشقيق للرئيس، والذي كان يعمل قائدا للمنطقة الشمالية الغربية، العديد من الشركات ومساحات شاسعة من الأرض، إضافة إلى شركة "هدوان" للخدمات النفطية التي يديرها واحد من أنجاله. كما أن علي محسن- كما تقول تقارير صحافية- شريك أيضاً في شركة "المجموعة الرائدة للهندسة" التي يمتلكها عدد من الأشخاص، ومن ضمنهم "أحمد الكحلاني" أحد أنساب الرئيس(الفيه،2011).

الفصل الرابع: ثورات الربيع والنخب السياسية(العسكرية)

اجتاحت الثورات الشعبية دول عربية عدّة، فأطاحت برؤساء أربع دول هي: تونس؛ ومصر؛ وليبيا؛ واليمن .وفي الواقع، لقد سبق الثورات الشعبية التي حدثت حركات احتجاجية كثيرة، وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة، لتدل على تراجع شرعية الأنظمة القائمة؛ ففي مصر ظهرت "حركة كفاية" في العام 2004(الشوبكي،2011)، وفي تونس ظهرت" حركة 18 أكتوبر" في العام 2005 (الشابي،2010) ، وفي اليمن ظهر" حراك الجنوب" .(العزي،2013).

في هذا الجزء، سوف نناقش أسباب الثورات، ثم نتطرق إلى الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه دائماً؛ وهو: لماذا حدثت هذه الثورات منذ نهاية العام 2010 رغم توافر أسباب حدوثها قبل ذلك بكثير؟.

أولاً: لماذا الثورات ؟

تشترك الدول التي حدثت بها الثورات مع بعضها في أغلب الأسباب والدوافع التي دفعت شعوبها للثورة وإحداث التغيير، ورغم أن هناك بعض الأسباب الخاصة بكل دوله، إلا أن الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي أسباب مشتركة لكل الدول. وعلى الرغم من وجود هذه الأسباب منذ سنوات إلا أنها لم تسفر عن ثورة؛ فلماذا الآن؟

أ. أسباب الثورات

هناك "أسباب موضوعية" عدّة يمكن اعتبارها بأنها السبب في حركات الاحتجاج العربية، وعلى الرغم من وجود "أسباب خاصة" ومختلفة لكل دولة، إلا أنه يمكن القول إن هذه

"الأسباب الموضوعية" هي أسباب مشتركة بين دول الربيع العربي التي عانت من وطأة هذا الربيع، وهي:

1- انسداد الأفق السياسي(تاج الدين،2011).

فبالرغم من مضي سنوات كثيرة على عملية التحول نحو التعددية الحزبية في دول الربيع العربي، باستثناء ليبيا التي لا تعترف أصلاً بالأحزاب، إلا أن حكم الحزب الواحد استمر في قيادة هذه الدول. كما كانت المعارضة الحزبية الفاعلة غائبة ومغيبة، بسبب تزوير نتائج الانتخابات لصالح الحزب الحاكم، خصوصاً في تونس ومصر، ما سبب عزوف الشعوب عن المشاركة في الانتخابات؛ لأن نتائجها محسومة سلفاً (توفيق،2011). أما اليمن، فإن المعارضة كانت فيها فاعلة أكثر من غيرها، إلا أن اعتماد الرئيس صالح على الولاء القبلي(بريزات ،2011)، ساهم في استمراره في السلطة ، على أساس انتمائه "لقبيلة الأحمر" أكبر قبائل اليمن. أما ليبيا؛ فكانت تجرّم الأحزاب، وتزعم أن الشعب هو الذي يحكم من خلال مؤتمراته الشعبية، بيد أن الحقيقة شيء مختلف؛ فالقذافي يجمع كل السلطات في يديه.

وهكذا، لم يلحظ الشعب في دول الربيع العربي أي أمل في التغيير، فأيقن أنه لن يكون هناك تداول للسلطة، إذ ظهرت مشاريع الرئاسة مدى الحياة؛ فالرئيس زين العابدين بن علي مستمر في الحكم منذ العام 1987، كما أن الرئيس حسني مبارك مستمر منذ عام 1981، أما القذافي فبدأ الحكم منذ عام 1969، وكان يتفاخر بذلك ويطلق على نفسه "عميد الحكام العرب"، وفي اليمن بقى علي عبدالله صالح على رأس النظام منذ العام1978. (بلقيز،2012)

2– تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية(عكاشة ،2011).

أصبح المواطن العربي يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة ارتفاع الأسعار التي أدت بشرائح واسعة من الناس إلى الوقوع تحت خط الفقر نتيجة عدم قدرتهم على تأمين

الاحتياجات الأساسية اللازمة للحياة، إذ كانت الزيادة في ارتفاع الأسعار العام 2008 بنسبة 83% عن العام 2005(بوش،2010)، وبقيت الأجور ثابتة بدون زيادة، إضافة إلى ارتفاع نسب البطالة، وبخاصة بين فئة الشباب الجامعي، بسبب عدم قدرة الدول على فتح وظائف في سوق العمل، نتيجة سياسات "التصحيح الاقتصادي" التي تركز على تخلي الدولة عن دورها الأبوي في الاقتصاد الذي بدأ مع بداية هذه السياسات، والاكتفاء بدور الإشراف فقط. ففي تونس كانت نسبة البطالة بشكل عام نحو15 %، وفي مصر كانت 10%، وفي ليبيا 26% ، وفي اليمن 16% (العربي،2013) .

3- غياب صدقية الخطاب السياسي (تاج الدين،2011).

لقد نجح الزعماء العرب على طول فترات حكمهم من تأسيس "أزمة ثقة" بينهم وبين شعوبهم، وبرز ذلك جلياً خلال الفترة الأخيرة من وجودهم في السلطة(صديقي،2011)، فقد تناسى الزعماء وعود الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية التي نادوا بها في بداية توليهم للحكم، وعادوا ينادون بها في خطاباتهم الوداعية، لكن الشعوب سئمت تلك الخطابات ولم تعد تصدقها. ففي تونس بين الرئيس بن علي في "خطابه الأخير" للشعب التونسي أنه لا رئاسة مدى الحياة، ثم يعلن أنه سوف يعمل على الديمقراطية، وتفعيل التعددية، ويسمح بالتظاهر السلمي (الجزيرة نت،2010)، فلماذا لم يقم بهذه الأمور في السابق؟.

وفي مصر لم يعين مبارك نائباً له رغم المطالبات المستمرة - أملاً منه في توريث الحكم لنجله جمال- إلا بعد وصول الاحتجاجات لمرحلة حاسمة، إذ أصدر قراره يوم 29 كانون الثاني /يناير بتعيين اللواء عمر سليمان، مدير المخابرات العامة، نائباً لرئيس الجمهورية، وألقى مبارك ثلاثة خطابات متتالية خلال الاحتجاجات ركز فيها على الإصلاحات الاقتصادية،

والحوار الوطني بين مختلف الفعاليات السياسية، وأعلن عدم ترشحه لولاية جديدة (موقع ثورة 25 يناير،2011).

أما ليبيا، فقد وصف رئيسها الراحل المتظاهرين "بالجرذان"، كما قال القذافي "إن شباب ليبيا يحلفون برأس معمر وثورة العز والكرامة" (الجزيرة نت ، 2011). من هنا نسأل عن صدقية الخطاب السياسي، فكيف يصف القذافي الشباب الليبي بأنه يحلف برأسه وليبيا ثائرة عليه؟! ومن هم الثوار الذين يريدون إسقاطه إذا كان الشباب في صفه ؟!.

وفي اليمن أصبح الشعب حائراً في صدقية الرئيس علي عبدالله صالح، فهو يعلن في 17 تموز/ يوليو 2005 أمام المؤتمر الشعبي أنه لن يترشح لانتخابات الرئاسة، ليعود ليعلن في تموز، يوليو 2006 أنه سيترشح للانتخابات؛ لأنها رغبة الجماهير(صحيفة 14 أكتوبر،2006)، في مسرحية سياسية أشارت إليها تسريبات ويكليكس، وذلك في البرقية رقم 6SANAA1873 بتاريخ 28/6/ 2006 بالقول" إن تراجع صالح هذا كان متوقعاً حدوثه منذ فترة طويلة، على أية حال، الأمر الذي جعل العديدين ينظرون إلى الأحداث الأخيرة على أنها ليست أكثر من استعراض مسرحي سياسي" ، وهو وصف مستوحى من الرئيس صالح نفسه الذي وصف رغبته في عدم الترشيح بانه ليس مسرحية سياسية(الماوري ،2009، 53).

4- القمع الأمني (محمد،خليفة،2011).

تعددت الاتهامات الشعبية للأجهزة الأمنية بممارسة القمع ضد المواطنين، منتهكة حقوقهم وحرياتهم، ففي تونس مورس القمع بشدة ضد الإسلاميين(بو،1999)، وضد كل من يعارض النظام، إذ استمر النظام التونسي بسياسات الاعتقال بمحاكمات وبدون محاكمات، حتى وصل عدد المعتقلين في تونس خلال فترة حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي إلى نحو (30) ألف معتقل (موقع نو ميديا ،2012). وفي مصر كان من أسباب نزول الناس للشوارع دعوة

على "الفيس بوك" بعنوان: "كلنا خالد سعيد" (تاج الدين،2011) ، وخالد سعيد هو أحد الشباب المصري الذي تم اتهام أجهزة الأمن المصرية بتعذيبه حتى الموت، وقد تعاملت أجهزة الأمن المصرية بقسوة مع الحركات الاحتجاجية السلمية التي قامت بها "حركة كفاية" ، وحركة 20مارس، المطالبة الإصلاح السياسي، وتداول السلطة، والقضاء على الفساد، (تاج الدين ،2011 ،38). وكان الاعتقال يتم في مصر لأبسط المخالفات حتى وصل عدد المعتقلين خلال فترة حكم مبارك إلى (61845) معتقلاً (صحيفة الغد المصرية ، 2010). وكان المعتقلون يتعرضون للتعذيب المنهج الذي يتم بصورة روتينية يومية (مركز القاهرة لحقوق الإنسان ،2010).

أما في ليبيا؛ فقد مارس نظام القذافي عمليات الاعتقال، وأعدم الكثيرين تحت شعار "حماية الثورة" (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،1999)، كما أن اختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا (موقع إيلاف،2011)، ومجزرة "سجن أبي سليم" الليبي من أكبر شواهد القمع الأمني في ليبيا. (تقرير الشبكة العربية لحقوق الإنسان ،2004).

وفي اليمن خاض النظام حرباً منذ العام 2004 ولمدة ست سنوات ضد الحوثيين في صعده، أسفرت عن تشريد ما يزيد على 250 ألف يمني، ومئات القتلى، وتعامل بقسوة مع الحركات الاحتجاجية في الجنوب التي بدأت العام 2007 ، رغم أنها كانت احتجاجات سلمية. (التقرير السنوي لمركز القاهرة لحقوق الإنسان ،2009).

5- الفساد بأشكاله كافة (حامي الدين،2011).

انتشر الفساد في دول الربيع العربي، وسيطر رجال الأعمال والأقارب على مفاتيح الاقتصاد، وظهر ما عرف "بزواج السلطة والمال"، والفقر والبطالة يتسعان، وظهر الفساد على أشكال

عدّة من أهمها: انتشار الرشوة؛ وسوء استخدام موارد الدولة؛ واستغلال بعض المسؤولين نفوذهم لعقد صفقات غير مشروعة. (تاج الدين،2011):

ومن أمثلة الفساد ما كان يحدث بتونس من قبل عائلة الطرابلسي التي سيطرت على الاقتصاد بأساليب فاسدة، بفعل قوة ليلى الطرابلسي زوجة الرئيس، ما حدا ببن علي لجمع عائلة الطرابلسي العام 2002 والقول لهم "إن كنتم تريدون المال فحاولوا أن تفعلوا ذلك طي الكتمان؛ ابحثوا عن وسطاء لتسرقوا على أيديهم واصنعوا شركات وهمية"(بو،2009).

ومن الأمثلة على الفساد في مصر، احتكار أمين السياسات في الحزب الحاكم ، والصديق المقرب لجمال مبارك المدعو أحمد عز تجارة الحديد، كما قلنا سابقاً(فاروق،2011).

تحدثنا فيما سبق عن أهم الأسباب المشتركة بين ثورات الربيع العربي، إلا أنه لكل دولة خصوصية معينه من ناحية أسباب قيام الثورة، والتي يمكن إضافتها للأسباب المشتركة السابقة؛ ففي تونس كان النظام التونسي لا صلة له بمزاج الشارع والرأي العام في تونس، فالشعب التونسي عربي، يعشق عروبته وقوميته، بينما النظام التونسي غير مبال بالقضايا العربية، ورتب علاقاته مع إسرائيل منذ أوسلو(محمود،2011). وفي مصر، مثلاً، كان من أسباب اندلاع ثورتها، إضافة لما سبق ذكره، "قانون الطوارئ" الذي لازم المصريين لعقود طويلة، فقد استمرت مصر بتطبيق قانون الطوارئ منذ العام 1981 دون انقطاع (Heiss،2013)، إذ كان يستغل القانون في تقييد الحريات العامة، وقمع أي اعتصامات.

أما ليبيا؛ فإن القذافي قد استثمر القبيلة لإضعاف الدولة، إذ استطاع القذافي ابن" قبيلة القذاذفة" في سرت استثمار التحالفات القبلية في دعم نظامه وإضعاف الدولة، وتحييد الحركة السياسية داخل المجتمع؛ فتحالف مع قبيلة المقارحة في طرابلس. وقد ساهمت القبائل في قمع الاعتراضات الطلابية على سياسات القذافي التي جرت في جامعة الفاتح العام 1976، كما

شكل الزعيم الليبي ما يسمى بـــ"الإدارة الشعبية الاجتماعية" في العام 1993، لاحتواء شيوخ القبائل، وضمان ولائهم عبر إيلاء أدوار سياسية ومجتمعية لهم في إدارة الدولة(علي ،2011). كما أن عدم وضع دستور للبلاد ينظم العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم يعتبر من الأسباب الخاصة لقيام الثورة الليبية(مسعود،2013)

وفي اليمن فإن اعتماد النظام اليمني على الولاء القبلي، وتقليد أبناء قبيلة الأحمر أغلب المراكز الحساسة في الدولة اليمنية، أفقد النظام شرعيته الشعبية، فرئيس الدولة، وأغلب قادة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من قبيلة الأحمر. (بريزات ،2011)

ب. لماذا تأخرت ثورات الربيع العربي ؟

قامت ثورات الربيع العربي بعد أن وصلت الاحتقانات المتراكمة على مدار السنين، إلى الحد الذي لم يعد معه للشعوب من القدرة على الاحتمال، وثارت الشعوب بعد أن اعتزلت الصمت؛ فقد كانت بحاجه ملحه إلى الحرية والكرامة والعيش الكريم، وثارت من أجل تحرير ذاتها من الحكام الدكتاتوريين.

لقد شكل القمع والاضطهاد، مع أسباب أخرى، تأخر الثورات الشعبية العربية رغم توافر أسباب قيامها منذ زمن طويل، ومن أهم هذه الأسباب ضعف الأحزاب السياسية التي لم يكن الاضطهاد السياسي والملاحقة الأمنية، السر الوحيد لأزمتها، بل ابتعاد برامجها عن الهم اليومي للشعوب. لقد قامت ثورات الربيع العربي بعد أن تأكد للشعوب أن الأنظمة القمعية يمكن إسقاطها، إذ شجع هروب الرئيس التونسي وانهيار نظامه، بقية الشعوب العربية على التظاهر لإسقاط أنظمتها القمعية. ومن هنا تكون الثورة التونسية هي أول أسباب قيام ثورات الربيع العربي في العام 2011.

فبالنسبة للثورة التونسية، فإن الذي شجع المتظاهرين على التصميم بإسقاط نظام بن علي هما أمران: الأمر الأول، هو التصميم الكبير لذوي الشاب محمد البوعزيزي على التظاهر انتقاماً له، إذ استمروا بالاحتجاجات رغم القمع الأمني، ما جعل الاحتجاجات تتوسع وينظم لها العديد من التونسيين (القديمي،2011).

الأمر الآخر، الذي دفع التونسيين ليخرجوا للتظاهر متحدين القمع الأمني، هو خوفهم من أن تصبح ليلى الطرابلسي، زوجة بن علي، رئيسة للجمهورية في يوم من الأيام، وهي التي ينظر لها في تونس كرمز الفساد الأول، حيث أن ليلى ترغب في أن تصبح أول حاكمة عربية، وهي تتمتع بطموح غير محدود في الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية التونسية، وهي التي لم تخف نيتها في الترشح للرئاسة بمساعدة التكتلات المستفيدة من النظام السابق العائلية والخارجية، مستندة إلى الدور الفرنسي الداعم لهذه الرغبة، وهو ما كشفت عنه مصادر إعلامية فرنسية مختلفة مثل موقع بقشيش الذي يديره الصحفي الفرنسي نيكولا بو(بورقبه،2013) .

لقد كانت رغبة الشعوب في التغيير واضحة، لكنها كانت تنتظر اللحظة المناسبة لذلك، إذ حدثت العديد من الاحتجاجات في السابق التي كانت تعبر عن المطالب نفسها التي قامت من أجلها ثورات الربيع العربي؛ فعلى سبيل المثال كانت احتجاجات "الحوض المنجمي وقردان" في تونس العام 2008 مقدمة لثورة الياسمين (حامدي،2012)، كما أن الحركات الاحتجاجية التي كانت تقزم بها "حركة كفاية" في مصر منذ العام 2004 مقدمة لثورة 25 يناير، وهو ما يؤكده الأكاديمي المصري حسن نافعة في سلسلة مقالات نشرها في العام 2010، عن الاحتجاجات التي قد تصنع التغيير في يوم من الأيام، وكان من أبرزها المقال المعنون " هل يتحول الأمل في التغيير إلى حركة تصنعه" فقد قال نافعة: " فـــي مصر حالة شوق للتغيير

تبدو واضحة تماماً، ويمكن ليس فقط رؤيتها بالعين المجردة، ولكن أيضاً رصدها والتقاطها بوساطة الحواس الخمس؛ لأنها مجسدة ومكتملة، ويستطيع أي إنسان أن يراها ويحسها ويلمسها ويسمعها، بل وأن يشمها أو حتى يتذوقها، وهى ليست مقصورة على جانب معين، وإنما هي حالة عامة قابلة للرصد في كل المجالات، وفى كل الأمكنة: في القرية وفى المدينة، في الحقل وفى المصنع، في المدرسة وفى الجامعة، في الشارع وفى البيت". وكانت مصر قد شهدت احتجاجات كثيرة خلال العام 2005 وما تلاه ، قامت بها حركات عدّة من أهمها حركتي كفاية ، و6 أبريل (عبدالمجيد،2011).

ولكن ،وبعد مناقشة الاسباب الداخلية التي سببت تأخر الربيع العربي حتى العام 2011 ، فان بعض التقارير أشارت الى وجود دور خارجي ساهم في تأخير هذه الثورات ، وهذا الدور يتمثل في أكمال تدريب بعض الشباب العربي على كيفية استخدام تقنيات الاتصال والشبكات الاجتماعية في بناء التحالفات ، والذي تم في الولايات المتحدة الامريكية عام 2008 من قبل المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، ومؤسسة فريدوم هاوس ، هو ما تؤكده صحيفة صحيفة النيويورك تاميز في مقالة نشرتها عام 2011 تحت عنوان " الدور الذي لعبتهأمريكا في تأجيج الثورات العربية كان أكبر مما يتصور" ، حيث بينت الصحيفة ان اعضاء في حركة 6ابريل المصرية ،وبعض الناشطين اليمنيين منهم على سبيل المثال انتصار القاضي ، تلقوا تدريب في أمريكا عام 2008 على كيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات ، كما نشرت صحيفة القدس العربي في عددها الصادر بيتاريخ 27نوفمبر/تشرين ثاني 2011 أن الفيلسوف اليهودي الفرنسي برنار هنري ليفي قد أكد انه شارك في الثورة الليبية والمصرية (القدس العربي ،2011).وهو ما يعطينا بعض الايحاء أن

الثورات العربية وإن كانت عربية خالصة ، الا انها أعتمدت على الدعم الخارجي من ناحية التدريب والتخطيط.

ثانياً: شعارات الثورة: من الاصلاح إلى الإسقاط

رفع المتظاهرون في تونس ومصر وليبيا واليمن في أثناء ثورات الربيع العربي العديد من الشعارات المعبّرة عن مطالبهم، وكان من أبرز هذه الشعارات هو شعار "الشعب يريد إسقاط النظام". لقد تحول هذا الشعار إلى "شعار رسمي" للثوار العرب في كل مكان ضد أنظمة الحكم الديكتاتورية، حتى أنه أصبح يستخدم للتعبير عن المطالب الفئوية، على كل المستويات بعدما أصبح هو المعبر عن مطالب كل الشعوب العربية في تظاهراتها .

كل الثورات التي قامت على مرّ التاريخ رفع فيها المتظاهرون شعاراتهم التي كانت تعبر عن مطالبهم، ففي الثورة الفرنسية التي قامت العام 1789ضد استبداد الملوك وطبقات النبلاء، رفع المتظاهرون شعارات كانت تعبر عن هوية وكيان الشعب الفرنسي، وأولوياته وحاجاته ومطالبه في ذلك الوقت، وكان أهم تلك الشعارات هو ،"حرية ، إخاء، مساواة" (العامودي،2013).

وفي دول الربيع العربي بدت الشعارات قريبة من شعارات الثورة الفرنسية، على اعتبار أن الاثنين قاما ضد استبداد النخب؛ فقد بدأت هذه الشعارات بمطالب العدالة الاجتماعية، والحرية، ثم تطورت مع استمرار الاحتجاجات إلى المطالبة بإسقاط النظام.

ومن خلال تتبع الشعارات التي أطلقتها الجماهير العربية خلال ثورات الربيع العربي، يتبين أنها تميزت بما يلي:

1. شعارات الثورات العربية خلت من الشعارات الثورية، والشعارات القومية أو الدينية، وهذه شعارات اشترك فيها جميع أطياف المجتمع، من مسلمين ومسيحيين، وعلمانيين، ومثقفين،

وحزبيين، وغيرهم؛ فمثلاً هتف المتظاهرون في مصر يوم 25 كانون الأول/ يناير 2011 "ولا مبارك ولا حبيب ...الهلال مع الصليب"(شعبان،2013).

2. لم يحاول الثوار رفع شعارات خارجية أو التمحور حول قضية مركزية كبرى؛ فمطالبهم انحصرت فيما يمكن تحقيقه لبلدانهم، وتمحورت كذلك حول مطالب الحرية والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، وهذه مطالب بسيطة ويمكن تحقيقها، ولم تتحول الشعارات نحو المطالبة بالإسقاط إلا بعد قيام الأجهزة الأمنية بعمليات قمع للمحتجين.

ففي تونس وبعد أن أضرم البوعزيزي النار في جسده مساء يوم 17 كانون الأول/ ديسمبر2010(القديمي ،2012) خرج مجموعة بسيطة تقارب الخمسين للتظاهر، ولم تجرؤ هذه المجموعة على المطالبة بإسقاط النظام في ظل القمع الأمني، إذ كانت حناجرها تهتف " التشغيل استحقاق ..يا عصابة السراق"، و" يا نظام يا جبان 00 شعب تونس ما بنهان". وفي اليوم التالي عاد أقارب البوعزيزي للخروج مرة أخرى، وأخذت الاحتجاجات تتجاوز إطارها وتتوسع دائرتها، وتدخل في مرحلة المطالبة بالإسقاط هاتفة بصوت واحد "ارحل" ، لتقابل بقمع أمني وبوحشية كبيرة، وهكذا يسقط أول القتلى لتبدأ الاحتجاجات تنتقل إلى بقية المدن التونسية رافعة شعار الإسقاط (الطراولي،2011) .

وكان أهم الشعارات التي أطلقها الشعب التونسي في أثناء الاحتجاجات:

"تونس حرة حرة، بن علي على برّ" ، "تونس حرة حرة، والتجمع على برّ"، "خبز وماء، بن علي لا" ، "خبز وماء، طرابلسية لا" ،"أوفياء أوفياء، لدماء الشهداء".(الطراولي،2011). ومع قيام الرئيس بن علي بإلقاء خطابة ثم قيامة بإجراء تعديل وزاري يوم 29 كانون الأول/ ديسمبر 2010 خرج على إثره وزيرا الإعلام والشؤون الدينية م الحكومة(الطرابلسي،2010)

استمر شعار" الشعب يريد إسقاط النظام"، وأضيف له شعار جديد هو"مسرحية مسرحية والحكومة هي هي " ، "اعتصام اعتصام ...حتى يسقط النظام " (الطراولي،2011).

وفي أثناء الثورات، كثيرا ما رأينا اللافتات المكتوبة باللغات الأجنبية. وربما يرجع ذلك إلى الرغبة في توصيل رسالة إلى المجتمع الدولي، وجذب اهتمام الشعوب الأجنبية إلى ما يحدث في شوارع تونس، إذ ظهرت لافتات (Stop killing) وترجمتها هي (أوقفوا القتل) ،(Ben Ali dégage) وهي بالفرنسية وتعني "بن علي ارحل" (الجزيرة نت،2011).

أما في بقية دول الربيع العربي؛ فقد ارتبطت ثورات الربيع العربي بيوم الجمعة، بحيث ترددت تعبيرات جمعة الغضب، وجمعة الصمود وجمعة التحدي، وربما يرجع ذلك إلى الزخم الهائل والحشد الكبير الذي تشهده أيام الجمعة (صحيفة الشرق الأوسط،2011)، كما أن يوم الجمعة يوم عطلة رسمية في كل الدول العربية، وبالنظر إلى أنه يوم اجتماع المسلمين لأداء صلاة الجمعة، ففي ظل الأنظمة الاستبدادية العربية، يبدو متعذرا تنظيم تظاهرة قانونية بتصريح من وزارات الداخلية. وفي ظل حالات الطوارئ المعلنة – بشكل رسمي أو غير رسمي – في غالبية الدول العربية، يبدو مستحيلاً الدعوة إلى عقد اجتماع لمناقشة قضية سياسية معينة. وربما تبدو الفرصة الوحيدة للاجتماع هي صلاة الجمعة. فالمساجد – ولا سيما يوم الجمعة – هي المكان العام الوحيد المتاح للتجمع، دون التعرض للمراقبة والمضايقات الأمنية.

ففي مصر ثاني دول الثورات، بدأت هتافات المتظاهرين في أول أيام الثورة يوم 25 كانون الأول/ يناير 2011بـ"حرية حرية" ضد القمع الأمني لوزارة الداخلية، إذ كان ذلك اليوم يصادف فيه عيد الشرطة، فكانت الهتافات للتنديد بالسياسات الأمنية لوزارة الداخلية، والمطالبة بإقالة وزيرها، والتنديد بغلاء الأسعار، إضافة إلى تعديل الدستور، فقد أخذ

المتظاهرون يهتفون "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية" ، " يا حرية فينك فينك أمن الدولة بينا وبين" (شعبان،2013).

ولم يصل سقف الشعارات في مصر في أول أيام التظاهر إلى مرحلة الإسقاط ، إلا أنه مع سقوط قتلى نتيجة الاشتباكات مع قوات الأمن المركزي المصرية يوم 28 كانون الأول/ يناير 2013، ارتفعت سقف الشعارات لتصبح " الشعب يريد إسقاط النظام ". ومن أهم الشعارات التي نادى بها المتظاهرون:"مش هانطاطي إحنا كرهنا الحزب الواطي " ،" ولا عدلي ولا حبيب ارحلوا يا كلاب التعذيب"، "يا مبارك يا خسيس دم الشهداء مش رخيص". لقد كانت الشعارات تناسب المواقف المفروضة، فمثلاً خلال سير الثورة التي استمرت 18 يوم نشرت صحيفة الغارديان البريطانية تقرير عن ثروت مبارك، فأخذ المتظاهرون يهتفون " يا مبارك يا طيار ...جبت منين سبعين مليار"(شعبان ،2013).

وفي ليبيا انطلقت فيها الشعارات على غير ما هو مخطط، فقد كان التخطيط للثورة الليبية أن تبدأ يوم 17 شباط /فبراير2011، لكن اعتقال المحامي فتحي تربل يوم 14 شباط/ فبراير أدى لخروج عدد من سكان بنغازي وهم يهتفون " نوضي نوضي يا بنغازي ..جاك اليوم اللي فيه تراجي" (مسعود،2013)، ومعنى ذلك الشعار المصاغ من اللهجة الليبية هو" سيري يا بنغازي فقد جاء يوم الرجاء".

وفي يوم 15 شباط/ فبراير بدأ المتظاهرون يهتفون أمام مديرية أمن بنغازي " ليبيا حرة والقذافي يطلع بره"، وعندما تم الاشتباك بينهم وبين قوات الأمن ظهر شعار الإسقاط، إذ بدأ المتظاهرون يهتفون " الشعب يريد إسقاط العقيد "(مسعود،2013)، ثم بعد ذلك توالت الهتافات التي تدعو لإسقاط النظام، والتي تتسم بطابع اللهجة الليبية مثل "يا قذافي يا أبو شفشوفا،

الشعب الليبي توا تشوفها"، وتعني باللهجة الليبية يا قذافي يا صاحب الشعر الأشعث، حان الوقت لتعرف معدن الشعب الليبي. (العربية نت،2011).

أما في اليمن؛ فمنذ اليوم الأول للثورة كانت الشعارات تطالب بإسقاط النظام، وكان هذا الشعار غير مخطط له، إذ كانت أحزاب "اللقاء المشترك" التي تتألف من التجمع اليمني للإصلاح، والاشتراكي اليمني، والتجمع الناصري، والبعث العربي الاشتراكي، واتحاد القوى الشعبية تخطط للتظاهر على أن ترفع شعارات سقوفها أقل من الإسقاط: كمنع التوريث وإنهاء حكم الرئيس عند انتهاء ولايته، وعدم ترشح الرئيس لولاية جديدة، إلا أن اندفاع الشباب للتظاهر هو من أنتج هذا الشعار مباشرة، والذي استمر حتى تنحي الرئيس. (القديمي،2012)،

ومن تحليل هتافات وشعارات الثورة، يتضح أنها عندما بدأت في تونس كان الهدف منها إيصال رسالة للمسؤولين هناك أن الشعب التونسي حر ولا يقبل الإهانة، ويجب على الحكومات أن تجد له العمل لتحافظ على كرامته، لكن بعد استعمال القمع المعتادة عليه الأجهزة الأمنية تطورت الشعارات للمطالبة بالرحيل والإسقاط. وفي مصر كانت الشعارات في البداية تدعو للإصلاح، وبخاصة الأجهزة الأمنية، ثم تطورت مع سقوط القتلى إلى الإسقاط، في حين كانت الجماهير في ليبيا واليمن تدعوان للإسقاط منذ اشتباك المتظاهرين مع قوات الأمن، ربما لأن الشعب هناك استساغ شعارات الإسقاط التي سبقه اليها شعبا تونس ومصر، ووجد أن ذلك الشعار قد يعطي نتيجة فعالة.

ثالثاً:الجيش بين حماية الأنظمة والانحياز للشعب

لعبت الجيوش العربية منذ النصف الثاني من القرن الماضي دوراً مميزاً في توجيه دفه السياسة في الكثير من الدول الجمهورية العربية، إذ قام العسكر في تونس ومصر وليبيا واليمن بانقلابات عسكرية تولوا على إثرها الحكم في هذه الدول، وشهد حكم العسكر في البلاد

التي حكموها تردي أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة، وانتهى الأمر بوضع اقتصـادي وخدمي متردي، جعل المواطن البسيط لا يشعر بأي أثر تنموي، وهو ما ساهم بقيام ثـورات الربيع العربي ضد النخب العسكرية .

ومع انطلاق ثورات الربيع العربي ضد النخب العسكرية الحاكمة، كان للقوات المسلحة التـي خرجت النخب الحاكمة من رحمها الدور الأكبر في إنجاح هذه الثورات التي تقوم ضد هـذه النخب (الجمال،2012) .

لقد وضعت القوات المسلحة في دول الربيع العربي بين ثلاثة خيارات هي: الالتـزام بالقسـم العسكري بإطاعة أوامر القيادة الأعلى المتمثلة بالرؤساء والانحياز لهـم، أو الالتـزام بقسـم المحافظة على الوطن والانحياز للثورة من مبدأ التضحية بشخص وليس التضحية بشعب، أو الوقوف على الحياد لمنع حدوث صراع داخل المؤسسة العسكرية للمحافظة على كيان الدولة.

وعندما اندلعت التظاهرات في تونس، واستخدم النظام أدواته الأمنية، وانتقلت مطالب الثـوار من الإصلاح إلى الإسقاط، وبعد عجز الأجهزة الأمنية عن إخماد الثورة، لجأ بن علـي إلـى الجيش، الجيش الذي أبقاه بن على طوال فترة حكمه ضعيفاً وبعيداً عن السياسة، بل إنه كـان يفضل الأجهزة الأمنية علية في العطايا والميزات، حتى وصل عددها إلى أكبر من الجيش، إذ بلغ عدد الجيش التونسي، بحسب تصريح للناطق باسم وزارة الدفاع التونسية العميد مختار بن نصر، نحو 45 ألف شخص (موقع إيلاف ،2013) .

فبعد اندلاع "ثورة الياسمين" في تونس، وبعد فشل الأجهزة الأمنية بالسيطرة علـى الموقـف، تقرر نزول القوات المسلحة للشوارع بتاريخ 11 كانون الثاني/ يناير2011، وأصدر رئـيس أركان الجيش التونسي الفريق أول رشيد عمار أوامره لجنوده بعـدم إطـلاق النـار علـى المتظاهرين، وأن الجيش سوف يظل مخلصاً للدستور(أي أن مهمة الجيش هي حماية حـدود

الدولة من الاعتداء الخارجي). وبناءً على ذلك الموقف، فقد قام الجيش بمنع الأجهزة الأمنيـــة من الاعتداء على المتظاهرين بعد أن انتشرت التظاهرات في كل تونس، ما ســبب صـــداماً مباشراً بين رئيس الأركان الفريق عمار رشيد وقائد الأجهزة الأمنيـــة علـــي الســـرياطي، إذ رفض الفريق رشيد أوامر بن علي بتصدي الجيش للمتظاهرين. وللمحافظة على كيان الدولة أقنع رئيس الأركان الرئيس بن علي بمغادرة البلاد، ثم عاد الجيش التونسي وألقى القبض على قادة الأجهزة الأمنية بعد فرار الرئيس السابق زيـــن العابـــدين بـــن علـــي خـــارج الـــبلاد (منصور،2012) .

وفي مصر لم يختلف الأمر كثيراً عن تونس، حيث انتشر الجيش المصري في الشوارع بعـــد أن خرجت الأمور عن سيطرة الأجهزة الأمنية، وقامت القوات المسلحة المصرية التي يبلـــغ تعدادها 320 الف جندي(الجزيرة نت ،2011) بتأمين المناطق المهمة والوزارات والمتاحف، وكان هناك انتشار كبير للحرس الجمهوري في مرافق الدولة، ولكن الجيش طلب من قيـــادة الحرس الجمهوري التراجع إلى الثكنات العسكرية، وترك مهمة المحافظة على البلاد لقيـــادة الجيش المصري، الذي يحظى بالاحترام من كل أطياف المجتمع المصري، وهو ما تجلى في هتافات لحظة نزول الجيش للشوارع "الجيش والشعب أيد وحده"(شراب،2011).

وعندما طلب الرئيس مبارك من الجيش التدخل لقمع الاحتجاجات رفـــض المشـــير حســـين طنطاوي وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة المصرية التدخل لصالح النظـــام (مجلـــة شؤون الأوسط،2011)، وعقد بصفته رئيس المجلس العسكري الأعلـــى سلســـلة اجتماعـــات لمناقشة الوضع العام، وبدأ المجلس العسكري بإصدار بياناته، إذ تحدث البيان الأول الصـــادر في 10 شباط، فبراير 2011"عن حماية تطلعات الشعب المصري، وتأييد مطالـــب الشـــعب المشروعة وبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات للحفاظ على الوطن ومكتســـباته وطموحـــات

شعب مصر"، ثم صدر البيان الثاني الذي يؤكد التزام القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة (تاج الدين،2011) ، واحتدام الأزمة في مصر حرض الجيش على أن يتدخل لإقناع الرئيس مبارك بالتنحي لوقف تدهورالأوضاع (عبدالفتاح،2011) ، ليصدر بعد ذلك بيانه الثالث الذي قدّم من خلاله الشكر للرئيس السابق محمد حسني مبارك على موقفه في تفضيل المصلحة العليا للوطن (تاج الدين،2011).

أما في ليبيا، فقد انقسم الجيش الليبي الذي يبلغ تعداده 76 ألف جندي ما بين الولاء للقذافي والانحياز للثورة (العربية نت،2011). ويؤكد بشير عبدالفتاح في دراسته " الأدوار المتغيرة للجيوش العربية في مرحلة الثورات" على عدم تأثير الجيش الليبي بالثورة بقوله:"فيما يخص تسليح الجيش الليبي وأداءه، ورغم أن ليبيا تعد إحدي أكثر الدول إنفاقاً علي التسلح في العالم، فإن أغلب الوحدات العسكرية بها تبدو ضعيفة التسليح والتدريب ومحدودة الخبرة، إلى الحد الذي قلص من قدراتها على الأداء العملياتي بشكل بدا واضحاً في الإخفاقات المتتالية لتلك القوات، إبان قيامها بمهام وحملات عسكرية في عدد من الدول الإفريقية. وعلى خلاف ذلك، ومقارنة بالقوات المسلحة النظامية، الهزيلة، تبدو الأجهزة الأمنية والتشكيلات شبه العسكرية المعنية بحماية القذافي، والتي يقودها أبناؤه وأقرباؤه وأصهاره، أفضل تجهيزاً وتحديثاً في العتاد والتدريب بسبب توجيه غالبية موارد البلاد إليها" (عبدالفتاح،2011).

منذ قيام القذافي بالانقلاب العسكري العام 1969 واستولى على الحكم وهو لا يثقف بالمؤسسة العسكرية، ولذلك وزع المناصب الحساسة في الجيش بحسب درجة الولاء التي كانت تقسم إلى ثلاث دوائر: فالدائرة الأولى كانت لأبنائه؛ فجعلهم قادة للكتائب الأمنية التي تعتبر قوات النخبة في ليبيا وكانت تحت قيادة خميس القذافي. أما الدائرة الثانية فكانت للقبيلة، وهي قبيلة القذاذفة.

والدائرة الثالثة كانت للقبائل المتحالفة مع القذاذفة؛ وهما قبيلتا المقارحة والورفلة (حداد،2011).

وعندما بدأت الاعتصامات قامت القوات الأمنية الليبية بقمعها مباشرة، معتمدة على وجود اثنين من أبناء العقيد القذافي كقادة وحدات في الجيش، هذا القمع دفع قبيلتي المقارحة والوفلة إلى التخلي عن تحالفهما مع القذاذفة، ليبدأ بعد ذلك عدد كبير من أبناء المؤسسة العسكرية الليبية من غير المنتمين لقبيلة القذاذفة إلى الانشقاق عن النظام ولم يبق معه إلا الكتائب الأمنية التابعة مباشرة لأنجاله. ثم بدأ بعد ذلك انشقاق العسكريين من ذوي المناصب الحساسة وعلى رأسهم وزير الداخلية عبدالفتاح يونس، والعميد أحمد قذاف الدم. (حداد،2011)،
وتشير المعلومات أن الغالبية العظمى من أبناء المؤسسة العسكرية لا تدين بالولاء للقذافي، الذي تعرض لمحاولات انقلابية للإطاحة بنظامه(جرت محاولات عدّة أعوام 1975، 1985، 1993) من قبل الجيش(غبدالفتاح،2011)، مما سبق؛ يتضح أن الجيش الليبي انقسم إلى قسمين: الكتائب الأمنية موالية للقذافي، وبقية الكتائب تقاتل ضده. (حداد،2011).

أما في اليمن، فقبل النظر في موقف الجيش اليمني من الثورة، يجب أن نعرف أن تعيينات القيادات للمناصب الحساسة كانت تخضع لعملية الولاء بالدرجة الأولى دون النظر للكفاءة أو الخبرة؛ فيتضح مثلاً أن قائد الحرس الجمهوري هو العميد أحمد علي عبدالله صالح، وقائد الحرس الخاص هو طارق محمد عبدالله صالح، ورئيس أركان الأمن المركزي هو خالد علي عبدالله صالح، وقائد القوات الجوية هو محمد صالح عبدالله الأحمر، وقائد الفرقة الأولى أقوى أفرع الجيش اليمني هو علي محسن الأحمر(بشاره وآخرون،2011) .

ومنذ نشوب بدء الثورة في اليمن التي اشتعلت يوم الجمعة 11 شباط/ فبراير2011 والرئيس علي عبدالله صالح يعلن أن الجيش اليمني في صفه، وقد ظهر واضحاً من خلال إعلان وزير الدفاع اليمني أن الجيش سينحاز للشرعية، وسوف يساند الرئيس علي عبدالله صالح ضد أي انقلاب على الشرعية (بشاره وآخرون،2011) .

ولكن كون الجيش اليمني يعتمد على الولاءات القبلية ونتيجة للخلافات التي كانت سابقاً موجودة بين كل من الرئيس علي عبدالله صالح، وقائد الفرقة الأولى اللواء علي محسن الأحمر حول موضوع التوريث في اليمن (التوريث من الرئيس لابنه العميد أحمد)، فقد أعلن اللواء الأحمر انشقاقه عن النظام اليمني، ووقوفه وفرقته إلى جانب الثوار، ما سمح بظهور انشقاقات كبيرة في الجيش (بشاره وآخرون،2011). وعلى الرغم من ذلك، لم يحدث بين الجيش الموالي والمنشق أي صدام، إذ لم يتدخل الجيش الموالي ضد المعارضين، وبقي كل طرف يتظاهر في منطقة اختارها له. واستمر الجيش اليمني على هذا الحال حتى أعلن الرئيس علي عبدالله صالح التنحي وقبول المبادرة الخليجية.

مما سبق وعند عمل دراسة مقارنة لمواقف الجيوش العربية من ثورات الربيع العربي، يتضح أن الجيشين التونسي والمصري قد وقفا على الحياد في بداية الثورات، ثم أعلنا تأييدهما لمطالب المحتجين، وكلا الجيشين ساهما بإقناع الرئيسين التونسي والمصري على التخلي عن الحكم مع اختلاف ظروف هذا التخلي؛ فقد هرب بن علي للخارج(للسعودية)، فيما أعلن مبارك تخليه عن الحكم وتفويض المجلس العسكري بإدارة أمور الدولة .

أما في ليبيا واليمن فكلا الجيشين انقسم بين الولاء للنظام والانحياز للثورات مع اختلاف أن الجيش الذي بقي موالياً للرئيس في ليبيا انزلق إلى معارك عنيفة مع المنشقين والمتظاهرين، على عكس الجيش اليمني الذي لم ينجر إلى مقاتلة المنشقين والثوار.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الأساسي المتمثل بـ " هل هناك علاقة بين قيام الثورات في العالم العربي وطبيعة الأنظمة العسكرية الحاكمة"؟.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج النخب الذي يقسم المجتمع إلى طبقتين هما: طبقة قليلة تمتلك القوة وتسمى طبقة النخبة، وطبقة كبيرة تسمى طبقة المحكومين أو المستضعفين، ويبين هذا المنهج أن طبقة النخبة بعيدة عن طبقة المستضعفين، ولا تمثلها، كما أنها لا تلبي طموحاتها.

وقد أثبتت الدراسة إيجاباً فرضيتها التي تقول "إن السياسات ذات الطابع الاستبدادي التي اتبعتها النخب العسكرية العربية في التعامل مع الشعوب التي تحكمها كانت السبب الرئيسي لقيام ثورات الربيع العام 2011 ".

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. **إن** ثورات الربيع العربي هي حصيلة الإدارة السياسية ذات الطابع الاستبدادي التي اتبعتها النخب العسكرية، رغم أن العالم شهد سقوط أغلب الأنظمة الاستبدادية، وهو ما يؤكده المفكر التونسي جيل كيبل بقوله " في الوقت الذي شهد العالم فيه سقوط الأنظمة الديكتاتورية في أميركا اللاتينية، كان العرب عالقين بها بفك من حديد (المديني،2011).

2. إن ثورات الربيع العربي نجحت في خلع أنظمة وصفت بأنها ديكتاتورية على أيدي ثوار شباب لا انتماءات سياسية أو أيديولوجية لهم، بل جمعتهم حالة من "الهياج الشعبي" كانت نتاج الفقر والبطالة والإحباط والفساد.

3. أظهر "المجتمع المدني" في دول الربيع العربي أنه قوة قادرة على إحداث التغيير السياسي بعد كسر حاجز الخوف الذي فرضته النخب العسكرية لسنوات طويلة.

4. أثبتت الجيوش العربية أنها مؤسسات وطنية قررت التضحية بشخص الرؤساء من أجل سلامة الأوطان .

5. إن هيمنة العائلات الحاكمة على الاقتصاد سببت تراجعه، وأدت لدخول الفساد إلى هذا القطاع، وفي هذا المقام تؤكد الخبيرة الاقتصادية في مركز الدراسات السياسية في باريس الفرنسية بياترس ايبو أن شعار المستثمرين في تونس هو"ابق صغيراً" خوفا_من مشاركة العائلة الحاكمة لهم (المديني،2011).

6. سيطرة الحزب الحاكم على السلطة لفترة طويلة سبب تداخلاً بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، إذ أصبحت أجهزة الدولة تعمل لصالح الحزب، وهو ما يبينه السياسي المصري حسن نافعة بقوله " إن الحزب الحاكم في مصر اخترق كل أجهزة الدولة"(صحيفة الشرق الأوسط،2011).

7. إن وصول النخب العسكرية العربية للحكم بأساليب غير ديمقراطية السبب الرئيسي لفشلها في إدارة دولها، وهذا ما يؤكده الدكتور محمد الرقاد (مدير التوجيه المعنوي في الجيش الأردني سابقاً) بقوله " إن العالم شهد نماذج ناجحة لحكم النخب العسكرية في إسرائيل، والولايات المتحدة الأميركية ، وروسيا؛ لأن وصولها للحكم تم بأساليب ديمقراطية (مقابلة شخصية مع الرقاد، 2013).

واستناداً إلى ما سبق، فإن هذه الدراسة تستنبط من هذه الأحداث ما يلي:

1. ضرورة تحديد مدة الرئاسة في الجمهوريات العربية بولايتين فقط ، وعلى غرار ما هو معمول به في أغلب دول العالم لضمان التداول السلمي للسلطة .

2. تعديل قوانين الطوارئ في الدول العربية واقتصارها على حالات الحروب والكوارث فقط، وربط مسألة تفعيلها بالمجالس التشريعية الممثلة للشعب تمثيلاً حقيقياً وديموقراطياً.

قائمة المراجع

ابراهيم ،حسنين توفيق،ازمة النظام السياسي المصري التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm الدخول 2013/7/2.

ابوصالح ، ثائر، الانظمة العربية بين الدوافع للثورات وسوء ادارة الازمات http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269237 الدخول 2013/4/1.

الاحصب،علي ، مالذي يجعل الامر مختلفاً في ربيع اليمن http://www.dohainstitute.org/release/ac70bfc5-310c-42ff-87ff-9522da18c008 الدخول 2013/7/2.

اردنت ، حنه ،**في الثورة**، ترجمة عبدالوهاب عطا، ط 1، 2008،المنظمةالعربية للترجمة، بيروت.

الاسود ، الحبيب ،الانتخابات التونسية انقلاب في المشهد والنتائج http://www.albayan.ae/one-world/news-reports/2011-10-29-1.1528404 الدخول 2013/5/1.

الاهرام ، احتكار جمال مبارك صفقات بيع الديون http://www.ahram.org.eg/archive/Investigations/News/81589.aspx الدخول 2013/5/13.

باسم الامن استباحة حقوق الانسان في تونس ، منظمة العفو الدولية ،2008، لندن

برو ، شارل ، **العربية السعيدة** ،ترجمة فارس غصوب،1999 ،بيسان للنشر والاعلان ،بيروت.

بريزات ، فارس ،الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية في اليمن http://www.dohainstitute.org/release/5d50487a-c742-4df9-a25c-47d9c0414738 الدخول 2013/7/2.

البسام ، خالد ، الطبقة الوسطى أمان وعمود فقري ، 2012
http://www.aleqt.com/2012/09/17/article_693482.html الدخول 2013/5/13.

بشارة ، عزمي،في الثورة والقابلية للثورة
http://www.dohainstitute.org/file/get/599c0c0a-751c-4e1f-ae1f-63718451290c.PDF
الدخول 2013/5/13.

بشارة ،عزمي ،الجيش والثورة الشعبية في اليمن
http://www.dohainstitute.org/release/2fbc8061-7206-4f8b-af70-896c8142d620 الدخول
2013/7/2.

البلدي ، الفاضل ،شهادة عن سنوات التأسيس ، في **من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين في تونس**، الطبعة الثانية، 2011 ،مركز المسبار للبحوث والدراسات ،دبي.

بلقز ، عبدالاله ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة ،في **:الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، بيروت ،11-35.

بنيين ،جويل ، صعود عمال مصر
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48864 الدخول 2013/5/3.

بو ، نيكولا و بيير، جان ، **صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي** ، ترجمة زياد منى ، 2006 ،دار قَدْمُس، دمشق.

بو ، نيكولا وقرساي ، كاترين ، **حاكمة قرطاج** ، ترجمة كمال البجاوي ،2011 ، لاديكوفرت، باريس.

بيبرس ،سامية، "المبادرة الليبية للتخلي عن اسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الامنية في الشرق الاوسط "، **مجلة شؤون عربية** ،العدد118 ،179-200(2004).

بيومي ، جمال الدين ، "العلاقات الاوروبية – المتوسطية وتحديات المستقبل" ، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 182، 104 –110(2010).

تاج الدين ، احمد ، **25 يناير ثورة شعب**، 2011 ،الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة .

تقرير التنمية البشرية ، الامم المتحدة 2010 ، نيويورك.

جاد ، عماد
http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=221065&eid=298 الدخول 2013/7/3.

جاد ، عماد ، " مصر واسرائيل ربع قرن على معاهدة السلام"،مجلة السياسة الدولية، العدد 113، 19-21 (2004).

جاد ، عماد ،"اسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة"، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 132، 29-32(2007).

جذور الثورة ، مركز القاهرة لحقوق الانسان، 2010 ، القاهرة .

الجزيرة نت ،القذافي يصف الثوار بالجرذان ، 2011
http://www.aljazeera.net/news/pages/5b747145-ad5e-4bf4-ac75-9f71cded4994 الدخول 2013/5/3.

الجزيرة نت ، القذافي ينصح الايطاليين بنبذ الاحزاب ، 2009
http://www.aljazeera.net/news/pages/943402cb-f662-402b-ab12-34700901af45 الدخول 2013/5/1.

الجزيرة نت ، خطاب بن علي، 2011
http://www.aljazeera.net/news/pages/1f04d67b-ef8e-4022-adca-b17c2b88c37f الدخول 2013/5/13.

الجمال ، احمد ،" الموسوعة السياسية المعاصرة "، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 150 ، 111-121 (2011)

الجندي، شذى ،ثورات الشباب العربي لاسقاط الدولة الامنية
الدخول http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=249310
2013/6/18.

الحامدي ، بشير ،**الحق في السلطة والثورة والديمقراطية قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة** ، 2011 ،دار دنيا للنشر، تونس.

الحامدي ، حسين ، مقدمات ثورة شتاء 2011
http://www.almaciraa.com/article/335 الدخول 2013/5/13.

حامي الدين ،عبدالعلي ، الثورة الشعبية في تونس :مدى قابلية النموذج للتعميم
الدخول http://www.dohainstitute.org/release/9a8ca4a6-2f39-4bab-ad75-e5ee34f0f89a
2013/7/2.

حداد ، معين ،"في الفوضى الخلاقة على الطريقة الامريكية "، **مجلة شؤون الاوسط،** العدد139، 78-86(2011).

الحروب ، خالد ، الدولة الامنية العميقة:امن بن علي في مطار تونس
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=351173 الدخول 2013/5/13.

حسن ، بهي الدين ،"حقوق الانسان في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد175، 60-62 (2009) .

حسنين ، محمد عبده ، مبارك اطول فترة حكم في تاريخ مصر
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=607966&issueno=11764#.UdIdYjuG2lU الدخول 2013/6/3.

حسيب ، خير الدين ،"الربيع العربي نحو الية تحليلية لاسباب النجاح والفشل " ،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد 391 ،6-10 (2011).

حسيب ، خير الدين ،"ليبيا الى أين؟ سقوط نظام القذافي ولكن؟ " ،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد 398، 7-24 (2012).

حقوق الإنسان في ليبيا ..حدود التغيير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 1999، القاهره .

حمودة ، حسين ، معضلة الامن ،مجلة السياسة الدولية ،العدد188 ، 74-80(2012).

حنفي ، خالد ، "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية "، مجلة السياسة الدولية ،العدد 156، 121-124(2004).

حنفي ، خالد ،القذافي والثورة الليبية :خيارات الصعود والصمود
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm تاريخ الدخول 2013/2/2.

الخطابات والاحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، وزارة الأعلام اليمنية ، 1994 ، عدن.

الخطيب ، نادر زايد ، **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**، 2005 ،مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان ، عمّان .

خواجه ، محمد ،"امريكا واسرائيل والحراك العرب" ،**مجلة شؤون الاوسط**،العدد139، 72-77 (2011).

خوري ، يوسف ،**المشاريع العربية الوحدوية 1913-1989**،1990 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

الدستور التونسي
http://www.e-lawyerassistance.com/LegislationsPDF/tunisia/ConstitutionAr.pdf
الدخول 2013/7/4.

الدستور المصري http://www.egypty.com/egyptana/constitution.asp الدخول 2013/5/13.

الدستور اليمني http://www.yemen-nic.info/yemen/dostor.php الدخول 2013/7/4.

الديمقراطية ويب ، تاثير القبيلة على العملية السياسية في ليبيا ، http://demokratiaweb.org/drupal/content/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7 الدخول 2013/5/13.

الربيع العربي ...المفهوم والاسباب ، دائرة المطبوعات والنشر الاردنية ، 2012، عمان.

رمضان ، عبدالعظيم ،**الصراع الاجتماعي والسياسي في عهد مبارك**،1993 ،الهيئه المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

رياض هاني بهار ، انهيار الدولة البوليسية الليبية وترنح القذافي http://riadhbahar.blogspot.com/2011/09/blog-post_2786.html الدخول 2013/5/13.

الزمالي ، ايمن ، مقابلة مع راشد الغنوشي ، موقع المجلة http://www.majalla.com/arb/2011/02/article1274 الدخول 2013/5/13.

الزيات ،محمد ،اعادة هيكلة الاجهزة الامنية في دول الثورات العربية http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124104712534604.htm الدخول 2013/7/2.

سعيد ، ثابت ، الانتخابات اليمنية النتائج والدلالات،2004 http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d0c1ccef-4053-4302-99ee-5fa0f4a0b554 الدخول 2013/7/2.

سعيد ، حداد، أي دور للجيش الليبي في الثورة http://www.odabasham.net/show.php?sid=43889 الدخول 2013/7/4.

السعيداني ، المنجي صحيفة الشرق الاوسط
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12022&article=647203&feature=#.UcR8LTuG2lU الدخول 2013/7/2.

السعيداني، المنجي السلطات التونسية تمدد حالة الطواري الى اجل غير مسمى
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11930&article=633117&feature=#.UdIGGDuG2lU الدخول 2013/7/4.

السلطان ، جمال ، **الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط**، 2002، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان .

سليمان ، منذر ،الجيش والسياسة و السلطة في الوطن العربي ، في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** ،مركزدراسات الوحدةالعربية، 2002 ، بيروت، 83-93.

سماح الجمال،الاحزاب والجمعيات الاهلية التونسية:حضور بلا فعالية سياسية ،بوابة الاهرام http://gate.ahram.org.eg/News/32223.aspx الدخول 2013/7/2.

الشابي ، نجيب ،العلاقة بين الاسلاميين والعلمانيين http://adabmag.com/node/353 الدخول 2013/7/2.

الشامي ، حسن ، تقرير التحول الديمقراطي في ليبيا الحوار المتمدن العدد 3719 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20306488 الدخول 2013/5/13.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، الدكتاتور المعمر ليبيا 40 عام تحت سيطرة العقيد http://www.anhri.net/reports/libya/ الدخول 2013/7/2.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ،السجناء السياسين والمفقودين داخل السجون الليبية http://www.anhri.net/libya/lw/pr040700.shtml الدخول 2013/7/2.

شحادة ، دينا و وحيد ، مريم ، محركات التغيير في العالم العربي http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=473109 الدخول 2013/7/2.

شحاده ، سعيد، تداول السلطة في العالم العربي بين الاحزاب والانتخابات http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=698&menu_id=10&cat_id=2 الدخول 2013/6/18.

شراب ،هاني، الجيوش العربية وثورات الربيع العربي http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=343439 الدخول 2013/6/18.

شريف ، حافظ ، السادات وموقف لكرامة مصر ، موقع صحيفة اليوم السابع المصرية http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=164977 تاريخ الدخول 2012/12/22.

شعبان ، محمد ، شعارات الثورة بتوقيع ثائر مجهول ، الاهرام http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=796198&eid=2641 الدخول 2013/5/13.

الشوبكي ،عمر ،قوى الحراك السياسي الجديد في مصر http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118711541114510.htm الدخول 2013/6/22.

شومان ، محمد ، الوظيفة الأمنية على حساب الاصلاح في الدول العربية، مبادرة الاصلاح العربي ، عرب 48 http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=83877 الدخول 2013/5/13

الشمالي، سارة ، موقع ايلاف ، http://www.elaph.com/Web/news/2012/11/774233.html الدخول 2013/7/2.

الصاوي ،عبدالحافظ ، العرب وسياسات الصندوق والبنك الدوليين القسرية ،2007
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/7614f5c0-612b-454e-bfcf-083851478f0a الدخول 2013/2/13.

الصاوي ، عبدالحافظ ، الرأسمالية الشعبية غطاء ليبي لاقتصاديات السوق، 2008
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1334.htm
الدخول 22 /2013/6.

صالح ، عبدالله ،" قضية لوكربي وتحول المواقف الغربية" ،**مجلة السياسة الدولية**
،العدد122،133-123(1998).

صالح، شلبي ، موقع المصريون
http://www.almesryoon.com/permalink/50282.html الدخول 2013/6/18.

صحيفة 14 اكتوبر http://www.14october.com/news.aspx?newsno=86860
الدخول 2013/5/13.

صحيفة الاهرام ، ليلى بن علي 00الكوافيرة المتهمة بالسيطرة على تونس ،2011
،http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/58500.aspx الدخول
2013/6/18.

صحيفة الشرق الاوسط،ايام الجمع منذ اندلاع ثورة 25 يناير
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11805&article=614177&feature=#.UcYe2juG2lU الدخول 2013/6/18.

صحيفة الغد المصرية ،مصر تحتل المركز 110 عالميا في عدد السجناء
،http://www.elghad.com/Read.asp?News_Id=2010100000650 الدخول
2013/6/18.

صحيفة القدس العربي، ارتفاع نسبة البطالة في العالم العربي
http://www.alquds.co.uk/?p=33775 الدخول 2013/6/18.

صحيفة المستقبل ، تونس تراهن على دور فاعل للطبقة الوسطى لبناء مجتمع متوازنhttp://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=442894 الدخول 2013/6/12.

صحيفة المصري اليوم ،حصاد الطوارئ في 31 عام
http://www.almasryalyoum.com/node/886556 الدخول 2013/6/12.

صحيفة اليوم السابع
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1058742 الدخول 2013/6/18.

صديقي ، عربي ، تونس: ثورة المواطنه ثورة بلا راس ،2011
http://www.dohainstitute.org/release/8b624986-0ac2-4713-a7d8-0667d7fcaebb الدخول 2013/7/2.

صفار ، محمد ، إدارة مرحلة ما بعد الثورة...حالة مصر ، 2011
.http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=473112 الدخول 2013/7/2.

الصفتي ، عادل ، الربيع العربي ...ماذا يعني؟، العربية نت ،
http://www.alarabiya.net/views/2011/08/05/160884.html تاريخ الدخول 2013/2/3.

الصلاحي ، فؤاد و الميتمي ، محمد ،**الأحزاب السياسية العربية حالة اليمن** ،2007، المركز اللبناني للدراسات ،بيروت.

طارق ، مجريسي ، من تاسيس الحزب الدستوري الى حل التجمع
http://www.turess.com/alchourouk/621820 الدخول 2013/6/18.

الطرابلسي ،هدى ، تعديل وزاري في تونس بسبب الاحتجاجات ،موقع مغاربية
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/12/30/feature-01
الدخول 2013/6/18.

الطراولي ، خالد ،الثورة التونسية عبر شعاراتها
http://www.liqaa.net/spip.php?article647 الدخول 2013/5/10.

الطويل ، ناصر ، **الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن**، 2009 ،مكتبة خالد بن الوليد للطباعة والنشر، صنعاء .

الطيري، نبيل ، الاصلاح الاقتصادي والطبقة المتوسطة في الجمهورية اليمنية
http://islamfin.go-forum.net/t2678-topic الدخول 2013/6/18.

عارف ،علي ، بعد تحذيرات اقتصاديه من افلاس الخزينه ،موقع رأي
http://www.ray-yem.net/index.php?action=showDetails&id=771 الدخول 2013/2/3.

العامودي ، عمر تذاكير شعارات الثورة الفرنسية
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=40368 الدخول 2013/2/3.

عبد الفتاح ، بشير ،" الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية" ، تحولات إستراتيجية ،**ملحق مجلة السياسة الدولية** ، العدد 184، 7-10 (2011).

عبدالاله، سطي ،قراءة في كتاب الصراع الطبقي والتحولات الاقتصادية في والسياسية في المغرب ، 2005
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45084 الدخول 2013/2/3.

عبدالخالق ، فاروق ،السلطة والثروة والعلاقة الشوهاء ،2011،
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187111023557441.htm الدخول
22 /2013/6.

عبدالرحمن ، شعبان ،"الى الاخ العقيد "،**مجلة المجتمع** ، العدد 1943،11-12(2011).

عبدالعزيز ، جيره ، الراسمالية المصرية سيئة السمعة ، الاهرام الرقمي ،2012
http://digital.ahram.org.eg/Economy.aspx?Serial=813583 الدخول
2013/5/13.

عبدالمجيد ،وحيد، المعارضة الحزبية في مصر اختلالات البناء وضعف الاداء
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118711223243101.htm
الدخول 2013/5/13.

عبدالنور، ناجي ،" الحركات الاحتجاجية في تونس والموجة الثانية من التحرر السياسي"،**مجلة المستقبل العربي**،العدد387، 187-293 (2011).

العربي ، اشرف ،" اقتصاديات الربيع العربي"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** ،المجلد15،العدد1، 85- 128(3013).

العربية نت ، موسوعة ويبيكيديا تخصص صفحة لشعارات الثورة الليبية
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/28/139577.html الدخول
2013/5/13.

العربية نت ، الجيش الليبي غير مؤهل للعب دور مماثل للجيشين المصري والتونسي
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/21/138609.html الدخول
2013/5/13.

عرفة ، جمال ، تغليب الأمن السياسي علي الجنائي أحد أسباب الثورات العربية،2011 http://www.almoslim.net/node/142858 الدخول 2013/5/1.

العزاوي ، وصال ،" الثورات العربية واستحقاقات التغيير"، **مجلة شؤون الأوسط** ،العدد 139، 16–21 (2011).

عزباوي ، يسري مستقبل الاحزاب السياسية الجديدة ورقة **(مؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر)**، 2011 ،11،القاهرة .

العزي ، خالد ،التسوية السياسية في اليمن والحراك الجنوبي ، موقع ايلاف http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2013/5/811815.html الدخول 2013/5/13.

عكاشة ، سعيد ، "هكذا يتغير العالم"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184،4–5 (2011)

علي ، خالد ، "القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود" ، **مجلة افاق افريقية** ، العدد 34، 91–103(2011)

العناني ، خليل ،مبارك والاخوان خبرة ثلاثين عام http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187113648385131.htm الدخول 2013/6/21.

عياشي ،حميده ، سيدة قرطاج التي استنزفت الاقتصاد التونسي، 2013 http://www.djazairnews.info/dossier/40-2009-03-26-18-30-06/24890-2011-01-15-18-25-40.html الدخول 2013/5/13.

فاروق ، عبدالخالق ، **اقتصاديات الفساد في مصر**،2011 ،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة .

فرج ، فتحي سيد، الحكومات العسكرية في العالم العربي
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169709 الدخول 2013/7/2.

الفيه ، عبدالله ،امبراطورية الصالح، http://www.al-tagheer.com/arts7533.html
الدخول 2013/7/2.

قادري ، حيدر ،**اليمن في تحوات السياسة والواقع**،2011 ،الافاق للطباعة والنشر، صنعاء .

قاسم ، محمود ،"حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق "،**مجلة السياسة الدولية**،
العدد48،175-52 (2009).

قانون الطواريء المصري
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/46609207-599c-4f9d-ad6e-618fec866c14 الدخول 2012/6/12.

القديمي ، نواف ، **يوميات الثورة من ميدان التحرير الى سيدي بوزيد**، 2012 ،الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت .

قضماني ، بسمة والكواكبي، سلام ، الجيوش والشعب والحكام المتسلطين
http://www.mondiploar.com/article3405.html الدخول 2012/5/1.

قنديل ، محمد ، ومحمود خليفة ،ابعاد وتداعيات الثورة المصرية داخلياً وخارجياً
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264337 الدخول 2013/7/3.

كارنيغي دليل الفترة الانتقالية الموقع الالكتروني
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2010/09/29/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9 الدخول 2013/7/2.

كارين غانتان وامية صديق انتفاضة ابناء المناجم في تونس
http://www.mondiploar.com/article2093.html?PHPSESSID=0e46152446 8c2ab7d0f7fdd4cf559d71 الدخول 2013/7/2.

الكتاب الابيض الاردن وازمة الخليج ،حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ،1991 ، عمان.

الكواز ، احمد ،" السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي" ، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** ،المجلد15،العدد1، 11- 83 (2013).

كيالي ، ماجد ،" القضايا الاستراتيجية العربية تعارض في المصالح وتنافس في السياسات" ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد136 ، 14 -24) 2008).

لكريني ، ادريس ، النخبة السياسيةhttp://www.mokarabat.com/s6925.htm تاريخ الدخول 2013/2/3 .

مأرب برس ، ماذا تعني حالة الطوارىء في اليمن
http://www.marebpress.net/news_details.php?lang=arabic&sid=32058
الدخول 2013/2/3 .

الماوري ، منير ، **دولة الصالح وسيناريو السقوط** ، 2009 ،دار الكتب ،القاهرة .

مجدي حسين ، جريدة الشعب الجديد http://elshaab.org/thread.php?ID=36540
الدخول 2013/2/3 .

المسفر، محمد ، العقيد والمشير نحكمكم او نبيدكم
http://alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data%5C2011%5C03%5C03-21%5C21qpt697.htm&arc=data%5C2011%5C03%5C03-21%5C21qpt697.htm الدخول 2013/2/3 .

محمد ، احمد ، الجزائر الثامنه عالمياً في نفقات الامن والدفاع
http://www.elkhabar.com/ar/politique/285130.html الدخول 2013/2/3 .

المديني ، توفيق ، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، **في الربيع العربي الى اين**، عبدالاله بلقز، 2012 ،مطبعة السفير،عمان.

المديني ، توفيق ، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، 2011،الدار العربية للعلوم، بيروت .

المراقبة الادارية في تونس ، الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين ، 2010، تونس.

مرزا ،علي خضر، **ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة** ،2012، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت.

مسعود ، عبدالله مسعود، **يوميات ثورة 17 فبراير من الانطلاقة الى اعلان يوم التحرير ،** 2013 ،منشورات وزارة الثقافة والمجتمع المدني، طرابلس .

مصطفى ، رديف ، حالات الطواري مبرراتها مشروعيتها القانونية والدستورية اثارها وضوابط اعمالها http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25498 الدخول 2013/5/13.

المقداد ،محمد ،الاسس والمرتكزات اللازمة للتحول الديمقراطي في الوطن العربي
http://www.alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=292:2011-06-26-07-27-32&catid=14:2010-11-03-16-58-11&Itemid=4 الدخول 2013/6/20.

منصور ،المعز ، العسكر والسياسة في تونس http://athawranewstunisia.blogspot.com/2012/09/blog-post_4401.html الدخول 2013/7/2.

المنوفي ، كمال ، **نظريات النظم السياسية** ، 1985، وكالة المطبوعات ، الكويت

موسى ، امال ، ديمقراطية ادارية ،الشرق الاوسط ،2003، http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8800&article=185176#.UcijbjuG2lU الدخول 2013/5/13.

موقع الجديدة ، الشعب الليبي والقذافي بعد 42 عام من حكمه ،2011، http://aljadidah.com/2011 الدخول 2013/5/13.

موقع المصريون ،طوال 23 سنة 40% من اقتصاد تونس كانت فى قبضة العائلة الحاكمة ،، 2012 http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=48499 الدخول 2013/5/13.

موقع ايلاف، الجيش التونسي http://www.elaph.com/Web/news/2013/5/810521.html?entry=arab الدخول 2013/5/13.

موقع ثورة 25، يناير خطاب الرئيس السابق مبارك http://www.revolution25january.com/january25revolution-hosni-mubarak-speachs.asp الدخول 2013/5/13.

موقع مأرب برس ، نصف عائدات شركات مصر لعائلة مبارك ، 2011 http://marebpress.net/news_details.php?sid=30690&lng=arabic الدخول 2013/5/13.

ميثاق جامعة الدول العربية http://www.qatarconferences.org/summit/page1.php

نافعة ، حسن ،صحيفة الشرق الاوسط ، مشروع التوريث
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=618529&issueno=11834#.UcxyBjuG2lU الدخول 2013/5/12.

نافعه ، حسن ،من وقائع التعذيب في عهد مبارك
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=262994 الدخول 2013/5/10.

ندوة الثورات العربية :"الجيش والاسلاميون " ، **مجلة شؤون الاوسط** ،العدد 139، 9-20 (2011).

النعماني،محمد ، فضيحة تزوير كبرى في الانتخابات وصفقة بين الرئيس والمعارضة لقبول النتائج http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76689 الدخول 2013/2/3 .

هلال ،علي الدين ، **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010**، 2011 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

هلال ،علي الدين و مسعد ، نيفين ،**النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير،** 2002 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

هيكل ، محمد حسنين ، **سقوط نظام :لماذا كانت ثورة يوليو 1952 لازمة،** 2003 ، دار الشروق ،القاهرة .

واحة الافلات من المحاسبة والعقاب،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،2009، القاهرة .

الوثيقة الخضراء http://docs.amanjordan.org/laws/lybia/3322.html
الدخول 2013/7/4

وحيد ،عبد المجيد ، "نهاية الإهانه: ثورة 25 يناير ضد "لنظام الهش فى مصر"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، 33-39(2011).

وزارة البترول المصرية ، تطور الاقتصاد المصري ، 2010
http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutEgypt/Pages/Economics.aspx
الدخول 2013/5/13.

وزارة العدل الليبية
http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=55
الدخول 2013/5/13.

الويشي ، رائف ، ملف حقوق الانسان للمصريين في عهد مبارك
http://thowarmisr.com/uploads/24_Feb_10_-_18.pdf الدخول 2013/5/13.

المراجع الاجنبية

Alan Woods, After the death of Gaddafi: Revolution and counterrevolution in Libya
http://www.marxist.com/gaddafi-dead-revolution-and-counter-revolution-in-libya.htm

Bush, R, Food Riots: Poverty, Power and Protest, Journal of Agrarian Change, Vol.10, No.1, (2010).

Broder, Jonathan. National Interest., Issue 119, p49-54 (2012).

Johnson, Blair makes historic visit to libya, Guardian Unlimited, March 25, 2004

Heiss, Andrew,The faild management of adying regime Hosni Mubarak ,Egypts national democratic party ,and the januaey25 revolution,. Journal of Third World Studies, Vol. 29 Issue 1, p155-171(2012).

Powell, Robert; Faulks, Ben. Economic policy, Country Report. 2005, Yemen, p17-20.

Perthes, Volker, Der Aufstand Die arabische Revolution und thre Folgen, Pantheon, 2011, Berlin

Abstract

"Spring revolutions and political administration of the military elites in the Arab world: Tunisia, Egypt, Libya, Yemen a model"

By

Ahmad Omar Mohammad Almaaita

Supervisor

Professor Jamal Abdel Karim Al-Shalabi

This study aimed to answer the following fundamental question: Is there a relationship between the revolutions in the Arab world and the nature of the military regimes of the countries known as the so-called Arab Spring? , and the study has assumed that the policies of "authoritarian character"which followed by the military elites in dealing with people that wisdom was the main cause of the Arab Spring revolutions in the year 2011.

This study followed "approach elites", which focuses on a specific category within the political system control society and the state, a political category elite .the American Mechel,melze and also the two Italian Mosca,Parito are conseder the most important patrons of this approach .
This approach divides society into two categories,little category have aforce and another big category called vulnerable category or convicts

The importance of this study lies in its quest to analyze the political transformations that have happend in Tunisia, Egypt, Libya, Yemen, which ruled by a military elites for a long period of time, and this study will discus the internal and external policies of military elites.
These elites have adopted a system of government "one-party", used the security grip, imposed the emergency laws, and violated human rights .
On the external pranch ,these policies have not been accepted by Arab peoples becouse it devoted the principle of "national state" at the expense of "Arab unity"
The position of the Arab-Israeli conflict which extended since 1948 until now has been marked contrast.
Its relationship with great powers ranged from common interest to "dependency",and it were closer to the "dependency" .
The economic policies of military elites were failed, because this elites controlled the economy rather than developed it and the rates of poverty and unemployment rose.

This study has reached the following conclusions

- The main reason for the failure of the Arab military elites in the management of their countries is reaching for the rule by undemocratic style.
- Control of the ruling party to power for a long time cause interference between the organs of the party and state apparatus so that the state agencies working on behalf of the party
- The dominance of the ruling families on the economy caused the decline, and led for corruption to enter this sector
- The Arab Spring revolutions are the result of weak political Husbandry and bad pursued by the military elites
- The Arab Spring revolutions succeeded in dropping systems described as "dictatorship" by young revolutionaries not political or ideological affiliations them
- the "civil society" in the countries of the Arab Spring Showed that it is a capable force to political change after breaking the barrier of fear imposed by military elites for many years
- Arab armies have proven that they are national institutions when they decided to dropping the heads of countries for the safety of the homeland.